

تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر

د. سلوى العنترى

مؤسسة المرأة الجديدة

تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر

د. سلوى العنترى

٢٠١٤

مؤسسة المرأة الجديدة

١٤ شارع عبد المنعم سند متفرع من أحمد عرابي المهندسين - جيزة – ج م ع

تليفاكس: 33460898 / 33464901

تصميم وطباعة: بروموشن تيم ٣٣٣٦٧٤٤٩ (٢٠٢)+

هذا الإصدار بدعم من السفارة الهولندية

مقدمة

النساء في مصر متهمات بالعزوف عن المشاركة في النشاط الاقتصادي. البيانات والتقارير الرسمية تكـرر أن مسـاهمة النسـاء في قـوة العمـل لا تتجـاوز 22% وأن هـذه النسـبة من أقـل المعـدلات في العـالم. المصطلح السائد عند الإشارة إلى إحدى النساء غير المشتغلات هو أنها"قاعدة في البيت"، بما يوحي بحالة من الاسترخاء والفـراغ تحياهـا النسـاء غـير المشـتغلات في السـوق، رغم مـا يؤكـده الواقـع المعـاش من استغراق أولئك النساء في أعمال منزلية تستمر ساعات طوال وربما لا تمنح لهن وقتًا كافيًا للراحة.

وتستهدف هذه الدراسة تقدير قيمة المسـاهمة الفعليـة للنسـاء في النشـاط الاقتصـادي في مصـر، وذلـك بقياس وتقدير قيمة سـاعات العمـل المـنزلى غـير مـدفوع الأجـر الـتي يعملنهـا. فطبقًـا لنظـام الحسـابات القومية الذي تلتزم به جميع الدول الأعضاء في منظمـة الأمم المتحـدة، يتم اسـتبعاد العمـل المـنزلى غـير مدفوع الأجر باعتباره لا يمثل نشاطًا اقتصاديًا موجهًا للسوق، وهو ما يعنى بشكل أساسـي أن جـزءًا كبـيرًا من مساهمة النساء الفعلية في النشاط الاقتصادي، ورغم أهميته لرفاهة المجتمع ككل، يظل غـير معـترف به ولا يتم احتساب قيمته. كما يعني أن المساهمة الكلية للنساء في النشـاط الاقتصـادي مقومـة بأقـل من حقيقتها، وهو ما يؤدي بذاته إلى التأثير سلبًا على المكانة الاجتماعية للنساء ومدى قدرتهن على المشـاركة في صنع القرار.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بالنساء في سوق العمل في مصر، فإن هناك ندرة شـديدة على الصعيد الاقتصادي في الدراسات التي تتصدى لقياس وتوزيع العمل المنزلى داخل الأسـرة، وهـو مـا يعـزي في جزء منه بكل تأكيد إلى محدودية وحداثة تـوافر البيانـات الخاصـة باسـتخدام الـوقت في مصـر. وربمـا تمثلت المحاولة الأولى في هذا الشأن في دراسة أعدها منتدى البحوث الاقتصـادية ERF وتم إصـدارها في يونيو 2010 تحت عنوان Rethinking Time Allocation of Egyptian Women، وقد ركـزت تلـك الدراسة على قياس ساعات العمل المنزلي للنساء وأثر الزواج على زيادة هـذا النـوع من العمـل وتخفيض الوقت المتاح للعمل بأجر.

وبذلك، وفي حدود علمنا، فإننا نقدم في هذه الدراسة أول محاولة على الإطلاق لتقدير قيمة نقديـة للعمـل المنزلى للنساء في مصر، ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، نتنـاول في الفصـل الأول منهـا مفهـوم العمـل المـنزلى غـير المـدفوع وتطور الفكر الاقتصادي ونظم الإحصائيات القومية بشأن ذلك العمل، ونتناول في الفصـل الثـاني التجـارب العالمية لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع وما أسفرت عنه من نتائج، ثم نقـوم في الفصـل الثالث بشرح المنهجية التي نستخدمها لقياس وتقدير قيمة العمـل المـنزلى للنسـاء في مصـر، لكي ننتقـل في الفصل الرابع إلى تطبيق تلك المنهجية وعرض وتحليل ما تسفر عنه من نتـائج. ونختتم الدراسـة بـأهم التوصيات المترتبة على تلك النتائج.

وإننا إذ نقدم هذه المحاولة لتقدير قيمة العمل المـنزلي للنسـاء في مصـر لنؤكـد أن الاعـتراف بقيمـة هـذا العمـل لا يمكن أن يشـكل دعـوة لاقتصـار النسـاء على العمـل المـنزلى أو العـودة إلى مفـاهيم تجاوزتهـا البشرية، سواء على صعيد التطور الاجتماعي أو الفكر والتحليل الاقتصـادي، تقـوم على التقسـيم المسـبق للعمل ومجـالات النشـاط، وتفـترض أن العمـل في السـوق بـأجر هـو مجـال الرجـال، في حين أن العمـل المنزلى هو مجال النساء.

فتقدير قيمة العمل المنزلي للنساء في مصر تمثل في تصورنا خطوة أساسـية لتقـدير إجمـالى المسـاهمة الحقيقية للنساء المصريات في النشاط الاقتصادي مقارنة بإجمالي مسـاهمة الرجـال، كأسـاس موضـوعي لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحقهن في المشاركة في صنع القرار وفي تحقيق التوازن بين مسئوليات الحياة / العمل. وإننا نأمل أن تشكل تلك المحاولة جهدًا يمكن البنـاء عليـه وتطـويره على الصـعيد البحـثي والحركة النسوية وعلى صعيد الإحصائيات القومية.

وأود على المستوى الشخصى أن أعرب عن تقديري العميق لمؤسسة المرأة الجديدة لمبادرتها بالتصدي لهذه القضية الهامة، وشكري لمنتدى البحوث الاقتصادية ERF الذي أتاح لى استخدام البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل. كما أشكر السيد/ خالد ماهر مصمم البرامج بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على مساعدته القيمة بشأن كيفية التعامل مع بيانات المسح باستخدام برنامج STATA.

الفصل الأول

العمل المنزلي في الفكر الاقتصادي

ينصرف مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع إلى كافة الخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها مجانًا داخل الأسرة، أي الخدمات التي يؤديها أفراد الأسرة لبعضهم البعض، سواء تعلق ذلك بأعمال العناية بالمنزل وتجهيزاته أو إعداد وتقديم الوجبات أو شراء المستلزمات المنزلية ونقل أفراد الأسرة من مكان لآخر أو رعاية وتربية الأبناء ورعاية أفراد الأسرة المرضى والمسنين، إلى غير ذلك من الأعمال التي تقع بشكل أساسي على عاتق النساء.

وعلى الرغم أن العمل المنزلى غير المدفوع يماثل العديد من الأعمال التي تؤدى في المجتمع بأجر، مثل أعمال الخدمة المنزلية وأعمال رعاية الأطفال والمسنين وبعض أعمال التمريض..الخ إلا أنه على العكس من الخدمات التي تؤدى بأجر فإن العمل المنزلى غير المدفوع لا يحتسب ضمن الناتج المحلى، وذلك وفقًا لنظام الحسابات القومية System of National Accounts الذي تعده الأمم المتحدة ويسرى على بلدان العالم المختلفة[1].

فالواقع أن نظام الحسابات القومية يعني فقط بالسلع والخدمات التي لها قيمة سوقية، بحيث يمكن القول بأن قيمة الناتج المحلى تشتق بصورة أساسية من مجموع القيم السوقية لكل السلع التي يتم إنتاجها وبيعها في السوق وكل الخدمات التي يتم توفيرها بأجر. وحتى لو وجدت سلع وخدمات لا يتم تبادلها فعليًا في السوق، ولكن كان يمكن بيعها ولها ثمن معروف فإنها يمكن أن تدخل في الحسابات القومية من خلال تحديد"قيمة محتسبة" لها، كما هو الحال بالنسبة لقيمة الجزء من المحصول الذي يستبقيه الفلاح لاستهلاك أفراد الأسرة (الاقتصاد المعيشي)، أو القيمة الإيجارية المحتسبة للمسكن الذي يشغله المالك. أما خدمات العمل المنزلي وكافة الأنشطة التطوعية لخدمة المجتمع، فلا يتم احتسابها ضمن الناتج المحلى الإجمالي([2]).

ويعترف نظام الحسابات القومية بأن جميع أنشطة العمل المنزلي غير المدفوع هي أنشطة منتجة بالمعنى الاقتصادي، وأن الوقت المبذول فيها يزيد من رفاهية المجتمع([3])، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تجعل من الصعب إدراج تلك الخدمات في الناتج المحلى الإجمالي. ويتمثل أهم تلك الأسباب في أن إنتاج واستهلاك هذه الخدمات لا يقترن بتدفقات نقدية وبالتالي لا يساعدعلى تحليل ما قد يطرأ على الاقتصاد من تضخم أو انكماش. وبذلك يؤدى إدخال تلك المعاملات غير النقدية في الصورة إلى التعتيم على حقيقة ما يحدث في الأسواق، ويحد من قدرة صانع القرار على اتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن ناحية أخرى فإنه يتم في إحصاءات القوى العاملة تعريف الأشخاص النشطين اقتصاديًا بأنهم أولئك الذين يشاركون في الأنشطة الانتاجية كما تم تعريفها في نظام الحسابات القومية، فإذا تم مد ذلك التعريف ليشمل إنتاج الخدمات الشخصية المقدمة من أفراد الأسرة لاستهلاكهم الخاص فسوف يصبح جميع الأشخاص المشاركين في مثل هذه الأنشطة"مشتغلين" مما يجعل البطالة أمرًا مستحيل الوقوع من الوجهة النظرية. ومن هنا"تظهر الحاجة إلى حصر حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية والنظم الإحصائية الأخرى في أنشطة السوق أو بشكل منصف بدائل قريبة لأنشطة السوق"([4]).

يترتب على هذا المفهوم للحسابات القومية أمران على قدر بالغ من الأهمية أولهما أن هناك جزء من ناتج المجتمع لا يتم أخذه في الحسبان، أي أن إجمالي الناتج في المجتمعات المختلفة مقوم بأقل من حقيقته. والأمر الثاني، والذي يتعلق مباشرة بموضوع هذا البحث، هو أن جزءًا كبيرًا من مساهمة النساء الفعلية في النشاط الاقتصادي، ورغم أهميته لرفاهة المجتمع ككل، يظل غير معترف به ولا يتم احتساب قيمته بحيث تظهر المساهمة الكلية للنساء في النشاط الاقتصادي مقومة بأقل من حقيقتها، وهو ما يؤدي بذاته إلى التأثير سلبًا على المكانة الاجتماعية للنساء ومدى قدرتهن على المشاركة في صنع القرار.

ويمكن القول بأن قضية العمـل المـنزلى غـير المـدفوع وخاصـة للنسـاء قـد تم تناولهـا على صـعيد الفكـر الاقتصادي في عدد من المسارات الرئيسية: القضايا المتعلقة بإعداد الإحصاءات القومية، الفكر الاقتصادي الرأسمالي، الفكر الاقتصادي الماركسي، الفكر الاقتصادي النسوى.

أولاً: تطور إعداد الإحصاءات القومية والموقف من العمل المنزلي غير المدفوع للنساء:

يقترن إعلان العمل المنزلي للنساء عملاً غير منتج بالتطورات التي طـرأت على عمليـة إعـداد الإحصـاءات القومية في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر([5]). ويمكن القول بأن الأمــر قد حسم في هذا الشأن في عام 1890، عندما تشكلت لجنة برلمانية في انجلترا لتحسين إعداد التعدادات السكانية. واستعانت اللجنة بالمفكر الاقتصادي الشهير"الفريد مارشال"، الذي أبدى ملاحظة رئيسية تتمثـل في أن عدد السكان"غير المشتغلين" في تعدادات السكان في انجلترا يزيد كثيرًا عمـا يظهـر في تعـدادات ألمانيـا، وأن السـبب في ذلـك هـو إدراج الأشـخاص الـذين يعتمـدون اقتصـاديًا على الغـير (مثـل الأطفـال والمرضى وكبار السن والنساء المتزوجـات المتفرغـات للعمـل المـنزلى) ضـمن هـذه الفئـة. وأن التبـويب الصحيح لهذه الفئة من السكان يجب أن يكون في خانة"غير المستقلين / المعالين" على غرار ما يتم الأخذ به بالفعل في تعدادات السكان في ألمانيا. وهكذا خرج تعداد السكان في انجلترا في عام 1891 وقد أدرج النساء المتزوجات غير العاملات بـأجر في خانـة"غـير المسـتقلين/ المعـالين" مكتفيًـا بالإشـارة إلى أنـه تم استبعاد جميع الأعمال المنزلية غير المدفوعة للنساء، وأنه لو أضـيفت هـذه الأعمـال لكـانت نسـبة النسـاء العاملات قريبة من نسبة الرجال العاملين([6]).

هذه النظرة إلى العمل المنزلى للنساء كعمل غير منتج واعتبار النساء غير مستقلات اقتصاديًا، كـان قـد تم تبنيها تدريجيًا أيضًـا في تعـدادات السـكان في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في النصـف الثـاني من القـرن التاسع عشر، ليحسم الأمر بشكل نهائي في تعداد عام 1900 الذي خـرج مؤكـدًا أن فئـة"كاسـبى العيش" Breadwinners لا تشمل الأشخاص المتقاعدين أو الزوجة أو الإبنة التي تعيش في المنزل ويقتصر عملها على المسـاعدة في المهـام المنزليـة دون أجـر. وتم إدراج الزوجـات والبنـات اللائي لا يعملن بـأجر ضـمن فئة"غير المستقلين / المعالين" ([7]).

وكان من الطبيعي أن تسـجل الحركـة النسـوية في النصـف الثـاني من القـرن التاسـع عشـر في كـل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية احتجاجها على استبعاد العمل المنزلى للنساء من التعدادات السـكانية. ولعل أبرز تلـك الاحتجاجـات في انجلـترا قـد تمثـل في سـعى الاتحـاد القـومى لمعانـاة النسـاء National Women’s Sufferage Association إلى التحالف مع بعض الغرف التجارية التقدمية لتبنى وجهة نظـر عضوات الاتحاد التي تركز على أن"الطرح النظري بأن الزوجة التي تتحمـل نصـيبًا عـادلاً من أعبـاء الحيـاة المشتركة هي (معالة) من جانب الزوج هو تدمير لكل المجتمع" ([8]).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثلت أبرز الاحتجاجات في مذكرة رسـمية قـدمتها"جمعيـة تقـدم النساء" Association of the Advancement of Women للكونجرس الأمريكي في عام 1878 تحتج فيها على إغفال عمل 12 مليون امرأة أمريكية واعتبار ربات البيوت عالة غـير منتجـة، اسـتنادًا إلى أنهن لا يتقاضين أجرًا عن عملهن. وطالبت المذكرة أعضاء الكونجرس بإدراج النساء في التعداد في فئة العـاملات والمنتجات([9]).

إلا أنه مع بداية القرن العشرين كان إطلاق مصطلح"غير المستقل/ التـابع" على النسـاء المتزوجـات اللائي لا يعملن بأجر خارج المنزل قد أصبح بمثابة الحقيقة العلمية المسـتقرة. وصـارت تبعيـة النسـاء الاقتصـادية تستخدم لتفسير انخفاض أجورهن؛ فالنساء لسن بحاجـة لأجـر يتعيشـن منـه، أمـا الرجـال فلهم الحـق في المطالبة بأجور أعلى لأنهم يعولون زوجاتهم. وإذا كانت الخطوة الأولى للاستبعاد الصـريح للعمـل المـنزلي من الحسابات الاقتصادية قد جاءت على يد"الفريد مارشال" فإن هذا الاتجاه قد تبلور على يد تلميـذه رائـد فكر اقتصـاديات الرفاهـة"آرثـر سيسـيل بيجـو" الـذي عـرف الـدخل القـومي بأنـه قيمـة إنتـاج كـل السـلع والخدمات التي يمكن شراؤها بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل النقـود. ولتوضـيح المقصـود أعطى بيجـو

مثاله الشهير بأنه لو أن مديرة منزل كانت تعمل لدى شاب أعزب ثم تزوجت منـه لأدى هـذا إلى انخفـاض الدخل القومي، حيث أن الأعمال التي كانت تتقاضى عنها أجرًا في السابق سيتعين عليها القيـام بهـا مجانًـا بعد الزواج([10])!

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاه السائد منذ أواخر القرن التاسع عشر باسـتبعاد العمـل المـنزلي للنسـاء من تعدادات السـكان، إلا أن بعض الاقتصـاديين الـذين شـاركوا في التجـارب الأولى لتقـدير النـاتج المحلى الإجمـالي في كـل من السـويد وانجلـترا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، خلال النصـف الأول من القـرن العشرين، قاموا بمحاولات لإدراج العمل المنزلي غير المدفوع في الحسـابات القوميـة وتقـدير قيمـة ذلـك العمل([11]).

ففي السويد قام كل من إيريـك لينـدال وإينـار دالجـرين وكـارين كـوك بتقـدير قيمـة العمـل المـنزلى غـير المدفوع بما يعادل 32% تقريبًا من الناتج المحلى الإجمالي للسويد في عام 1929. وفي الولايات المتحدة الأمريكيــة أعلن ســيمون كوزنيــتز من"المكتب القــومي للبحث الاقتصــادي" National Bureau of Economic Research أن استبعاد العمل العائلى من تقديرات الدخل القـومى يحـد بدرجـة خطـيرة من مصداقية تلك التقديرات، وأن هذه التقـديرات لن تصـبح سـليمة إلا لـو تم تحسـين البيانـات الـتي تتضـمنها أواختفاء الأسرة تمامًا كمنتج للسلع([12]). وقام كوزنيتز بمحاولـة لتقـدير قيمـة الانتـاج العـائلي وقـدره بنحـو 35% من الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1929 ([13]). وفي انجلترا قام كولين كلارك في عام 1958 بتوجيه النقد لنظـام الحسـابات القوميـة السـائد، مؤكـدًا أن الاسـتمرار في اسـتبعاد الانتاج العائلي أمر لا يمكن الدفاع عنه، وقدر قيمة هذا الانتـاج 27% من النـاتج المحلى الإجمـالي لانجلـترا في عام 1956 ([14]).

إلا أن أحدث محاولة لإدماج العمل العائلي غير المدفوع في الحسابات القومية قد جاءت في إطار التحليـل المتعمـق لأوجـه القصـور في المؤشـرات الحاليـة لقيـاس الأداء الاقتصـادي، وعلى رأسـها النـاتج المحلى الإجمـالي. وتمثلت تلـك المحاولـة في التقريـر الهـام الـذي أعـده ثلاثـة من كبـار الاقتصـاديين الأكـاديميين المعاصرين والمعروف بتقرير لجنة ستيجليتز الصادر في عام 2008 ([15]). فقد أكد التقرير أنه قد آن الأوان للتحول من التركيز على قياس الانتاج الاقتصادي إلى قياس جودة حياة البشـر، موضـحًا أن مسـتوى جـودة الحياة (أو الرفاهة) يتحـدد بمجموعـة من العوامـل تتمثـل بصـفة رئيسـية في كـل من المسـتويات الماديـة للمعيشـة (الـدخل والاسـتهلاك والـثروة)، والصـحة، والتعليم، والعمـل، والمشـاركة السياسـية، والعلاقـات الاجتماعية، والظـروف الحاليـة والمسـتقبلية للبيئـة الطبيعيـة. وأكـد التقريـر أن المقـاييس التقليديـة للأداء الاقتصادي، وعلى رأسها الناتج المحلى الإجمالي تقصر عن أخذ معظم هذه العوامل في الاعتبار.

وفي إطار التحول إلى التركيز على مستوى جودة حياة البشر أورد التقريـر مجموعـة هامـة من التوصـيات نبرز منها على وجـه التحديـد التوصـية بمـد نطـاق مؤشـرات قيـاس النـاتج المحلى لتشـمل الأنشـطة غـير الموجهة للسوق. وأوضح التقرير أن نقطة البدء في هذا الشأن تتمثل في توفـير معلومـات متسـقة وقابلـة للمقارنة عبر الفترات الزمنية وفيما بين الـدول وبعضـها البعض عن كيفيـة قضـاء النـاس لـوقتهم اليـومي، وتوفير حسابات مستقلة شاملة ودورية عن أنشطة القطاع العائلي ([16]).

وعلى صعيد آخر كانت الحركة النسوية العالمية قد اتجهت إلى تبنى نفس المطلب بضرورة تطوير أساليب تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع وتضـمينها في حسـابات مكملـة للحسـابات القوميـة، وتبلـور ذلـك المطلب في إعلان بكين لمـؤتمر الأمم المتحـدة الرابـع للمـرأة في عـام 1995، الـذي دعـا الحكومـات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى القيام بدراسات لتقـييم العمـل غـير المـدفوع للنسـاء ونشـر النتـائج، وذلك كجزء من آليات مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر([17]).

وأسـفرت عمليـات تطـوير إعـداد الإحصـاءات القوميـة في النهايـة عن اعـتراف لجنـة الإحصـاء في الأمم المتحدة بضـرورة إعـداد حسـابات تكميليـة Satellite Accounts للحسـابات القوميـة تختص بإحصـاءات العمل المنزلى غير المدفوع، على أن تحتوى تلك الحسابات على البيانات التالية([18]):

- متوسط عدد الساعات المنفقة على العمل المنزلى غير المدفوع موزعة بين النساء والرجال (مع الفصل كلما أمكن بين أعمال الخدمات المنزلية وأعمال رعاية الطفل).

- متوسط عدد ساعات الوقت المنفق على العمل المدفوع وغـير المـدفوع (إجمـالي عبء العمـل) موزعة بين النساء والرجال.

وحددت لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة الأعمال غير المدفوعة على النحو التالي:

- أعمال الخدمات المنزلية Housework
- أعمال الرعاية Caring
- أعمال خدمة المجتمع والأنشطة التطوعية Community Work / Volunteering

ثانيًا: العمل المنزلي غير المدفوع في الفكر الاقتصادي الرأسمالي:

يمكن القول بأن الإسهام الرئيسى لرواد الحسابات القومية في إبراز القيمة النقدية للعمل المـنزلي الـذي تضطلع به النساء بصفة أساسية، والحاجة إلى إدماج الإنتاج المنزلي في التحليـل الاقتصـادي، قـد جـاء في وقت كان يتم فيه تجاهل العمل المنزلى بالكامل من جانب الفكر الاقتصـادي الرأسـمالي. فطالمـا أن هـذا العمل لا يعد عملاً منتجًا، فما المبرر لكي ينشـغل بـه الفكـر والتحليـل الاقتصـادي؟ وإذا كـانت النسـاء غـير مستقلات إقتصاديًا ويعتمدن على الأزواج لإعالتهن فكيف يمكن الحديث من الزاوية الاقتصادية عن الفائـدة التي يحصل عليها الزوج من العمل المنزلى للزوجة، ناهيك عن الفائدة التي يجنيها المجتمـع ككـل؟ وهكـذا اسـتقر الوضـع حـتى منتصـف القـرن العشـرين على اسـتبعاد العمـل المـنزلى من دائـرة الفكـر والتحليـل الاقتصادي. وتحول الأمر إلى التفرقة بين مجالين، أحدهما هو"المجـال الخـاص" المتعلـق بالعمـل المـنزلي الذي تقوم به النساء، والثاني هو"المجال العـام" الـذي يتعلـق بالعمـل في السـوق بـأجر، وهـذا هـو مجـال الرجال. ويبدو أن ذلك التقسيم قد مثل الأرضية التي انطلـق منهـا الاقتصـادي البريطـاني الفريـد مارشـال الذي دشن مصطلح"غير المستقلين / المعالين" لتحديد وضـع النسـاء في الاحصـاءات القوميـة، حيث حـذر مارشال من زيادة أجور النساء العـاملات لأن ذلـك يمكن أن يغـرى الزوجـات والأمهـات بإهمـال واجبـاتهن المنزلية([19]). أي بالطبع مجال عملهن الطبيعى!

ويرجع الفضل في استعادة الاهتمام بالعمل المنزلي في الفكر الاقتصادي الرأسـمالي، خلال النصـف الأول من القرن العشرين، إلى مجموعة رائدة من النساء الأكاديميات لعل من أبرزهن هازيل كيرك، ومـارجريت ريد، واليزابيث هويت؛ حيث أكدت الأبحاث الأكاديمية لأولئـك الرائـدات أهميـة الـوقت المبـذول في الانتـاج والاسـتهلاك المـنزلي، وانتقـدت تلـك الأبحـاث الاتجـاه السـائد في الفكـر الاقتصـادي للاقتصـار في تحليـل مستويات المعيشة على منظور السلع والخدمات القابلة للبيع والشراء في السوق فقط([20]).

وجاءت الخطوة الكبيرة لإدماج العمل المنزلى بشـكل رسـمي في النظريـة الاقتصـادية النيوكلاسـيكية في منتصف الستينات على يد الاقتصادي الأمريكي جراى ستانلي بيكـر([21])، الـذي نشـر مقـالاً في عـام 1965 بعنوان"نظرية في توزيع الوقت" A Theory of the Allocation of Time أكد فيه أن الأسرة تعد بمثابة منشأة صغيرة يتم فيها استخدام السلع الرأسمالية والمواد الخام والعمل لتوفير خدمات التنظيف والتغذيـة وخلق بضائع مفيدة. ولا تختلف هذه المنشأة الصغيرة عن منشآت السوق إلا في أن توزيع سـاعات العمـل فيها يخضع لاختيارات الأسرة وليس لرقابة صاحب المنشأة([22]).

ووفقًا لبيكر فإن أفراد الأسرة يقومون باستخدام وقتهم اليومي والسـلع الـتي يحصـلون عليهـا من السـوق في أنشطة متعددة وبنسب مختلفة، لكى يقوموا بانتاج السلع التي تحقق لهم إشباعًا مباشـرًا لاحتياجـاتهم([23]).

ويمكن القول بأن مقال بيكر قد أثر بشكل واضح على الفكر والتحليل الاقتصادي طوال فترة السبعينات من القرن العشرين، على النحو الذي دفع ثيودور شولتز ([24]) إلى الحديث عن مولد فرع جديد من فروع علم الاقتصاد هو"فرع الاقتصاد المنزلي" New Home Economics الذي ينشغل بدراسة قرارات الأسرة بشأن الانتاج والاستهلاك، وتربية الأطفال، والاستثمار في رأس المال البشري، وتوزيع الوقت بين العمل المنزلي والعمل بأجر ([25]).

ولعل خير تعبير عن الموقف الحالي للفكر الاقتصادي الرأسمالي من العمل المنزلى هو ما تطرحه أعمال أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي يؤكد على أهمية العمل في السوق بأجر كسبيل لتدعيم حرية النساء، فحرية المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب ورعاية الأطفال وتغيير تقسيم العمل المستند إلى النوع الاجتماعي، كل ذلك يرتبط بحرية العمل خارج المنزل مقابل أجر. فحصول النساء على دخل مستقل يؤدى إلى تحسين مكانتهن الاجتماعية في داخل الأسرة وفي المجتمع ككل([26]). ويؤكد سن أن هناك فرق بين السياسات والإجراءات التي ترمي إلى تحسين رفاهية ومستوى جودة الحياة للنساء من خلال إزالة التمييز وتحقيق ظروف

حياة أفضل، والسياسات والإجراءات التي تدعم فاعلية النساء Women’s Agency. في النوع الأول من السياسات تكون النساء في موقف المتلقي، أما النوع الثاني من السياسات فيجعل النساء طرفًا فاعلاً يسعى بنفسه إلى إنجاز التحولات الاجتماعية والسياسية التي تؤدى إلى تحسين حياة كل النساء والرجال.

إلا أن هذا الربط التلقائي بين عمل النساء في السوق وبين تحريرهن وتعزيز مكانتهن الاجتماعية قد تعرض للنقد على صعيد الاقتصاديات النسوية فقد أكدت مارلين وارينج أن نظام الحسابات القومية السائد هو أداة أساسية للنظام الاقتصادي الذكورى، وأنه لقياس أثر الزيادة الكبيرة في عمل النساء في السوق على الرفاهية الاقتصادية، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار ليس فقط الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي نتيجة دخول النساء في القوى العاملة ولكن أيضًا ما إذا كانت النساء العاملات ستستمر في القيام بأنشطة العمل المنزلى أم أن عبء هذه الأعمال سينتقل إلى أفراد آخرين داخل الأسرة([27]). ولعل ذلك الطرح النسوى قد مثل خلفية لتوصيات لجنة ستيجليتز في عام 2008 بشأن إصلاح مؤشرات الأداء الاقتصادي، حيث أكدت تلك التوصيات أنه يتعين عند قياس مستوى المعيشة أن يؤخذ في الاعتبار مدى التوازن بين ساعات العمل وساعات الراحة، وأن هناك فرق بين أن تحصل على مستوى معيشة معين ببذل 1500 ساعة عمل سنويًا وبين أن تحصل على نفس مستوى المعيشة ببذل 2000 ساعة عمل([28]).

ثالثًا: العمل المنزلي غير المدفوع في الفكر الماركسي:

يمكن تلخيص موقف الفكر الاقتصادي الماركسي التقليدي من العمل المنزلى غير المدفوع على النحو التالي: العمل المنزلى يجسد أول أشكال القهر في تاريخ البشرية، وهو عمل غير منتج، بل هو عمل بائس وأبله ومنهك للأعصاب. والطريق إلى تحرير المرأة هو انخراطها في العمل بأجر في السوق لأن هذا هو العمل المنتج، وسوف يؤدى تطور النظام الرأسمالى إلى اختفاء العمل المنزلى نظرًا"للتسليع" المتزايد لعديد من أعمال النشاط المنزلى بحيث يتم الحصول عليها بمقابل من السوق، وينتهى الأمر في النظام الاشتراكي إلى تحرير النساء من تلك الأعمال التي تنتقل مسئولية القيام بها إلى الدولة.

ففي نهاية القرن التاسع عشر كتب إنجلز أن أول أشكال القهر في تاريخ البشرية يتوافق مع ظهور القهر في علاقة الرجل بالمرأة من خلال الزواج، وأول أشكال القهر الطبقي هو قهر النساء بواسطة الرجال. وهذان النوعان من أنواع القهر يمكن التغلب عليهما فقط في المجتمع الاشتراكي. فمع انتقال وسائل الانتاج إلى مجال الملكية العامة ستتوقف الأسرة المنفردة عن أن تكون وحدة اقتصادية في المجتمع،

وسيتحول العمل المنزلى من عمل خاص إلى صناعة مجتمعية، ويصبح رعاية وتعليم الأطفـال من الشـئون العامة([29]).

كما أكد المفكر الاشتراكي الألماني أوجست ببيبل أن العمل المنزلى يعبر التخلف عن وضـياع الـوقت، لـذا فمصـيره الحتمي هـو الـزوال، وهـو أمـر صـار يتم بالفعـل في الـدول الرأسـمالية نتيجـة التسـليع Commodification المتزايد عن للحياة. فالأنشطة التي كانت تقوم بها النساء تقليـديًا أصبح من الممكن الحصول عليها من السوق بجودة أعلى وسعر وأرخص، فضلاً عن أن الـبيوت أصـبحت مجهـزة بالعديـد من الأجهزة الكهربائية التي تساعد على إنجاز العمل المنزلي. وبالتالى فـإن الظـروف الماديـة لتحريـر النسـاء women's emancipation قد تم خلقها من خلال تطور الرأسمالية نفسها، وستصل إلى غايتها بتحقيـق الاشتراكية، وعندها في النهاية سيختفى العمل المنزلي([30]).

وفى بداية القرن العشرين رأت روزا لوكسمبورج أن النساء العاملات بأجر يتمتعن بالاسـتقلال الاقتصـادي، ويقمن بعمل منتج للمجتمع كالرجال تمامًا. أما عمل النساء في تربية الأطفال والخدمات المنزلية (رغم أنه يسـاعد الرجـال على تغطيـة احتياجـات الأسـرة بـأجورهم الضـئيلة) فإنـه لا يعـد عملاً منتجًـا. فطالمـا أن الرأسمالية ونظام العمل بأجر هو السائد فإن العمل الذي يولد فائض قيمة ويخلق ربحًا رأسماليًا هـو فقـط الذي يعتـبر عملاً منتجًـا. وأكـدت روزا لوكسـمبورج أن حصـول النسـاء على المسـاواة السياسـية يتعين أن يستند إلى أرضية اقتصادية صلبة تتمثل في عملهن بأجر. فالعمل بأجر والاتحـادات العماليـة والديمقراطيـة الاشتراكية قد أدت جميعها إلى الارتقاء بـالمرأة العاملـة بعيـدًا عن وجودهـا الضـيق الخـانق، خـارج المهـام البائسة والبلهاء في أعمال الإدارة المنزلية([31]).

وقد سادت في الاتحاد السوفييتي، خلال النصف الأول من القـرن العشـرين، النظـرة إلى العمـل المـنزلي باعتباره العقبة الرئيسية أمام حصول النساء على حريتهن الكاملـة. فكتب فلاديمـير لـينين أنـه على الـرغم من كل قوانين تحرير المرأة، فإنها تستمر في أن تكون (أمة منزلية) لأن العمل المنزلي يسـحقها ويخنقهـا ويحط من شأنها ويقيدها إلى المطبخ والحضانة، ويبدد عملهـا على كـدح وحشـى منهـك للأعصـاب وسـفيه وسـاحق([32]). وكـان من الطـبيعي أن يصـوت المـؤتمر الثـامن للحـزب الشـيوعي في عـام 1919 لصـالح استبدال العمـل المـنزلى الفـردي بترتيبـات جماعيـة للخـدمات المنزليـة ورعايـة الطفـل. إلا أن السـنوات العديدة انقضت دون أن يتحقق ذلك على أرض الواقع، وكل ما حدث هو أن النساء في الاتحـاد السـوفييتي صرن مطالبات بأداء ورديتي عمل كل يوم، إحداهما بأجر في السوق والثانية بدون أجر في المنزل([33]).

واستمرت نفس النظرة إلى العمل المنزلى كعمل غير منتج حتى نهاية الخمسينات وبداية السـتينات، ففى عام 1959 كتب المفكر الماركسى البولندي أوسكار لانج أن هناك فرق بين"الاقتصاد الطبيعي" و"الاقتصاد السلعى النقدى". فالاقتصاد الطبيعي الذي يندرج تحتـه العمـل المـنزلي يسـتهدف فقـط الإشـباع المباشـر للحاجات، أما الاقتصاد السلعي النقدي فهـو نشـاط رشـيد يقـوم على العقلانيـة سـواء فيمـا يتعلـق بهـدف النشاط أو وسائله([34]).

رابعًا: الفكر الاقتصادي النسوى:

تمكنت الأدبيات النسوية في العلوم الاجتماعية بوجه عام من جذب الاهتمـام إلى العمـل المـنزلى للنسـاء، بحيث أصبح مستقرًا في بداية السبعينات من القرن العشرين أن هنـاك عملاً حقيقيًـا ظـاهرًا للعيـان يتمثـل في العمل المنزلى للنساء. وتركزت الجهود الرئيسية في هذا المجال حول عدم عدالة توزيـع مهـام العمـل المنزلي بين النساء والرجال([35]).

إلا أن الفكر لاقتصادي النسوي بوجه خاص قد تطور كثيرًا بعد ذلـك لتقـديم نظريـة متكاملـة بشـأن العمـل المنزلى غير المدفوع للنساء. وجاء ذلك التطور بشكل أساسي من جانب الفكـر الماركسـي النسـوى بـدءًا من سبعينات القرن العشرين، على يد كل من مارجريت بينستون، وآنيت كـوهن، وبـوني فـوكس، وروبرتـا هاميلتون، وميشيل باريت.. وغيرهن.

ففي عام 1969 انطلقت مارجريت بينستون من الفكر الماركسي التقليدي لتؤكد أن جذور وضعية النساء في المرتبة الثانية هي في الواقع جذور اقتصادية، وأن علاقة النساء بوسائل الانتاج تختلف عن علاقة الرجال. فالعمل المنزلى ينتمى في حقيقة الأمر إلى"ما قبل الرأسمالية" لأنه يؤدى إلى انتاج قيم استعمال بسيطة وليس"بضائع" قابلة للبيع commodities. ورأت بينستون أن النساء يعملن خارج مجال الاقتصاد النقدي، لذا فإن عملهن ليس له قيمة، وبالتالي فهو ليس عملاً حقيقيًا، وهو أقرب لعمل الأقنان والفلاحين. وحددت بينستون متطلبين اثنين لكى يتحقق تحرير النساء: الأول هو الفرصة المتساوية مع الرجال للعمل خارج المنزل، والثاني هو تحويل العمل المنزلى إلى عمل يتم في المجال العام، من خلال افتراض المسئولية الاجتماعية عن تربية الطفل وتوفير الأماكن الجماعية للطعام والمغاسل الجماعية. وأكدت بينستون أن هذين الشرطين لم يكن من المتصور توافرهما في ظل الرأسمالية، من ناحية لأن العمل المنزلى غير المدفوع للنساء لم يكن مربحًا بالقدر الذي يشكل حافزًا لملاك وسائل الانتاج للاستثمار في ذلك المجال، ومن ناحية أخرى لأن الاقتصاد الرأسمالي لم يكن قادرًا على التوسع السريع بدرجة تكفى لتوفير فرص عمل لكل النساء. وخلافًا للأفكار الماركسية التقليدية رأت بينستون أن العمل المنزلى للنساء لن يختفى في نهاية الأمر في ظل الرأسمالية.

واعتبارًا من سبعينات القرن العشرين تم بالتدريج تشكيل نظرية نسوية ماركسية بشأن العمل المنزلى تمثلت جوانبها الرئيسية فيما يلى:

أ- العمل المنزلي عمل منتج:

رأي الفكر الاقتصادي النسوى أن نظرة الماركسيين الأوائل إلى العمل المنزلى باعتباره عملاً غير منتج إنما كانت تعكس التحيز الذكوري في التيار الرئيسي للفكر الماركسي. فالعمل المنزلى مثله مثل العمل المدفوع في النظام الرأسمالي يسفر عن انتاج قيمة مضافة، ولذا فإنه يجب أن يكون له أجر مقابل. ويمكن النظر إلى العمل المنزلى باعتباره منتجًا"بشكل غير مباشر" حيث أنه يوفر مدخلات ضرورية لعملية إنتاج وإعادة إنتاج سلعة رأسمالية ضرورية هي"قوة العمل البشرى". والبضائع التي يحضرها الرجال للمنزل بعد شرائها بما يتقاضونه من أجر تحتاج إلى عمل إضافي بالمنزل كي تتحول إلى طعام وملبس ومسكن قابل للاستخدام. هذا العمل تقوم به النساء ويسهم في تجديد انتاج القوة العاملة اللازمة للطبقة الرأسمالية([36]).

والتفت الفكر النسوى الماركسي بشكل خاص إلى الدور الذي تقوم به نساء الطبقة المتوسطة في المساهمة في تعليم الأبناء. فنظام المدرسة يفترض مسبقًا أن هناك من يساعد الأبناء في استذكار دروسهم في المنزل، وتقوم الأمهات عادة بهذه المهمة التي يفيد منها مباشرة رجال الأعمال، نظرًا لما يترتب عليها من إعداد للقوى العاملة التي يقومون بعد ذلك باستخدامها([37]).

ب- العمل المنزلي يخضع لقانون القيمة:

يشير قانون القيمة ببساطة إلى الاتجاه القوى للمنتجين لتبني أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة (الأقل تكلفة) تحت ضغط المنافسة والخوف من الخروج من السوق. والسؤال الذي كان يطرح دائمًا بشأن العمل المنزلي هو كيف يمكن تطبيق قانون القيمة عليه إذا كانت منتجات المرأة المتزوجة لا تدخل السوق أصلاً وإذا كانت ربة المنزل نفسها هي التي تدير وتنظم عملها المنزلى، وإذا كانت قضايا مثل حافز الربح أو الخوف من ضغوط المنافسة تعد أمورًا غير واردة على الإطلاق؟

وكان رد الاقتصاد الماركسي النسوى أن السلع والخدمات التي يوفرها العمل المنزلى تماثل أو تكاد تماثل السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من السوق، وطالما أن النساء (والرجال) يواجهون قيودًا مالية تتطلب منهم أن يكون العمل المنزلى كفؤا كما هو الحال في الانتاج للسوق، فإن هذا يعني أن قانون القيمة ينطبق أيضًا على العمل المنزلى([38]).

ج - العمل المنزلي ينتج فائض قيمة والنساء يتعرضن للاستغلال:

حاولت الأدبيات الاقتصادية النسوية تفسير التمايز في العمل المـنزلى بين النسـاء والرجـال مسـتخدمة كلا من النظريات الرأسمالية والأبوية patriarchy، ورأت تلك الأدبيات أن الرجال كطبقـة رأسـمالية وكـأزواج هم الذين يحصلون على فائض القيمة الناجم عن العمل المنزلى غير المدفوع للنساء. فالطبقة الرأسـمالية تتمكن من دفع أجور منخفضة للعاملين الرجـال، نظـرًا للـدور الـذي تقـوم بـه النسـاء في توفـير الوجبـات وخدمات النظافة وغسل الملابس ورعايـة الأطفـال مجانًـا للرجـال. وبـدون هـذه الخـدمات المجانيـة كـان الرجال سيطلبون أجورًا أعلى ويتحمل الرأسماليون بالتالى تكلفة أعلى.

ومن ناحية أخرى فإن الرجال كأزواج يحصلون على فـائض القيمـة النـاجم عن عمـل النسـاء بالقـدر الـذي يتمتعون فيه بمستوى معيشة أعلى مما كـانوا سيحصـلون عليـه إذا تم مكافـأة العمـل المـنزلى لزوجـاتهم بشكل عادل. ويقوم الرجال عبر مؤسسة الزواج بالحد من قـدرة النسـاء على دخـول سـوق العمـل بـأجر، وهو ما يجعل تبعية النساء للرجال اقتصاديًا أمرًا مؤكدًا([39]).

د - هناك علاقة ديناميكية بين الرأسمالية والعمل المنزلي:

تشير أدبيات الاقتصاد الماركسي النسوى إلى أن هناك علاقـة ديناميكيـة بين العمـل المـنزلى للنسـاء وبين الرأسمالية. فمن ناحية يؤدى العمل غير المدفوع للنساء إلى تخفيض قيمـة قـوة عمـل الرجـال (طالمـا أن عمل النساء يوفر لهم منتجات مجانية أو بتكلفة منخفضة جدًا) ويؤدي هذا بالتالى إلى زيـادة أربـاح الطبقـة الرأسمالية، ويعطى لها مبررًا للإبقاء على هذا العمل المنزلي المجاني.

إلا أنه على الجانب الآخر ذهبت بعض الأدبيات إلى أن النساء المحاصرات بالعمل المنزلى المجهـد، واللائي يقدمن سلعًا وخدمات بمستوى منخفض من الانتاجية، كان يمكن توفيرهـا بكفـاءة أعلى من خلال السـوق، أولئك النساء لا يتعرضن للاستغلال بالقدر الذي يتعرض له العمل بأجر. لذا تعمـل الطبقـة الرأسـمالية على تسليع العمل المنزلى بما يمكنها من زيادة معـدلات الاسـتغلال في ذلـك المجـال([40])، وربمـا كـان هـذا هـو الأساس الذي استند إليه الفكر الماركسي التقليدي في تصـوره أن الرأسـمالية سـتتجه إلى تسـليع العمـل المنزلى بأسرع ما يمكن.

ولم يسلم الفكر الماركسي النسوي من النقد. وجاء الهجوم الرئيسي من كـاثرين حكيم، أسـتاذة الاقتصـاد الاجتماعي البريطانية مؤسسة نظرية"التفضيلات" preferences. وتفـترض هـذه النظريـة أن هنـاك تنـوع في اختيارات نمط الحياة لكل من النساء والرجال، وأنه في المجتمعات المتقدمـة تمثـل تفضـيلات النسـاء محددًا رئيسيًا لاختياراتهن في الحياة، وخاصة الاختيار بين التركيز على الأنشطة المتعلقة بالأطفال والحيـاة الأسرية، أو التركيز على الوظيفة والأنشطة التنافسية في العمل العام.

وتؤكد كاثرين حكيم([41]). أنه بالاستناد إلى الأدلة التي أسفرت عنها الدراسات الميدانية خلال العقـود الثلاثـة الأخيرة من القرن العشرين في الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وانجلـترا، يتضح أنه عندما تكون الاختيارات مفتوحـة أمـام النسـاء فـإن قلـة منهن هي الـتي تتمركـز اختياراتهـا حـول العمل بأجر، وأن الأغلبية تحاول تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات العناية بالأسـرة. ومن أبـرز النماذج في هذا الشأن النساء اللائي يتحولن إلى عمل لنصف الوقت بعد الإنجـاب، أو تغيـير نـوع العمـل أو حتى التوقف عن العمل أصلاً. أما فئة النساء التي تتمركز اختياراتها حـول الأسـرة فتمثـل أقليـة أيضًـا ومن أبرز نماذجها النساء التي تتوقف عن العمل بعد الزواج وتعطى الأولوية للأسرة وتتفادى العمل بـأجر إلا لـو كانت الأسرة تعاني من ضائقة مالية.

وعلى صعيد آخر تؤكد كاثرين حكيم أن النسبة الغالبة من الرجال تتمركز اختياراتها حول العمل يليها بدرجة أقل تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات رعاية الأسرة. أما اختيار التمركز حـول الأسـرة فيمثـل نسبة ضئيلة للغاية بين الرجال وهكذا تتنبأ حكيم بأنه رغم دخول النساء بأعداد متزايدة لسـوق العمـل فـإن

قلة منهن هي التي ستفضل في النهايـة اختيـار التركـيز على العمـل، وأن غالبيـة النسـاء ستفضـل تحقيـق التوازن بين العمل بأجر والعمل المنزلى لرعاية الأسرة.

* * *

هوامش:

(1) تتمثل أحدث وثيقـة صـادرة عن الأمم المتحـدة في هـذا الشـأن في نظـام الحسـابات القوميـة 2008 والذي تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية وصـندوق النقـد الدولي ومجموعة البنك الـدولى، اسـتكمالاً وتحـديثًا لنظـام الحسـابات القوميـة 1993، وذلـك بتكليـف من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وقد اعتمدت اللجنة بالإجماع في دورتها الأربعين نظام الحسابات القوميـة 2008 باعتبـاره المعيـار الإحصـائي الـدولي للحسـابات = القوميـة، وحثت كـل بلـدان العـالم على تجميـع حساباتها القومية وتقديم التقارير بشأنها وفقًا لذلك النظام.

انظر:

نظام الحسابات القومية 2008، المقدمة، النسخة العربية، الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط

(2) المصدر السابق ص 63

(3) المصدر السابق ص70

(4)نظام الحسابات القومية 2008 ص 63.

(5) انظر عرضًا تفصيليًا لذلك التطور في

Nancy Folbre, The Unproductive Housewife: Her Evolution in Nineteenth Century Economic Thought, Journal of women in culture and society, the University of Chicago 1991, p. 465 – 478

(6)Nancy Folbre, IBID. p. 474

(7) Nancy Folbre, IBID. p. 477

(8) Elizabeth Blackwell, Cited In William Leach. True Love and Perfect Union, New York, 1980, p. 93.

(9) Nancy Folbre, op.cit., appendix, p” 483

(10) A. C. Pigou, Economics of Welfare,Macmillan and Co. Limited, London, 1932 [1978]. P. 32

(11) انظر عرضا تفصيليًا لأهم تلك التجارب في

Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything: Domestic Labour in Neoclassical & Marxian Economics, Women's Economic Policy Analysis Unit, Curtin University of Technology, August 2001. p. 8-11

(12) حصل كوزنيتز على جائزة نوبل في عام 1971 عن أعماله في قياس الدخل القومي. انظر:

Simon Kuznets. National Income and its Composition. New York, National Bureau of Economic Research, 1941. p. 11

(13) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 9

(14) Collin Clark, "The Economics of Housework", Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, 1958, p. 205-211

(15) تشكلت تلك اللجنة بطلب من الـرئيس الفرنسـي نيكـولا سـاركوزي في عـام 2008 عنـدما ظهـرت بـوادر الأزمـة الماليـة العالميـة، لتحديـد أوجـه القصـور في النـاتج المحلى الإجمـالى كمؤشـر على الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتوضيح المعلومات الإضافية التي قد تكون مطلوبـة لإنتـاج مؤشـرات أكـثر دلالـة بشـأن التقـدم الاجتمـاعي. وقـد تشـكلت اللجنـة من 25 أسـتاذ اقتصـاد من عـدد من الجامعـات والمؤسسات العلمية المرموقة، تحت قيادة كل من جوزيف ستيجليتز وامارتيـا سـن الحـائزين على جـائزة نوبـل في الاقتصـاد وجـان بـول فيتوسـى. انظـر: = Report by the commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress.

(16) المصدر السابق ص 14

(17) Summary of the Beijing Declaration and Platform for Action, Minnesota advocates for Human Rights, January 1996, p. 9& 20.

(18) United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, New York. 28 February 2013.

(19) Nancy Folbre. The Unproductive Housewife: Her Evolution in Nineteenth-Century Economic Thought, Journal of culture and society, The University of Chicago, 1991,p.467

(20) Therese Jefferson & John King. Never Intended to be a Theory About Everything OP. Cit., p. 13

(21) حصل جراى ستانلي بيكر في عام 1992 على جائزة نوبـل في الاقتصـاد عن اسـهاماته القيمـة فيمـا يتعلق بالاقتصاد العائلي كفرع من فروع علم الاقتصاد

(22) Gray S. Becker, "A Theory of the Allocation of Time". Economic Journal, 1965, p.496

(23) IBID. p. 495

(24) اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979

(25) Theodore Scultz. “The Value of Children: An Economic Perspective” in Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 16

(26) Amartya Sen. Development as Freedom. New York, Anchor Books, 1999, p. 194

(27) Marilyn Waring, If Women Counted: New Feminist Economics, Harper Collins Publishers, Paper pack Edition, 1990.

(28) Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress. OP. Cit.

(29) Freiedraich Engels, The Origin of the Family Private Property and the State, 1884, Moscow, Progress Publishes, 1972, p. 76.

(30) August Bebel, Woman under Socialism, 1879, Translated by Daniel de Leon, New York, Labor News Company, 1961. p. 187

(31) Rosa Luxemburg. “Women’s Sufferage and Class Struggle” in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg, 1912, New York, Monthly Review Press, 1971, p. 216 – 221

(32) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything. OP. Cit., p. 27

(33) IBID

(34) Oscar Lange, Political Economy, Volume 1: General Problems, New York, Macmillan, 1963.

(35) Christine Delphy, Close to Home: A Materialist Analysis of Women’s Oppression, University of Massachusetts, 1984, p. 16

(36) Wally Seccombe, The Housewife and Her Labour under Capitalism, New Left Review, 1974, No. 83, p. 3-24

(37) Loree A. Primeau, A Woma’s Place: Unpaid work in the Home, The American Journal of Occupational Therapy, November 1992, p. 984

(38) Wally Seccombe, Reflections on the Domestic Labour Debate and Prospects for Marxist-Feminist Synthesis, 1986, p. 200

(39) Heidi Hartmann, the Unhappy Marriage of Marxism and Feminism: Towards a More progressive Union. In Loree A. Primeau, A Woman’s Place, OP. Cit., 984

(40) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything OP.Cit.,p.35

(41) Cathrine Hakim. Women, careers and work - life preferences, British Journal of Guidance and Counseling, August 2006, p. 287-291

الفصل الثاني

التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع

ينصرف مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع إلى كافة الخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها مجانًا داخل الأسرة، أي الخدمات التي يؤديها أفراد الأسرة لبعضهم البعض، سواء تعلق ذلك بأعمال العناية بالمنزل وتجهيزاته أو إعداد وتقديم الوجبات أو شراء المستلزمات المنزلية ونقل أفراد الأسرة من مكان لآخر أو رعاية وتربية الأبناء ورعاية أفراد الأسرة المرضى والمسنين، إلى غير ذلك من الأعمال التي تقع بشكل أساسي على عاتق النساء.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن هناك العديد من دول العالم صارت تهتم بقياس وتقدير قيمة العمل غير المدفوع كجزء من إحصائياتها الرسمية. فمن بين 126 دولة شملها برنامج إحصائيات النوع الاجتماعي بالأمم المتحدة في عام 2012 كان 48% من الدول يقوم بانتظام بإجراء مسوح استخدام الوقت التي تبين توزيع ساعات اليوم للمواطنين بين العمل المدفوع وغير المدفوع والعناية الشخصية والترفيه، و42% من الدول يقوم بقياس العمل غير المدفوع ؛ إلا أن 7% فقط من الدول كان يلتزم بإدراج إحصاءات العمل غير المدفوع في حسابات تكميلية Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية، وذلك لاستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ([1]). ولعله من المثير للاهتمام أن هذه المجموعة الأخيرة من الدول لا تقتصر فقط كما يتبادر إلى الأذهان على الدول الصناعية المتقدمة، بل تشمل أيضًا بعض الدول النامية، ومن بينها على سبيل المثال المكسيك التي قامت بتقييم مساهمة النساء في كل من العمل المدفوع وغير المدفوع وإدراج النتائج في حسابات تكميلية رسمية في عام 2011، كما أصبحت كولومبيا في عام 2012 أول دولة تلتزم بتقييم أنشطة الرعاية غير المدفوعة للأطفال والمسنين والمرضى في الاقتصاد القومي ([2]).

ويلاحظ أنه رغم الاهتمام المتزايد بإجراء مسوح استخدام الوقت واستخدامها في قياس عدد ساعات العمل غير المدفوع فإن الالتزام بتقدير قيمة ذلك العمل وإبرازه في حسابات تكميلية للحسابات القومية لايزال مقصورًا على عدد محدود من الدول. إلا أنه مما لا شك فيه أن وجود تلك المسوح في حد ذاتها وإجراؤها بشكل دورى يتيح للجهات البحثية البيانات الأساسية التي يمكن البناء عليها لتقدير قيمة العمل غير المدفوع ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي في الدول المختلفة([3]).

وطبقًا للأمم المتحدة فإن الموقف الذي توضحه إحصائيات النوع الاجتماعي لدول العالم في عام 2012 هو أن النساء تقضين وقتًا أطول من الرجال في العمل المنزلى غير المدفوع، وأن الفجوة بينهما تزداد في الدول النامية عنها في الدول الصناعية المتقدمة. ثم وهو الأهم أنه يأخذ ساعات العمل المنزلي في الاعتبار فإنه كثيرًا ما يزيد إجمالي ساعات العمل اليومية للنساء عن إجمالي ساعات العمل اليومية للرجال، بحيث تعد ساعات العمل المنزلى بحق بمثابة وردية عمل ثانية للنساء ([4]).

أولاً: قياس ساعات العمل المنزلي غير المدفوع:

للحصول على المؤشرات المتعلقة بقياس ساعات العمل غير المدفوع للنساء على مستوى الدول المختلفة يمكن الاستناد إلى قاعدة بيانات الأسرة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية([5]). وقد شملت تلك البيانات 23 دولة من الدول الصناعية المتقدمة ودول أوروبا الشرقية فضلاً عن المكسيك وتركيا. وتوفر قاعدة البيانات تحليلاً لاستخدام ساعات اليوم في تلك الدول خلال الفترة 1999 ـ 2008، بحيث تم توزيع – ساعات اليوم بين العمل المدفوع، والعمل غير المدفوع، والعناية الشخصية (بما فيها النوم وتناول الطعام..الخ)، والترفيه، وتحديد النصيب النسبي لكل مجال من تلك المجالات من إجمالي

ساعات اليـوم. وجـاءت المؤشـرات المقارنـة لكـل من النسـاء والرجـال في الـدول المختلفـة على النحـو الموضح في الجدول رقم (1) ويتمثل أهم تلك المؤشرات فيما يلي:

1 - فيما يتعلق بالوقت المنفق على العمل المدفوع:

يمثل الوقت المنفق على العمـل المـدفوع نحـو 21% في المتوسـط من إجمـالي سـاعات اليـوم بالنسـبة للرجـال في مجموعـة دول ال OECD الأوروبيـة الأساسـية ([6]) مقابـل 12.2% من إجمـالي ذلـك الـوقت بالنسبة للنساء.

وتؤكد بيانات الجدول رقم (1) أن الفجـوة بين سـاعات العمـل المـدفوع لكـل من الرجـال والنسـاء تتسـع بشكل أكبر في الدول النامية عنهـا في الـدول الصـناعية المتقدمـة. فيـتراوح نصـيب الـوقت المنفـق على العمل المدفوع بالنسبة للرجل بين 30% من إجمالي ساعات اليوم في المكسيك و 16% من إجمالى تلك الساعات في بلجيكا. أما بالنسبة للنسـاء فتـتراوح تلـك النسـبة بين 17% من إجمـالي سـاعات اليـوم في كوريا ولاتفيا وليتوانيا مقابل 6% فقط في تركيا.

جدول رقم (1)

متوسط النصيب النسبي للوقت المنفق في العمل من إجمالي ساعات اليوم

بالنسبة للنساء والرجال في 23 دولة من دول ال OECD خلال الفترة 1999 – 2008

الدولة	الرجال			النساء		
	عمـــل مدفوع	عمـل غـير مدفوع	إجمالي	عمـــل مدفوع	عمـل غـير مدفوع	إجمالي
المكسيك	30.0	8.0	38.0	12.1	31.1	43.2
اليابان	27.4	6.2	33.6	14.4	19.7	34.1
كوريا	26.5	4.3	30.8	16.7	16.1	32.8
لاتفيا	24.2	10.0	34.2	17.2	19.1	36.3
ليوانيا	22.4	11.3	33.7	16.9	12.1	39.0
بولندا	21.7	7.7	29.4	16.1	22.1	38.2
كندا	21.5	11.4	32.9	15.1	17.9	38.2
استونيا	21.0	13.3	34.3	14.8	22.8	37.6

إيطاليا	20.8	7.4	28.2	9.9	24.4	34.3
استراليا	20.3	12.7	33.0	11.1	22.5	33.6
تركيا	20.2	6.1	26.3	6.1	25.7	31.8
الولايـــــــات المتحدة	20.2	11.2	31.4	14.1	18.2	32.3
المملكـــــــة المتحدة	20.1	11.1	31.2	11.9	20.2	32.1
السويد	20.1	11.8	31.9	14.8	17.0	31.8
نيوزيلندا	19.9	12.4	32.3	11.5	20.7	32.2
النرويج	19.7	11.1	30.8	13.4	16.4	29.8
أسبانيا	19.5	12.2	31.7	11.5	22.4	33.9
سلوفينيا	18.9	13.0	31.9	13.8	22.3	36.1
فرنسا	18.7	10.2	28.9	11.6	19.2	30.8
فنلندا	18.1	11.0	29.1	12.8	17.5	30.3
ألمانيا	14.7	11.2	28.6	10.0	18.9	28.9
بلغاريا	16.5	12.9	29.4	12.4	22.7	35.1
بلجيكا	15.6	10.7	26.3	10.1	18.0	28.1
دولOECD الأوربيـــــــة الأساســية الـ 18	21.0	9.8	30.8	12.2	20.4	32.6

جدول تم تركيبه بمعرفة الباحثة من قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية:

OECD Family Database: "Time use for work, care, and other day-to-day activities",
OECD - Social Policy Division - Directorate of Employment, Labor and Social affairs

www.oecd.org/social/family/database

2- فيما يتعلق بالوقت المنفق على العمل غير المدفوع:

يمتد مفهوم العمل غير المدفوع في قاعدة بيانات الأسرة بمنظمة التعاون والتنمية OECD ليشمل كلا من العمل المنزلي ورعاية الأطفال والمسنين والمرضى فضلاً عن العمل التطوعي في خدمة المجتمع. ويشير الجدول رقم (1) إلى أن الوقت المخصص للعمل غير المدفوع بالنسبة للنساء في مجموعة دول ال OECD الأوروبية الأساسية يصل إلى 20.4% في المتوسط من إجمالي ساعات اليوم أي بما يزيد عن ضعف الوقت المنفق من الرجال على هذه الأعمال، حيث يمثل ذلك الوقت نحو 9.8% فقط في المتوسط من إجمالي ساعات اليوم.

وهنا أيضًا يظهر التفاوت الكبير بين الدول المختلفة، وإن كان الأمر هذه المرة لا يعكس فقط تفاوت المستوى الاقتصادي ولكن فيما يبدو يعكس أيضًا الموروث الثقافي والاجتماعي. فيوضح الجدول أن الوقت المنفق على العمل غير المدفوع بالنسبة للنساء يصل إلى نحو أربعة أمثال الوقت المنفق على تلك الأعمال من جانب الرجال في كل من المكسيك وكوريا وتركيا، ونحو ثلاثة أضعافه في كل من اليابان وبولندا وايطاليا، في حين تضيق الفجوة لتقتصر على مرة ونصف في كل من السويد والنرويج وفنلندا.

3 - فيما يتعلق بإجمالي الوقت المنفق على العمل مدفوع وغير مدفوع:

تنفق النساء في المتوسط إجمالي ساعات عمل أكثر من الرجال في مجموعة ال OECD الأوروبية الأساسية، حيث يصل نصيب العمل الكلى مدفوع وغير مدفوع إلى نحو32.6% من إجمالي ساعات اليوم بالنسبة للنساء مقابل 30.8% للرجال. ويعكس الجدول أيضًا أثر العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية سواء على عبء العمل الكلى على النساء في الدول المختلفة أو مدى تفاوت ذلك العبء بينهن وبين الرجال. ففى حين تصل ساعات العمل الكلي للنساء إلى نحو 43% من ساعات اليوم في المكسيك و 39% من تلك الساعات في لتوانيا، لا تتجاوز النسبة 28.1% من إجمالى ساعات اليوم في بلجيكا وتدور حول 29% في كل من ألمانيا والنرويج.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التفاوت بين النساء والرجال في عبء العمل الكلى يصل إلى أعلى درجاته في الدول الأقل نموًا كما هو الحال في المكسيك وتركيا ودول أوربا الشرقية، في حين تنخفض الفجوة بين عبء العمل الكلي للنساء والرجال بوجه عام في الدول الأكثر تقدمًا – باستثناء ايطاليا وكندا – وتكاد تتلاشى في السويد ونيوزيلندا وألمانيا واستراليا واليابان، سواء لوجود معدلات مشاركة ملموسة من الرجال في الأعمال المنزلية، أو لأن ساعات العمل المنزلى الأطول لدى النساء يقابلها ساعات عمل أطول في السوق من جانب الرجال.

وخلاصة ما سبق أن النساء يعملن في المتوسط ساعات عمل كلية تساوى أو تفوق عدد ساعات العمل الكلية للرجال، إلا أن الجزء الأكبر من عمل الرجال عمل مدفوع الأجر في حين أن الجزء الأكبر من عمل النساء عمل غير مدفوع الأجر.

ثانيًا: التقييم النقدى للعمل المنزلي غير المدفوع:

نظرًا للتفاوت في الجهود الرسمية لدول العالم من حيث التقييم النقدى للعمل غير المدفوع ونسبته للناتج المحلى الإجمالي، فضلاً عن اختلاف أساليب التقييم المتبعة من دولة لأخرى على نحو يؤدى إلى صعوبة المقارنة، فإننا سنستند في هذا الشأن على الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية والتي قامت فيها بتقدير القيمة النقدية للعمل غير المدفوع في 25 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك للشريحة العمرية 15 سنة – 64 سنة. وتغطى الدراسة الفترة 1998 – 2009، وتم نشرها في عام 2010([7])

وقد قامت الدراسة بحساب متوسط عدد ساعات العمل غير المدفوع في كل دولة ثم تقدير قيمته النقدية وفقًا لأجر ساعة العمل في الدولة المعنية، واستخدمت بديلين في هذا الشأن([8]) أحدهما هو متوسط أجر ساعة العمل على مستوى الدولة، كتعبير عن أجر فرصة العمل البديلة التي كان يمكن إنفاق ذلك الوقت فيها، والثاني هو متوسط أجر الساعة في قطاع العمل غير الرسمى باعتباره يمثل الحد الأدنى للأجر الذي يدفع عادة لعمال الخدمة المنزلية، أي أجر العمل المثيل غير المتخصص الذي يغطي معظم أنواع الأعمال المنزلية. ويوضح الجدول رقم (2) التقديرات التي توصلت إليها الدراسة على مستوى كل دولة.

ويشير الجدول إلى أنه باستخدام أجر فرصة العمل البديلة في التقييم تراوحت نسبة العمل غير المدفوع إلى الناتج المحلى الإجمالي ما بين 38% في المجر و75% من ذلك الناتج في المملكة المتحدة.

أما عند استخدام الحد الأدنى للأجر في القطاع غير الرسمى في التقييم فقد تراوحت نسبة العمل غير المدفوع إلى الناتج المحلى الإجمالي بين 19% في كوريا و 53% من ذلك الناتج في البرتغال.

جدول رقم (2)

تقدير قيمة العمل غير مدفوع الأجر في دول ال OECD

كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي 1998 – 2009

الدولة	وفقًا لأجر الفرصة البديلة	وفقًا لأجر المثيل غير المتخصص
كوريا	45	19
كندا	44	20
النرويج	48	21
بولندا	40	22
المكسيك	42	24

الولايات المتحدة	55	24
هولندا	51	24
استونيا	50	26
بلجيكا	44	28
السويد	59	30
النمسا	48	31
ألمانيا	55	31
فنلندا	56	32
إيرلندا	53	32
المملكة المتحدة	75	34
فرنسا	57	34
إيطاليا	52	36
المجر	38	36
سلوفينيا	39	38
الدانمرك	62	38
أسبانيا	54	40
اليابان	58	41
نيويلندا	60	42
استراليا	60	45

البرتغال	61	53

المصدر:

OECD Cooking, “and Volunteering: Unpaid Work around the World”, OECD social, Employment and Migration Working papers, No.116, 2010, p, 29&30.

وترى الدراسة أنه باستخدام المتوسط البسيط لأسلوبي التقييم نحصل على نتيجة مؤداها أن قيمة العمل غير المدفوع تمثل نسبة تتراوح بين 33% و 50% من قيمة الناتج المحلى الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الخمس وعشرين محل البحث، وهي نسبة ضخمة بكل تأكيد تؤثر في مستوى معيشة شعوب تلك الدول، ولكنها رغم ذلك لا تدرج في حساباتها القومية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم أن الدراسة قد أوضحت وأكدت ما سبق أن توصلت إليه المسوح والدراسات الماثلة من أن النساء يقضين عدد ساعات أطول من الرجال في العمل غير المدفوع فإنها لم تتطرق عند تقييم هذا العمل غير المدفوع إلى توضيح نصيب كل من النساء والرجال ونسبة مساهمة كل منهم في الناتج المحلى الإجمالي.

وبالإضافة إلى الدراسات المقارنة لحساب ساعات وتقدير قيمة العمل غير المدفوع في إطار منظمة التعاون والتنمية، لعل من أبرز الدراسات المثيرة للاهتمام تلك التي أعدت عن العمل غير المدفوع في الصين والتي تم إجراؤها تحت إشراف الأمم المتحدة ونشرت في عام 2012 ([9]).

وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ما توصلت إليه الدراسات المماثلة في دول العالم الغربي، موضحة أن العمل غير المدفوع يستهلك نحو 47.1% من ساعات اليوم بالنسبة للنساء مقابل 20.2% فقط من ساعات اليوم بالنسبة للرجال. كما أوضحت أن ساعات العمل الكلى (مدفوع وغير مدفوع) للنساء في الصين تصل إلى 58 ساعة في المتوسط أسبوعيًا مقابل 52.6 ساعة فقط للرجال.

وقدرت الدراسة قيمة العمل غير المدفوع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بما يوازي ما يتراوح بين 92.4% و 31.3% من ذلك الناتج. ومرة أخرى لم يتم عند تقدير قيمة ذلك العمل محاولة توزيعه بين النساء والرجال وتحديد قيمة المساهمة الكلية للنساء في النشاط الاقتصادي والتأثير على مستوى معيشة المجتمع.

ثالثًا: قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع في مصر:

على الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بالمرأة في سوق العمل في مصر، فإن هناك على صعيد التحليل الاقتصادي ندرة شديدة في الدراسات التي تتصدى لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى داخل الأسرة، وهو ما يعزي في جزء منه بكل تأكيد إلى محدودية وحداثة توافر البيانات الخاصة باستخدام الوقت في مصر. وربما تمثلت المحاولة الأولى في هذا الشأن في دراسة أعدها منتدى البحوث الاقتصادية ERF وتم إصدارها في يونيو 2010 تحت عنوان Rethinking Time Allocation of Egyptian Women وقد ركزت تلك الدراسة([10]) على قياس ساعات العمل المنزلى للنساء وأثر الزواج والأطفال على زيادة هذا النوع من العمل وتخفيض الوقت المتاح للعمل بأجر. وقدرت الدراسة متوسط عدد ساعات العمل المنزلي الأسبوعية للنساء غير المتزوجات بحوالي 20.8 ساعة، مقابل 32.5 ساعة أسبوعيًا في المتوسط للنساء المتزوجات بدون أطفال و حوالى 51.7 ساعة أسبوعيًا للمتزوجات ولديهن أطفال([11]). ولم تتمكن الدراسة من المقارنة بين أعباء العمل المنزلي للنساء والرجال نظرًا لاقتصار بيانات مسوح استخدام الوقت في مصر حتى ذلك الحين على النساء والأطفال فقط دون الرجال.

أما فيما يتعلق بتقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى غير المـدفوع ونسـبته إلى النـاتج المحلى الإجمـالي أو تقدير المساهمة الكلية للنساء في النشـاط الاقتصـادي في مصـر فلا توجـد في حـدود علمنـا أي دراسـات سابقة في هذا الشأن.

رابعًا: أهم الآثـار الـتي تـرتبت على قيـاس وتقـدير قيمـة العمـل المـنزلي غـير المـدفوع للنساء:

أدى قياس وتقدير قيمة العمل غير المـدفوع ومـا أظهرتـه النتـائج في بلـدان العـالم المختلفـة إلى توضـيح المساهمة الكبيرة للعمل غير المدفوع في مستوى معيشة المجتمع، وقيام النسـاء بـالجزء الأكـبر من هـذا العمل. كما أوضحت مسوح استخدام الوقت زيادة عدد ساعات العمل الإجماليـة للنسـاء مقارنـة بالرجـال، وبالتالي انخفاض عدد ساعات الراحة والترفيه التي يحصلن عليها. وقد ساعد هذا كله الحركة النســوية في دول العالم على المطالبة بـالحق في تحقيـق التـوازن بين مسـئوليات الحيـاة / العمـل وإعـادة توزيـع تلـك المسئوليات بين النساء والرجال على مستوى الأسرة، فضلاً عن تـدعيم مطـالب المسـاواة في الأجـور، لا سيما وأن إحدى الحجج التقليدية التي تثار عادة في تفضيل قيام النساء بأجازات طويلة لرعاية الطفــل (أو ترك العمل كلية) أن النساء يحصلن عادة على أجور أقل([12]) وبالتالي فإنه عند المفاضلة في اتخاذ قرار أي الأبوين يترك العمل ويتفرغ لرعاية الطفل، فالأفضل للأسـرة أن يسـتمر الرجـل في العمـل لأنـه هـو الـذي يحقق دخلاً أكبر للأسرة.

وأخذًا في الاعتبـار أن تربيـة الطفـل بالتحديـد تمثـل عملاً من أعمـال الخـدمات العامـة، واسـتثمارًا بشـريًا للمجتمع ككل وليس للأسرة فقط، فقد ظهرت أشكال من الاسـتجابة لبعض مطـالب النسـاء، تتفـاوت في درجتها ومدى اتساعها من مجتمع لآخر، سواء على صعيد محاولة إعـادة توزيـع مسـئوليات رعايـة الأطفـال بين الرجال والنساء داخل الأسـرة، أو تـدخل الدولـة لتحمـل جـزء من تلـك الأعبـاء، فضـلاً عن توفـير بيئـة عمل"صديقة للأسرة"، كما تم تحقيـق بعض التحسـن على طريـق إرسـاء مبـدأ"أجـر متسـاوى عن العمـل المتكافئ" بين النساء والرجـال، وتزايـد الاتجـاه إلى الاعـتراف بحـق النسـاء في اقتسـام الـثروة الـتي تم تكوينها خلال فترة الزواج باعتبارها نتاجًا لجهد مشترك يمثل العمل المـنزلى جـزءًا منـه. وفيهـا يلى عـرض موجز لأهم الخطوات التي تمت في تلك المجالات في دول العالم المختلفة:

1 - العمل على إعادة توزيع وقت العمل المنزلى داخل الأسرة:

يمكن القول بـأن التركـيز الأساسـي في هـذا المجـال قـد انصـب على تغيـير القـوانين والقواعـد المتعلقـة بأجازات رعاية الطفل، بما يزيد من انغماس الرجال في مجال رعاية الطفل والأعمال المنزلية بوجه عام.

فتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تقوم بمنح أجازة للأب بمناسبة ولادة طفل، وحيث أن هذه الإجازة عادة ما تكون قصيرة (ثلاثة أو أربعة أيام) فإنها غالبًا ما تكون مدفوعة الأجـر بنسـبة 100% كمـا هـو الحـال في اليونان وكوريا وهولندا. إلا أن هناك بعض الدول التي تمتد فيهـا الأجـازة الـتي يمكن أن يحصـل عليهـا الأب بمناسبة ولادة طفل إلى نحو عشرين أسبوعًا، كما هو الحال في البرتغال، وذلـك مقابـل حـوالي 51% من الأجر([13]).

وبالإضافة إلى أجازة الوضع تسمح العديد من الـدول بحصـول الأب أو الأم أو كلاهمـا على أجـازة مدفوعـة الأجر (كليًا أو جزئيًا) لرعاية الطفل، إلا أن الأجر المقابل لتلـك الأجـازات يوجـه للأسـرة ككـل وبالتـالي يتم دفعه لأحد الوالدين فقط. وفي معظم دول منظمة التعاون والتنميـة OECD يتم السـماح للوالـدين بتقريـر واختيار من منهما يحصل على الأجازة، فضلاً عن إمكانية تحويلها من أحـد الوالـدين إلى الآخـر، وهـو الأمـر الذي بدأت بعض دول العالم الثالث في الأخذ به أيضًا؛ حيث سمحت شيلي اعتبارًا من عام 2011 بإمكانيـة قيام الأم بتحويل نسبة تتراوح بين نصف وثلثي إجازة رعاية الطفل للأب([14]).

إلا أنه ضمانًا لئلا تنفرد النساء وحدها بتحمل هذا العبء فقـد لجـأت بعض الـدول إلى تخصـيص كوتـه للأب، تمثل فترة أجازة لرعاية الطفل، لا يمكن تحويلها للأم، فإما يستخدمها الأب أو تسقط. وتصـل هـذه الكوتـه في بعض البلدان إلى ثلاثة شهور كما هو الحال في أيسلندا([15]). وفي السويد تم في عام 2002 زيادة عدد أيام إجـازة رعايـة الطفـل إلى 480 يومًـا منهـا 60 يومًـا محجـوزة لكـل طـرف من الوالـدين وغـير قابلـة للتحويل. ثم تم في عـام 2008 النص على مكافـأة ماليـة أطلـق عليهـا"مكافـأة المسـاواة بين الجنسـين" Gender equality bonus يتم منحها للأسرة عند استخدام أجازة رعاية الطفل (خارج الكوته) من جانب كل من الوالدين، وتصل المكافأة إلى حدها الأقصى إذا ما تم اقتسام تلك الإجازة بين الوالدين بالتسـاوي ([16]).

2 - تحسين القوانين الخاصة بالأجور والمعاشات للنساء ومقابل رعاية الطفل:

يتطلب تحسين وضع الأجور بالنسبة للنساء أمرين، أولهما بالطبع إزالة صور التفرقة في الأجور والمتحـيزة ضد المرأة، والثاني هو رفع الحد الأدنى للأجور، حيث أن العديد من الأعمـال الـتي تتم مقابـل الحـد الأدنى للأجور في غالبية دول العالم، وعلى رأسها أعمال الخدمـة المنزليـة، تكـون في معظم الأحيـان من نصـيب النساء([17]).

ولعل من أهم الأمثلة على إجراءات تحسين وضع الأجـور بالنسـبة للنسـاء في بعض الـدول قيـام البرازيـل بالرفع التدريجي للحد الأدنى للأجور والتزام كل من شيلي وزامبيا بتطبيق حد أدنى للأجور في إطار الاتجاه لتبنى توصيات منظمة العمل الدولية بشأن خدم المنازل([18])، وإصدار السويد قانون عـدم التميـيز في عـام 2009، الذي يتضمن إجراءات ملزمة لضمان تساوى الأجور بين النسـاء والرجـال في كـل المنشـآت الـتي يعمل بها 25 عاملاً فأكثر([19]).

ومن ناحية أخرى اتجهت بعض الدول إلى زيادة مدة أجازة الوضع، كما هو الحال في هولندا الـتي ضـاعفت مدة تلك الأجازة من 13 أسبوعًا إلى 26 أسبوعًا([20]). كما اتجـه البعض الآخـر إلى منح مزايـا تعويضـية في المعاش لتعويض الأبوين عن الفترات غير مدفوعة الأجر التي تم تحملها للتفرغ لرعاية الطفـل، وذلـك كمـا هو الحال في فرنسا([21]).

3 – الرعاية المجتمعية للأطفال قبل سن الالتحاق بالدارسة:

اتجه بعض الدول إلى محاولة تكريس اشتراك المجتمع في تحمل بعض أعبـاء رعايـة الطفـل في المرحلـة العمرية السابقة على الالتحاق بالمدرسة، على النحو الذي يساعد على تخفيف عبء الأعمال المنزلية على النساء ويتيح لهن فرصة أكبر للالتحاق بسـوق العمـل. ويوضـح الجـدول رقم (3) الأشـكال الرئيسـية لتلـك المشاركة المجتمعية والتي تتمثل فيما يلى:

أ- الرعاية المقدمة من خلال دور الحضانة المعتمدة للأطفال تحت سن 4 سنوات:

وتقدم هذه الخدمة في العديـد من دول العـالم من خلال الحكومـة مقابـل مصـروفات عـادة مـا يتم إعـادة خصمها من الضرائب التي تتحملها الأسرة أو يتم إعادتها لها لاحقًا بتحويلات حكومية (دعم نقدي) أو غيرهـا من الوسائل التي تكفل تحمل الحكومة لنفقات تلك الرعايـة، والأمثلـة في هـذا الشـأن تشـمل العديـد من الدول الصـناعية المتقدمـة مثـل بلجيكـا والـدانمرك وفنلنـدا وفرنسـا وألمانيـا وأيسـلندا وإيطاليـا والسـويد والـنرويج، كمـا تشـمل بعض دول العـالم الثـالث مثـل المكسـيك وشـيلي واللـتين ركزتـا على توفـير هـذه الخـدمات للأسـر الفقـيرة([22]). ففي المكسـيك تقـدم دور الحضـانة الحكوميـة الرعايـة المجانيـة لأطفـال العاملات بالنسبة للأسر التي يقل دخلهـا عن الحـد الأدنى للأجـور، وفي شـيلي تم في عـام 2009 تدشـين برنامج لتوفير 3500 مركز مجاني لرعاية الأطفال لشريحة الأسر التي تمثل أقل 40% من السكان دخلاً.

ب - الرعاية النهارية للطفل بالمنزل:

في حالة عدم وجود أماكن كافية بدور الحضانة الرسمية أو رغبة الوالدين في أن يتم تربية الطفل في"بيئة منزلية"، يتم تقديم خدمات الرعايـة للأطفـال من خلال شـخص متخصـص سـواء في مـنزل الطفـل أو في منزل مقدم الخدمة، على ألا يزيد العدد في هذه الحالة عن 3 - 4 أطفال. ورغم ما قد يتبادر للذهن من أن مثل تلك الخدمات تقدم عادة من خلال القطاع الخاص، ففي العديـد من دول العـالم تقـدم تلـك الخـدمات في أغلب الأحيان من خلال الحكومة (جدول رقم 3).

ج- مدارس رياض الأطفال:

باستثناء اليابان تحرص كل الدول الصناعية المتقدمـة على أن تتـولى الحكومـة الـدور الرئيسـي في توفـير خدمات الرعاية في مدارس رياض الأطفـال سـواء بنظـام اليـوم الكامـل أو لبعض الـوقت. وتتـولى ريـاض الأطفال إعداد الطفـل لمرحلـة التعليم الرسـمي من خلال بـرامج ذات محتـوى تعليمى بنسـبة 50%، ويتم الإشراف عليها من خلال تربويين متخصصين.

جدول رقم (3)

المسئولية المجتمعية عن رعاية الأطفال ما قبل سن المدرسة

في دول منظمة التعاون والتنمية

الدولة	دور الحضانة	داخل الأسرة	رياض أطفال
استراليا	خاص	خاص	عام
النمسا	خاص	عام / خاص	عام
بلجيكا	عام	عام / خاص	عام
كندا	خاص	خاص	عام
قبرص	عام	عام	عام
التشبيك	خاص	عام /خاص	عام
الدانمرك	عام	عام	عام
فنلندا	عام	عام	عام
فرنسا	عام	عام	عام
استونيا	عام	عام	عام

ألمانيا	عام	عام	عام
اليونان	عام	عام	عام
المجر	عام	عام	عام
ايسلندا	عام	عام	عام
ايرلندا	خاص	خاص / عام	عام
ايطاليا	عام	عام	عام
اليابان	خاص	خاص	خاص
كوريا	عام	عام/ خاص	عام / خاص
لوكسمبورج	عام	عام	عام
مالطا	عام	عام	عام
المكسيك	عام	عام	عام
هولندا	خاص	خاص / عام	عام
نيوزلندا	خاص	خاص	خاص / عام
النرويج	عام	عام	عام
بولندا	خاص	عام / خاص	عام
البرتغال	خاص	عام / خاص	عام
السلوفاك	عام	عام	عام
أسبانيا	عام	عام	عام
السويد	عام	عام	عام

سويسرا	خاص	عام / خاص	عام
تركيا	خاص	عام / خاص	عام
انجلترا	خاص	عام/ خاص	عام
الولايات المتحدة	خاص	عام / خاص	عام

المصدر:

OECD family database: OECD - Social Policy Division- Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, Typlogy of Children and Early Education, Services,Dccember 2010, p.

4 - خدمات رعاية الطفل خارج ساعات الدراسة:

يعتبر توفير هذه الخدمات إحدى الوسائل التي لجأت إليها حكومات بعض الدول لمساعدة الأمهات (والآباء) العاملين على تحقيق التوازن بين الحياة وساعات العمل. ولا يزال هذا النوع من الخدمات في مراحله الأولى ويغطى بصفة أساسية تلاميذ المرحلة الابتدائية، وفي أحيان قليلة يصل إلى المرحلة الإعدادية. وربما كانت إيطاليا هي الحالة الوحيدة التي تغطى فيها هذه الخدمات أيضًا تلاميذ المرحلة الثانوية (جدول رقم 4).

وكما يوضح الجدول فإن خدمات الرعاية المقدمة للتلاميذ خارج ساعات الدراسة تشمل أنشطة تقدم قبل ساعات اليوم الدراسي أو بعدها، كما يمكن أن تتسع لتشمل أيضًا في كثير من الأحيان تنظيم أنشطة يمارسها التلاميذ خلال الأجازات، وذلك كما هو الحال في النمسا وكندا والدانمرك المتحدة. والمجر ومالطة وكوريا ونيوزيلندا والبرتغال ورومانيا والسلوفاك والمملكة المتحدة.

جدول رقم (4)

أهم نظم خدمات رعاية الطفل خارج ساعات الدراسة في دول منظمة التعاون والتنمية

الدولة	**سن الطفل**	**نوع الخدمات**
النمسا	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
بلجيكا	0 – 6	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
كندا	5 – 9	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
قبرص	3- 12	أنشطة بعد ساعات الدراسة

التشيك	3 - 14	أنشطة بعد ساعات الدراسة
الدنمراك	6 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
استونيا	6 - 11	أنشطة بعد ساعات الدراسة
فنلندا	7 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
فرنسا	3 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
ألمانيا	5 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
اليونان	5 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
المجر	6 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
إيطاليا	6 – 11	أنشطة بعد ساعات الدارسة
مالطة	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
اليابان	6 - 11	أنشطة خلال الأجازات
كوريا	6 – 11	أنشطة بعد ساعات الدراسة وخلال الأجازات
هولندا	4 – 12	أنشطة بعد ساعات الدراسة وخلال الأجازات
نيوزيلندا	5 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
بولندا	3 - 11	غ. م
البرتغال	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
رومانيا	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
سلوفيكا	6 - 14	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
أسبانيا	3 - 11	أنشطة قبل ساعات الدراسة بشكل أساسي

السويد	6 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
المملكـــــــة المتحدة	0 - 14	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات

المصدر:

OECD family database: OECD - Social Policy Division - Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, Out- of – school –hours Care Services,p.3

5 - اقتسام الثروة بين الزوجين عند الانفصال:

شهدت عشرينات القرن الماضي البدايات الأولى لتأسيس مبدأ اقتسام الثروة بين الزوجين، عند الانفصال، وذلك في كل من الاتحاد السوفييتي والـدول الاسـكندنافية([23]). وتمثـل الهـدف آنـذاك في السـعى لحمايـة الطرف الضعيف في مؤسسة الزواج، أي الزوجة، في ظل فكـر سـائد يعتـبر أن الأزواج هم كاسـبو العيش وأن الزوجات غير مستقلات اقتصاديًا. ومع تزايد دخول النساء سوق العمل بأجر واتجـاه الفكـر الاقتصـادي إلى الاعتراف بأهمية العمل المنزلى وأثره على رفاهية الأسرة، وتصاعد مطالبة الحركة النسـوية بضـرورة أخذ هذا العمل في الاعتبار وحساب وإعلان قيمة مساهمته في النـاتج المحلى، أصـبح مسـتقرًا في قـوانين الدول التي أقرت مبدأ اقتسام الثروة بين الزوجين عند الانفصـال أن تلـك الـثروة هي نتـاج عمـل مشـترك للزوجين، يمثل العمل المنزلى جزءًا أساسيًا منه.

ويلاحظ أن الاتجاه المتزايد إلى إعمال مبـدأ اقتسـام الـثروة بين الـزوجين في دول العـالم المختلفـة يتخـذ صورًا مختلفة يمكن تلخيص أهمها فيما يلى:

أ- نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في أوروبا:

- **نظام الملكية المنفصلة للزوجين Separate Property System:**

تعتبر المملكة المتحدة النموذج الأشهر لهذا النظام والذي يسـتقل فيـه كـل من الـزوجين بأملاكـه الخاصـة خلال فترة الزواج، ويترك للمحكمة تقدير كيفية اقتسام تلك الأملاك بينهما عند الانفصال. وقد حدد القانون الأسس التي يجب أن تستند إليها تقديرات المحكمة عند التقسيم ومن بينها"المساهمات التي قام بهـا كـل طرف لتحقيق رفاهية الأسرة، بما في ذلك المسـاهمات المتمثلـة في العنايـة بـالمنزل أو رعايـة الأسـرة". وعلى الرغم أن نسبة التقسيم بين الطرفين أمر مـتروك للمحكمـة، فـإن الاتجـاه الغـالب في الأحكـام هـو التقسيم بنسبة 50% لكل من الطرفين. ففى حكم صادر خلال عـام 2001 أكـد القاضـي أنـه" يجب دائمًـا تطبيق التقسيم المتساوي للملكية إلا إذا - وفقط في حدود – ما لو كان هناك سببًا وجيهًا لـذلك. وتم تأكيـد هذا الأمر بحكم شهير في عام 2002 أشار إلى أنه"من غير المقبول أن تحدد قيمة أكبر لمسـاهمة كاسـب العيش مقارنة بصانع المنزل"([24]).

- **نظام الملكية المشتركة المؤجلة Deferred Community of Property:**

تتمثل أشهر النماذج لتطبيق ذلك النظام في كل من النرويج والدانمرك والسويد وألمانيا والنمسا واليونان. وعلى الرغم من خصوصية القوانين المطبقـة في كـل بلـد من تلـك البلاد في هـذا الشـأن إلا أنهـا تشـترك جميعها في سمة عامة هي الفصل في الملكية بين الزوجين خلال سـريان الـزواج، وتقسـيم الـثروة بينهمـا

بالتساوي عند الانفصال. الاستثناء الذي يرد على مبدأ المناصفة يتمثل بوجه عام في استبعاد ما يكون قد آل إلى أحد الزوجين بالميراث أو الهبة أو ما يتعلق بممارسته لمهنته، أو حالة الزواج قصير المدة.

ففي النرويج على سبيل المثال ينص قانون الزواج الصادر في عام 1991 على الاعتراف بالملكية المشتركة للزوجين للمنزل الذي يتم شراؤه خلال فترة الزواج، على أساس أن هناك مساهمة غير مباشرة للزوجة في تمويل هذه الملكية من خلال رعايتها للأطفال وقيامها بأعمال الخدمة المنزلية، و/ أو المساهمة في نفقات الأسرة. وهذا يكفي لإثبات حقها حتى ولو كان الزوج قد اشترى ذلك المنزل بأمواله الخاصة([25]).

وفى ألمانيا يقوم كل من الزوجين عند الانفصال بتقديم بيان بالزيادة التي طرأت على ثروته وأملاكه فيما بين بدء وانتهاء الزواج، ويتم تقسيم تلك الزيادة بينهما بالتساوي ([26]).

وفي اليونان يكون لكل من الزوجين عند الانفصال الحق في المطالبة بتوزيع الأرباح الناجمة عن ملكية الطرف الآخر والتي يرى أنه قد ساهم في تحقيقها. ويأخذ القانون بعين الاعتبار كل أنواع المساهمات المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن أن تشمل الأعمال المنزلية، المساعدات المهنية للطرف الآخر، الدعم النفسي للطرف الآخر، خلق مناخ عائلي مريح يمكن الطرف الآخر من تأدية مهنته بكفاءة أعلى، توفير أفكار تساعد على تطوير عمل الطرف الآخر، وتحسين العلاقات الاجتماعية التي تؤثر بشكل مواتى على الطرف الآخر. وتتمثل نقطة البدء في القانون في افتراض أن مساهمة كل طرف تصل إلى ثلث أرباح ومكاسب الطرف الآخر ([27]).

- **نظام الملكية المشتركة المحدودة Limited Community of Property:**

تعد فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكرواتيا من أشهر النماذج لذلك النظام الذي يقوم على الملكية المشتركة للزوجين للثروة خلال فترة الزواج، ثم تقسيم تلك الثروة بينهما عند الانفصال.

ففي فرنسا يطبق مبدأ الملكية المشركة على الزوجين مجتمعين، وعند الانفصال يكون للمحكمة سلطة تقسيم تلك الملكية المشتركة على النحو الذي يحقق المساواة في مستوى المعيشة لكلا الطرفين. ويبيح القانون تحويل الملكية العقارية من أحد الزوجين للآخر كشكل من أشكال التعويض ([28]).

وفى إيطاليا ينص القانون على ملكية الزوجين المشتركة، خلال فترة الزواج، لكافة الأموال المنقولة وغير المنقولة للأسرة، بغض النظر عما إذا كان قد تم شراؤها بشكل مشترك أم منفرد، مع استبعاد الأملاك التي آلت إلى أحد الزوجين بالميراث أو الهبة أو التي تتعلق بممارسته لمهنته. وعند الانفصال تنتهى الملكية المشتركة ويكون لكل طرف الحق في 50% من أصول الأسرة.

وفى أسبانيا ينص القانون على الملكية المشتركة للزوجين، وعند الانفصال يتم توفير تعويض مادى للطرف الذي يكون قد تولى القيام بالأعمال المنزلية أو عمل لدى الطرف الآخر دون أجر أو بأجر منخفض ([29]).

أما في كرواتيا فينص قانون الأسرة الصادر في عام 2003 على الملكية المشتركة لكل الأملاك التي حصل عليها أحد الزوجين من خلال العمل أثناء فترة الزواج والدخول الناجمة عن تلك الأملاك. وينص القانون على أن العمل المقصود يمكن أن يكون فرديًا أو مشتركًا، مباشرًا أو غير مباشر، وأن العمل غير المباشر يشمل العناية بالأطفال وأعمال الخدمة المنزلية وتوفير الدعم المعنوى. وفي حالة الانفصال يتم اقتسام الثروة بين الزوجين بالتساوى ما لم يكونا قد اتفقا على غير ذلك.

- **نظام الملكية المشتركة العامة Universal Community of Property:**

تنفرد هولندا بتطبيق هذا النظام الذي يقوم على أن الملكية المشتركة للزوجين خلال الزواج تشمل كل الأصول التي تم اقتناؤها قبل وأثناء الزواج، باستثناء ما آل إلى أحد الزوجين بالميراث أو الوصية أو معاش التأمينات الاجتماعية. وما لم يكن هناك اتفاق مسبق على غير ذلك فلكل من الزوجين الحق في نصيب متساو من الثروة المشتركة عند انتهاء الزواج ([30]).

ب- نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في كندا:

لكل مقاطعة في كندا قانونها الخاص فيما يتعلق بتقسيم الثروة بين الزوجين. وتنطلق تلك القوانين من افتراض أن الأملاك والديون التي حصل عليها أي من الزوجين خلال فترة الزواج يجب اقتسامها بالتساوى بينها([31]).

ج - نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في اتحاد جنوب أفريقيا:

وفقًا للقانون 88 لسنة 1984 وتعديلاته بشأن ملكية ثروة الزوجية، فإنه يمكن اتفاق الزوجين على أنه عند انتهاء الزواج يحق للطرف الذي لم تتعرض ثروته للزيادة أو حققت زيادة طفيفة خلال فترة الزواج أن يطالب الطرف الآخر بنسبة 50% من الفرق في الزيادة بين الثروتين([32]).

د- نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في ماليزيا:

هناك قانونان لتنظيم تقسيم الثروة بين الزوجين في ماليزيا أحدهما خاص بغير المسلمين والآخر خاص بالمسلمين. إلا أن الدراسات تشير إلى أن الاختلاف بين القانونين يتعلق بشكل أساسي بالمصطلحات المستخدمة في كل منهما (مثل استخدام كلمة طلاق العربية للإشارة إلى انفصال الزوجين) وليس في طبيعة وفحوى النصوص القانونية([33]).

وطبقًا للنظامين القانونين فإنه عند انفصال الزوجين يكون للمحكمة سلطة تقسيم الأصول التي آلت إليهما خلال الزواج نتيجة جهود أحد الطرفين منفردًا، أو بيع هذه الأصول وتقسيم عائد البيع بين الطرفين. وتراعي المحكمة في ذلك المساهمات التي قدمها الطرف الذي لم يجز الأصل في تحقيق رفاهية الأسرة، عبر العناية بالمنزل والعناية بالأسرة. والمحكمة لها الحرية في نمط التقسيم، إلا أنه في كل الأحوال يحصل الطرف الذي حاز الملكية بعمله المنفرد على نصيب أكبر.

ه - نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في تونس والمغرب:

ينطلق النظام المتعلق بتقسيم ثروة الزوجين في كلا البلدين من مبدأ الذمة المالية المنفصلة للزوجين مع السماح بإبرام اتفاق بين الزوجين ينص على هذا التقسيم. ففي تونس أقر القانون الصادر في عام 1998 الملكية المشتركة للثروة، ولكن بشرط اتفاق الزوجين على ذلك عند إبرام عقد الزواج أو بموجب اتفاق مستقل. وعند الطلاق يتم تحديد الأملاك المشتركة وحصرها وقسمتها بين الزوجين([34]). وفي المغرب تنص مدونة الأسرة الصادرة في فبراير 2004 على استقلال الذمة المالية للزوجين، ولا يتم اقتسام الثروة بينهما بعد الطلاق إلا بموجب اتفاق موثق بينهما مستقل عن عقد الزواج ([35]).

* * *

هوامش:

(1) United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, 28 February 2013, New York.

(2) UN commission on The Status of Women - Fifty-seventh session Review Panel, “Equal sharing of responsibilities between men and women, including care giving in the context HIV/AIDS”, 12 March 2013

(3) تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الدول التي قامت بإجراء مسوح استخدام الوقت فيها بين عامي 2009 و 2012 قد بلغ 34 دولة متقدمة ونامية تمثلت في: البانيا، الجزائر، استراليا، بلجيكا، بوسنيا، الهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، جيبوتى، استونيا، = اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جواتيمالا، المجر، الهند، ايرلندا، اليابان، ماسيدونا، المكسيك، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، رومانيا، صربيا، أسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. انظر الأمم المتحدة، المصدر السابق ص 6

(4) United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work OP.Cit.

(5) OECD Family Database. “Time use for work, care, and other day-to-day activities”. OECD - Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social affairs.

(6) تكونت منظمة ال OECD في البداية عام 1964 من 18. دولة أوربية بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ثم اتسع عددها تدريجيًا، لاسيما بعد انضمام دول أوربا الشرقية، ليشمل الآن 34 دولة. وتتمثل الدول ال 18 الأوروبية الأساسية في: النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايسندا، ايطاليا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، انجلترا، أيرلندا

(7) OECD, Cooking, “Caring and Volunteering: Unpaid Work Around The World”, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 116, 2010.

(8) سيتم التعرض بالتفصيل للبدائل المتعارف عليها في أساليب تقييم العمل غير المدفوع في موضع لاحق من هذه الدراسة عند شرح منهجية التقييم التي سيتم اتباعها بالنسبة لمصر.

(9) UNRISD, United Nations Institute for Social Development, “Gender Pattern and Value of Unpaid Work” - findings for China’s first large scale Time Use Survey, October 2012.

(10) Rana Hendy, Rethinking Time Allocation of Egyptian Women: A Matching Analysis, Economic Research Forum. Working Paper No. 256, 2010

(11) Rana Hendy, IBID, p. 18.

(12) UN commission on The Status of Women - Fifty-seventh session Review Panel, “Equal sharing of responsibilities between men and women, including care giving in the context HIV/AIDS”, 12 March, 20013, p. 3

(13) OECD family database: OECD - Social Policy Division - Directorate of Employment. Labour and Social Affairs. “Key Characteristics of Parental Leave Systems, May 2014, p. 2.

(14) UN commission on The Status of Women - Fifty-seventh session Review Panel OP. Cit. p. 3.

(15) OECD family database: OECD - Social Policy Division - Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, IBID. p. 2

(16) Statistics Sweden. Women and Men in Sweden - Facts and Figures 2010, p. 41

(17) تشير إحصاءات النوع الاجتماعي في السويد إلى أن النسـاء قـد مثلن 87% من المشـتغلين بأعمـال الخدمة المنزلية والرعاية الشخصية في عام 2008، وأن تلك الأعمال كانت تحصل على أقل أجر في سلم متوسط الأجور بين الأعمال المختلفة، بل أن أجر النساء حتى في أعمال الخدمة المنزلية كان يقـل بدرجـة طفيفة عن الرجال.

أنظر

Statistics Sweden,OP.Cit. p.67

(18) UN commission on The Status of Women - Fifty-seventh session Review Panel, OP. Cit, p. 4.

(19) ILO, Global Employment Trends for Women 2012, p. 42.

(20) UN commission on The Status of Women - Fifty-seventh session Review Panel, OP. Cit, p. 4.

(21)UN commission on The Status of Women, IBID, p. 4.

(22)UN commission on The Status of Women, IBID. p. 4

(23) EJCL, Electronic Journal of Comparative Law, Matrimonial Property in Europe - A Link between Sociology and Family Law, Vol. 12, December 2008, p. 2

www.ejcl.org

(24) EJCL, Electronic Journal of Comparative Law, Matrimonial Property in Europe, OP. cit., p. 3

(25) IBID. p. 4

(26) IBID, p. 5

(27) IBID. p. 6.

(28) IBID, p. 6.

(29) IBID. p. 7.

(30) IBID. p. 8.

(31) Family Justice Service, Matrimonial Property - General Information, Alberta, Canada

(32) Matrimonial Property Act 88 of 1984, Judicial Matters amendment Act 66 of 2008

(33) Dr. Norliah Ibrahim et al., The Rights of the Wife to Claim on a division of Matrimonial Property after Dissolution of Marriage: Malaysian perspective, Faculty of Law. International Islamic University of Malaysia.

(34) قـانون 4 دد 94 لسـنة 1998 مـؤرخ في 9 نوفمـبر 1998 يتعلـق بنظـام الاشـتراك في الأملاك بين الزوجين

(35) مدونة الأسرة، القانون رقم 3 - 70 لسنة 2004

الفصل الثالث

منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي للنساء في مصر

تتمثل نقطة البدء لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع لأى مجتمع في حساب ساعات ذلك العمل ثم تقدير قيمة نقدية لها وفقًا لأجر ساعة العمل المماثل في السوق. وللتوصل إلى حساب عدد ساعات العمل المنزلى يتم الاعتماد على بيانات مسوح استخدام الوقت التي تعدها الأجهزة الإحصائية الرسمية لحساب متوسط ساعات العمل المنزلي اليومية، وبالتالى السنوية، وتطبيقها على أعداد السكان من النساء والرجال في الشريحة العمرية التي تقع في سن العمل. وبعد التوصل إلى حساب عدد ساعات العمل المنزلى غير المدفوع، يتم تقدير قيمة نقدية لها وفقًا لأجر الساعة المماثل في السوق. وفيما يلى شرح لجوانب تطبيق تلك المنهجية على الحالة المصرية:

أولاً: مفهوم العمل المنزلي غير المدفوع:

طبقًا للجنة الإحصاء في الأمم المتحدة، تتمثل الأعمال غير المدفوعة فيما يلي:

- أعمال الخدمات المنزلية Housework
- أعمال الرعاية Caring
- أعمال خدمة المجتمع والأنشطة التطوعية Community Work/volunteering

وقد لا حظنا تبنى هذا المفهوم في الدراسات والإحصائيات المختلفة التي تقوم بقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في بعض دول العالم الثالث وعلى رأسها الصين([1]). إلا أن بيانات مسوح الوقت في مصر لا تتطرق إلى أعمال خدمة البيئة والأنشطة الاجتماعية. لذا ونظرا لغياب البيانات الضرورية عن تلك الأنشطة فإن مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع في هذه الدراسة يقتصر على أنشطة الخدمة المنزلية وأنشطة الرعاية.

ومن ناحية أخرى فإنه طبقًا لنظام الحسابات القومية لا يسرى مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع على أية أنشطة اقتصادية يتم ممارستها في المنزل لأغراض السوق (حياكة ملابس بأجر، إعداد وجبات طعام بغرض البيع، ورش عمل أسرية، تربية الحيوانات والدواجن بغرض البيع في السوق...الخ). كما لايدخل في نطاق العمل المنزلي غير المدفوع الجزء الذي يتم احتجازه من الانتاج الزراعي والحيواني المعد للبيع في السوق، ليستهلك مباشرة داخل الأسرة (الاقتصاد المعيشي subsistence).

وفي ضوء ما سبق فقد قمنا بتحديد المجموعات الرئيسية لأشكال العمل المنزلى غير المدفوع الذي يدخل في نطاق هذه الدراسة فيما يلى:

- إعداد الطعام والشراب

- تنظيف وترتيب والعناية بالمنزل

- غسيل الأواني

- غسيل والعناية بالملابس (كي، خياطة وإصلاح)

- العناية بالحديقة والنباتات

- جلب المياه

- جلب أو إعداد الوقود

- تربية الدواجن لأغراض الاستهلاك المنزلي

- إعداد الزبد والجين لأغراض الاستهلاك المنزلى

- أعمال صيانة المنزل

- تنظيف وصيانة وإصلاح السلع المعمرة للأسرة

- شراء مستلزمات الأسرة والمنزل

- رعاية أفراد الأسرة المسنين و/ أو المرضى

- رعاية الأطفال

ثانيا: بيانات استخدام الوقت في مصر:

تتوفر بيانات استخدام الوقت في الدول المختلفة من خلال مسوح دورية تقوم بها الأجهزة الإحصائية الرسمية. وفي مصر لم يبدأ توفير تلك البيانات إلا في عام 1998 من خلال"المسح التتبعى لسوق العمل في مصر ELMPS"، وهو المسح الذي صار يتم تنفيذه دوريًا بالتعاون بين كل من منتدى البحوث الاقتصادية ERF والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقد اقتصرت البيانات المتعلقة باستخدام الوقت في مسحي 1998 و 2006 على النساء والأطفال فقط دون الرجال. أما الدورة الجديدة للمسح التتبعى لسوق العمل 2012 فقد شملت كلاً من النساء والرجال والأطفال. وهذه هي البيانات التي سيتم الاعتماد عليها في تقدير ساعات العمل المنزلي غير المدفوع، والعمل للسوق، وساعات العمل الكلية للنساء والرجال في مصر، وذلك في الشريحة العمرية التي تقع في تعريف قوة العمل (15 - أقل من 65 عامًا).

وتجدر الإشارة إلى أن المسح يغطى عينة تتكون من أكثر من 12 ألف أسرة تتضمن 49186 شخصًا. وتغطى هذه العينة كافة المحافظات المصرية ويمثل فيها كل من الريف والحضر، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقًا للنوع، والمستوى التعليمي، والسن، والحالة الاجتماعية، وموقف التوظف / البطالة، ونوع العمل، والدخل، ومؤشرات الثروة (المستوى الاقتصادي)([2]). وتتوافق السمات الرئيسية لذلك المسح بوجه عام مع المسوح المماثلة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، من حيث حجم العينة والشريحة العمرية المستهدفة ومراعاة أثر أيام العطلات الرسمية وكثافة العمل المنزلي (مثل رعاية الطفل أثناء القيام بأحد أعمال الخدمة المنزلية) فضلاً عن طبيعة الاستقصاء المستخدم والذي يتمثل في سؤال المبحوث عن الوقت المنفق في كل نشاط من أنشطة العمل المنزلى خلال فترة زمنية معينة.

وطبقًا لاستمارة الاستقصاء يتم توجيه الأسئلة وتسجيل البيانات الخاصة بالأعمال المنزلية غير المدفوعة موزعة على 7 مجموعات رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن.

- التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم.

- أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل.

- أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت.

- جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى.

- التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى.

- القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت.

ورغم أن هذا التقسيم يشمل كافة أنواع العمل المنزلى التي نستهدف تقسيمها إلا أنه يثير بعض الصعوبات البحثية لعل من أهمها:

1- عدم الفصل بين، رعاية الأطفال ورعاية كبار السن

2 - عدم تفصيل أنواع تلك الرعاية بحيث يمكن فصل الوقت المخصص للمساعدة في الواجبات المدرسية.

3 - دمج توصيل أعضاء الأسرة لأنشطتهم مع بند التسوق للمنزل ومستلزماته. بما يعني عدم القدرة على فصل الوقت المنفق على الاصطحاب للمدرسة أو ممارسة أنشطة أو الاصطحاب المستشفى لتلقى علاج متكرر.

4- عدم الفصل بين جلب المياه وبين المهام الأخرى في نفس البند

وفي تصورنا أن وجود البيانات على هذا النحو يحد من قدرة الباحث على دراسة العلاقة بين تراجع دور الدولة في توفير الخدمات العامة الأساسية فيما يتعلق بالتعليم والصحة وتوفير المياه النقية وبين زيادة عبء العمل المنزلي وخاصة في الريف.

كما يثير هذا التقسيم. مشكلة تتعلق باختيار أجر السوق الذي يتم استخدامه في تقييم ساعات العمل المنفق على رعاية الأطفال وكبار السن: هل أجر مربية أطفال؟ هل أجر جليسة مسنين؟ وكيف يتم تقييم الجزء المتعلق بالمساعدة في الواجبات المدرسية والذي لا توجد بيانات منفصلة بشأنه؟

ثالثًا: سمات عينة الدراسة للشريحة العمرية 15 – أقل من 5 6 سنة:

تنصب الدراسة على تقدير قيمة العمل المدفوع في الشريحة العمرية التي تقع في تعريف قوة العمل، أي فيما بين 15 – أقل من 65 سنة. وقد تم الاعتماد على بيانات المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012 لاستخراج بيانات استخدام الوقت لهذه الشريحة العمرية التي شكلت عينة بلغ عدد مفرداتها 30.065 ألف فرد توزعت على النحو التالي:

1 - توزيع العينة حسب النوع

فردا

النوع	العدد	%
ذكور	14848	49.4
إناث	15217	50.6
جملة	30065	100.0

2- توزيع العينة بين الريف والحضر

فردا

النوع	ريف		حضر		جملة
	العدد	%	العدد	%	العدد
ذكور	8175	49.6	6691	49.1	14848
إناث	8284	50.4	6933	50.9	15217
جملة	16441	100	13624	100	30065
النصـــــــــيب النسبي	54.7		45.3		100

3- توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

فردا

البيان	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من سن الزواج	1214	8.2	11121	7.4	2335	7.8
لم يسبق له الزواج	4154	28.0	2150	14.1	6304	21.0

عقد قران	29	0.2	43	0.3	72	0.2
متزوج	9299	62.6	10564	69.4	19863	66.1
مطلق	90	0.6	279	1.8	369	1.2
أرمل	62	0.4	1060	7.0	1122	3.7
الإجمالي	14848	100	15217	100	30065	100

4- توزيع المتزوجين حسب حجم الأسرة

تم اختيار توزيع المتزوجين حسب عدد أفراد الأسرة بدلاً من عدد الأبناء لأن البيانات الموجودة في المسح عن عدد الأبناء تخص النساء فقط وبالتالي لا تتيح المقارنة مع الرجال من حيث عدد ساعات العمل المنزلي، كما أن تلك البيانات تنصب على النساء المتزوجات من سن 18 حتى سن 49 عامًا فقط وبالتالي لا تشمل كل الشريحة العمرية التي ينصب عليها البحث.

فردا

حجم الأسرة	**ذكور**		**إناث**		**جملة**	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فرد واحد	11	0.1	57	0.5	68	0.3
2	950	10.2	1202	11.4	2152	10.8
3	1647	17.7	1944	18.4	3591	18.1
4	2342	25.2	2567	24.3	4909	24.7
5	1990	21.4	2152	20.4	4142	20.9
أكثر من 5	2359	25.4	2642	25.0	5001	25.2
الإجمالي	9299	100	10564	100	19863	100

5 - توزيع العينة حسب مستويات المعيشة

تتضمن بيانات المسح تقسيمًا للمبحوثين إلى خمسة مجموعات متدرجة من أسفل إلى أعلى وفقًا لمؤشــر الثروة wealth score بحيث تمثل كل مجموعة 20% من مجموع المبحوثين. ولترجمة هذه المســتويات الخمسة إلى فقراء ومستوى متوسـط وأثريـاء، قمت من جـانبي بالاسترشـاد بالتقسـيم العشـرى للسـكان حسب مستويات الإنفاق الواردة في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2012 /ـ 2013 الصادر عن الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أخذًا في الاعتبار أن ذلـك البحث يقـدر نسـبة السـكان تحت خـط الفقـر بنحو 26.3%. ويتوزع التقسيم العشرى للسكان حسب مستويات الإنفاق على النحو التالي:

شريحة السكان	النسبة من إجمالي الإنفاق
أقل 10% من السكان	4.1
10% - أقل من 20%	5.4
20% - أقل من 30%	6.3
30% - أقل من 40%	7.0
40% - أقل من 50%	7.8
50% - أقل من 60%	8.7
60% - أقل من 70%	9.8
70% - أقل من 80%	11.3
80% - أقل من 90%	13.9
90% - 100%	25.7

وإذا افترضنا أن الوضع الأمثل هو حصول كل شـريحة سـكانية على نصـيب مماثـل من الإنفـاق، وأخـذا في الاعتبار نتائج التوزيع العشرى بعاليه، فقد قمنا بترجمة مستويات المعيشة الخمسة الواردة بالمسـح والـتي يتم توزيع مفردات العينة عليها على النحو التالي:

فقراء	أدنى من 20% من مفردات المسح
فقراء – تحت المتوسط	20% - أقل من 40% من مفردات المسح
الشريحة الدنيا للمستوى المتوسط	40% - أقل من 60% من مفردات المسح

المتوسط	60% - أقل من 80% من مفردات المسح
فوق المتوسط - مرتفع	80% - 100% من مفردات المسح

6- توزيع العينة حسب التوظف من عدمه

فردا

البيان	**ذكور**		**إناث**		**جملة**	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشتغلون	11282	76	2629	17.3	13911	46.3
غير مشتغلون	3566	24	12588	82.7	16154	53.7
الإجمالي	14848	100	15217	100	30065	100

رابعا: أساليب تقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلي غير مدفوع الأجر:

لتقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى هناك ثلاثة أساليب رئيسية متعارف عليها عالميًا لكل منها أساسه النظري والعملي، وحدوده العلمية والتطبيقية([3]). وتتمثل تلك الأساليب الثلاثة فيما يلى:

أ- تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

ينطلق هذا الأسلوب من فرض أساسي هو أن الوقت الذي يتم إنفاقه في العمل المنزلى غير المدفوع كان يمكن إنفاقه بدلاً من ذلك في عمل (وظيفة) بأجر. وبالتالي فإنه يمكن تقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى وفقًا لأجر ساعة العمل البديل الذي كان يمكن الالتحاق به.

وعلى الصعيد النظرى تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب في أنه يؤدى إلى تحديد أجور غير متساوية مقابل أعمال متكافئة. فعلى الرغم أن ساعة العمل المنفق على تنظيف المنزل أو إعداد الطعام تتطلب في الغالب نفس الجهد والمهارات سواء أدتها مهندسة أو عاملة بسيطة فإنه وفقًا لتكلفة الفرصة البديلة سيتم تقدير أجر أعلى للمهندسة، فيصبح هناك أجر غير متساوي لساعة العمل المتكافئ.

ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم أن تكلفة الفرصة البديلة يمكن أن تبدو أسلوبًا منطقيًا لتقدير قيمة العمل المنزلي في حالة المرأة التي اضطرت للتضحية بدخلها والاستقالة أو الحصول على أجازة بدون مرتب كى تقوم برعاية الأسرة فإن الأمر يزداد صعوبة عند استخدام هذا الأسلوب لتقدير قيمة العمل المنزلى لأشخاص خارج قوة العمل (في سن المعاش على سبيل المثال) أو لم يسبق لهم الالتحاق بعمل ذي أجر يمكن الاستناد إليه في التقييم، حيث يقتضى الأمر هنا وضع فرض تحكمى لنوع وطبيعة العمل الذي يتناسب مع مؤهلات وقدرات كل شخص وبالتالي أجر ساعة العمل البديل الذي كان يفترض أن يحصل عليه.

وبالإضافة إلى هذه الانتقادات فإنه لا شك في أن هذا الأسلوب من أساليب التقييم يفترض بداءة أن"فرصة العمل البديل" الذي يتناسب مع مؤهلات ومهارات وإمكانيات كل شخص متوافرة ومتاحة بشكل فورى ودائم، وهو الأمر الذي يجافي الواقع بوجه عام ويتناقض مع الوضع الحالي في مصر على وجه الخصوص حيث ترتفع معدلات البطالة ولاسيما بين النساء.

ب- تكلفة العمل المثيل المتخصص Specialist Market Replacement Cost

يفترض هذا الأسلوب أن كل خدمة من خدمات العمل المنزلي غير المدفوع كان يمكن الحصول عليها إما بشرائها من السوق أو تأجير شخص للقيام بها، وأن الحصول على هذه الخدمات مجانًا داخل الأسرة يعني توفير المبالغ التي كان يتعين تحملها في حالة اللجوء إلى السوق. وعلى ذلك فإنه يتم حساب قيمة كل نوع من أعمال العمل المنزلى وفقًا لمتوسط أجر العمل المماثل في السوق، فيتم حساب قيمة ساعة العمل المنفق في طبخ الوجبات وفقًا لمتوسط أجر ساعة عمل طباخ في مطعم، ويتم تقدير قيمة ساعة العمل المنفق في توصيل الأبناء إلى المدرسة بمتوسط أجر ساعة العمل لسائق خاص، ويتم تقدير قيمة ساعة العمل المنزلى المنفق في غسيل وكي الملابس بأجر ساعة العمل لعامل في مغسلة.. وهكذا.

ويتمثل النقد الرئيسي الموجه لهذا الأسلوب من أساليب التقييم في أنه يفترض أن إنتاجية عضو الأسرة بالنسبة للخدمة التي يؤديها مجانًا بالمنزل تتساوى مع إنتاجية العامل المحترف الذي يؤدي نفس الخدمة في السوق وأن كلاهما يعمل في ظروف متماثلة، وهو الأمر الذي قد لا يكون منطقيًا بالنسبة للعديد من الأعمال المنزلية، على الأقل من حيث توقيت ساعات العمل والرقابة عليه.

ومن ناحية أخرى فإنه على الصعيد العملى يتطلب تطبيق هذا الأسلوب معرفة متوسط أجر السوق لمجموعة ضخمة من الخدمات التفصيلية التي يتم توفيرها مجانًا في نطاق الأسرة، وهو الأمر الذي يصعب وجود بيانات تفصيلية بشأنه.

ج- تكلفة العمل المثيل غير المتخصص Generalist Market Replacement Cost

للتغلب على صعوبة عدم تماثل الانتاجية واختلاف ظروف العمل في الأسرة عنها بالنسبة للعامل المحترف في السوق، يتم اللجوء إلى تقييم كل مجموعة الأعمال المتعلقة بالطبخ والتنظيف والغسيل والكي والعناية بالمنزل وشراء المستلزمات... الخ وفقًا لمتوسط أجر السوق لمديرة المنزل Housekeeper، على أساس أن عملها يتمثل حرفيًا في أداء الغالبية العظمى من تلك الخدمات (باستثناء المساعدات التعليمية). وقد يتم استخدام متوسط أجر المربية لتقييم ساعات العمل المنفق في رعاية الأطفال ومتوسط أجر جليسة المسنين لتقييم ساعات العمل المنفق في رعاية كبار السن.

وعلى الصعيد النظرى تطرح بعض الآراء أهمية تخصيص أجر أعلى للمساعدات التعليمية باعتبارها تمثل عملاً متخصصًا من ناحية، ولما تشكله من تقديم خدمة عامة للمجتمع ككل ممثلة في تكوين رأس المال البشري، من ناحية أخرى.

الأسلوب الذي تم اختياره لتقييم العمل المنزلي غير المدفوع في مصر:

تشير تجارب الدول والدراسات المختلفة في تقدير قيمة العمل المنزلى إلى أن اختيار الأجر الذي يتم استخدامه في التقييم يتوقف في النهاية على البيانات المتاحة، إلا أنه في كل الأحوال يتم استبعاد أسلوب المثيل المتخصص نظرًا لما يتطلبه من بيانات تفصيلية عن الأجور في قائمة كبيرة من الأعمال. وفي الحالة المصرية، وفي ضوء البيانات المتاحة تم اختيار مايلي:

1– بالنسبة لأجر تكلفة الفرصة البديلة:

تم استخدام متوسط الأجر على المستوى القومي لكل من النساء والرجال كتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة.

2 – بالنسبة لأجر المثيل غير المتخصص:

اتساقًا مع ما تشير إليه الأدبيات النظرية والتطبيقية من أهمية التمييز بين كل من أعمال الخدمة المنزلية من جهة وأعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين من ناحية أخرى، فإنه عند البحث عن أجر المثيل غير المتخصص لكل مجموعة من هذه الأعمال في ضوء البيانات المتاحة لاحظنا مايلي:

أ- عدم وجود بيانات رسمية عن أجور وساعات عمل خدم المنازل ومربية الأطفال وجليسة المسنين.

ب- تتضمن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن ساعات العمل والأجور وفقًا للأنشطة الاقتصادية بيانًا عن أجور قطاع"خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر الخاصة"، وهي الأجور التي يمكن استخدامها لتقدير قيمة أعمال الخدمة المنزلية. إلا أن البيان المتاح من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن هذا القطاع يقف عند عام 2007([4]).

ج- البيانات الأحدث عن ساعات العمل والأجور حسب قطاعات النشاط لا تفصل قطاع"خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر الخاصة" وتدمجه في قطاع"أنشطة الخدمات الأخرى" الذي يشمل أيضًا"المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية" و"أنشطة غير كاملة التوصيف"([5]). أو مع"أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى" ([6]).

د- الأمر الأهم أن مستوى الأجور لبند" أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى" يعد متدنيًا جدًا (أقل من 3 جنيهات في الساعة) مقارنة بمتوسط التكلفة المتعارف عليها في الواقع لأعمال الخدمة المنزلية([7]).

ه- هناك بيانات متاحة عن أجور نشاط"التعليم" إلا أننا نرى عدم استخدامها كممثل لأعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، من ناحية لأن هذا النشاط يقتصر على الخدمات التعليمية المتخصصة ولا يعبر عن كل أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، ومن ناحية أخرى لأن البيان متاح عن القطاع الخاص فقط.

وفي ضوء ما سبق فقد رأينا اختيار الأجور التالية كتعبير عن أسلوب المثيل غير المتخصص:

1 - أجر خدمات الغذاء والإقامة، كممثل لأجر أعمال الخدمة المنزلية.

2 - أجر خدمات الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، كممثل لأجر أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين.

ملحق الفصل الثالث

السمات الرئيسية لمسح استخدام الوقت في مصر 2012

مقارنة بالمسوح المعدة وفقًا للمعايير الأوروبية

الدولة	فترة المسح	الشريحة العمرية لأفراد العينة	حجم العينة (فردًا)	عدد السكان المسح (مليون)	طبيعة الاستقصاء

مصر	مارس – يونيو 2012	6- 64	49186	82.550	أسئلة عن الأنشطة المنزلية خلال الأسبوع السابق*
بلجيكا	يناير 2005- يناير 2006	6 فأكثر	12824	8.800	
ألمانيا	أبريل 2001- أبريل 2002	10 فأكثر	12655	73.641	أسئلة عن يومين في الأسبوع أحدهما في العطلة الأسبوعية
أسبانيا	أبريل 2001- أبريل 2002	10 فأكثر	46774	37.636	أسئلة عن يوم واحد فقط
فرنسا	فبراير 1998- فبراير 1999 فيما عدا 4-18 أغسطس و 21 ديسمبر- 4 يناير	15 فأكثر	15441	42.231	سجل لكل الأعمال خلال يوم كامل
لاتفيا	فبراير- أغسطس 2003، أكتوبر- نوفمبر 2003	10فأكثر	3804	2.115	غ. م
ليتوانيا	يناير- ديسمبر 2003	10 فأكثر	4768	3.454	غ. م
المجر	سبتمبر 1999 – سبتمبر 2002	15 - 84	10792	8.206	غ. م
بولندا	أول يونيو 2003 – نهاية مايو 2004	15 فأكثر	20264	30.904	غ. م

سلوفينيا	أبريـــل 2000- مارس 2001	10 فأكثر	6190	1.990	غ. م
فنلندا	مــارس 99 – مارس 2000	10 فأكثر	5332	4.451	غ. م
السويد	أكتوبر 2000 – سبتمبر 2001	20 - 84	3998	6.538	غ. م
المملكـــــــة المتحدة	يونيـــو 2000- سبتمبر 2001	8 فأكثر	10366	53.016	غ. م
النرويج	فــبراير 2000- فبراير 2001	9- 79	3211	3.674	أســــئلة عن يومين متتاليين
الدانمرك	مارس – أكتوبر 2001	26 - 74	2739	4.298	أســــئلة عن يومين متتالينن
هولندا	يناير – ديسمبر 2003	12 فأكثر	6338	13.574	ســجل لكــل الأعمــال خلال يوم كامل
رومانيا	أغســـــــطس وســــــــبتمبر 2000	10 فأكثر	17751	20.072	غ. م

- سوف أقوم الآن بالسؤال عن المهام الأسـرية وأنشـطة بغـرض اسـتهلاك أو خدمـة أسـرتك الـتي قمت بهـا في فـترة ال 7 أيـام الماضـية والـوقت الـذي اسـتغرقته للقيـام بهـذه المهـام (استمارة الاستقصاء الفردية، الفصل 4 قسم 4.3 المهام الأسرية في ال 7 أيام الماضية).

مصادر الجدول:

- Ragui Assaad and Caroline Kraft, The Egypt Market Panel Survey: Introducing The 2012 Round, ERF, working Paper 758, June 2013

- OECD family database: OECD - Social Policy Division Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, Time Use for Work, Care and Other Activities, 2011, p. 8

* * * *

هوامش:

(1) انظر في ذلك كلا من:

- نظام الحسابات القومية 2008، المقدمة، النسخة العربية، الموقع الالكتروني لوزارة

التخطيط –

- United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work. Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, 28 February 2013, New York.

- OECD, what is household/s Non-Market Production worth?. OECD economic Studies No. 18, spring 1992.

- OECD, Cooking, “Caring and Volunteering: Unpaid Work Around The World” OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 116, 2010.

- Malika Hamdad, Valuing Households’ Unpaid Work in Canada, 1992 and 1998: Trends and Sources of Change. Statistics Canada, May 2003

- Statistics Sweden. Men and Women in Sweden: Facts and Figures 2010

- UNRISD, United Nations Institute for Social Development. “Gender Pattern and Value of Unpaid Work” - findings for China’s first large scale Time Use Survey, October 2012.

(2) Ragui Assaad and Caroline Kraft. The Egypt Market Panel Survey: Introducing The 2012 Round, ERF, working Paper 758. June 2013

(3) لمزيد من التفصيل بشأن أساليب تقييم العمل المنزلى غير المدفوع انظر:

- Ann Chadeau, What is Households’ Non-Market Production Worth? OECD Economic Studies No. 18, Spring 1992.

- Johnna Varjonen et al., Satellite Accounts on Household Production: Eurostat Methodology and Experiences to Apply it, Statistics Finland, Working Papers 1/2014.

- Gianna C. Giannelli et al., GDP and the Value of Caretaking: How Much does Europe Care? IZA, Discussion Paper No. 5046, July 2010

- UNRISD, United Nations Institute for Social Development, “Gender Pattern and Value of unpaid Work” - findings for China’s first large scale Time Use Survey, October 2012.

- Malika Hamdad, Valuing Households’ Unpaid Work in Canada, 1992 and 1998: Trends and Sources of Change, Statistics Canada, May 2003.

- World Bank, Valuing Women’s Work, World Human Development Report 1992, Chapter 4.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013، إحصاءات العمل، جدول رقم 4 – 9 -1

(5) المصدر السابق جدول 4-9-2

(6) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل عام 2012 جدول رقم 2، و 2013، جدول رقم 1 - 1

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل عام 2012 جدول رقم 2

الفصل الرابع

تطبيق المنهجية وتحليل النتائج

وفقًا للمنهجية السابق عرضها في الفصل الثالث من هذه الدراسة تم حساب المتوسط المرجح لساعات العمل المنزلي غير المدفوع وساعات العمل للسوق بالنسبة لأفراد العينة، وذلك كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى التطبيق على السكان في مصر ثم إلى التقييم النقدى لإجمالى عدد ساعات العمل المنزلي.

أولاً: النتائج المستخلصة من العينة:

1 - مدى تقبل الرجال للقيام بالأعمال المنزلية:

يشير تحليل إجابات المبحوثين في العينة من الرجال والنساء في الشريحة العمرية التي تقع في سن العمل (15 – أقل من 65) إلى الانخفاض الكبير في نسبة الذين أجابوا بنعم من الرجال عند سؤالهم عما إذا كانوا قد قاموا بأعمال منزلية خلال الأسبوع السابق، مقارنة بنسبة النساء الذين ردوا بالإيجاب. وظهرت الفجوة في تقبل القيام بالأعمال المنزلية بين النساء والرجال في كل أنواع العمل المنزلي، إلا أنها كانت أكبر ما يمكن فيما يتعلق بأعمال الخدمة المنزلية (إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت..الخ) حيث اقتصرت نسبة الذين ردوا بالإيجاب على 4.4% من الرجال المبحوثين مقابل 88.6% من النساء، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (1).

وتظهر الفجوة الكبيرة بين النساء والرجال في تقبل القيام بالأعمال المنزلية أيضًا فيما يتعلق برعاية الأطفال والمرضى والمسنين داخل الأسرة، حيث اقتصرت نسبة الذين ردوا بالإيجاب من الرجال على ما يتراوح بين4% - 5% مقابل 32% من النساء.

المجالان الرئيسيان الذي يبدو أن هناك تقبل من الرجال للمشاركة فيهما من بين أنواع العمل المنزلى هما التسوق للمنزل (بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم) والأنشطة الزراعية لغرض استهلاك الأسرة، حيث تصل نسبة الذين ردوا بالإيجاب من الرجال فيما يتعلق بأنشطة التسوق إلى نحو 35% من المبحوثين مقابل 62% من النساء. أما فيما يتعلق بأنشطة"الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن" فقد بلغت نسبة الذين ردوا بالإيجاب بين الرجال نحو 9% من المبحوثين مقابل 16% من النساء

جدول رقم (1)

عدد ونسبة الرجال والنساء

الذين أجابوا بنعم على القيام بأعمال منزلية

نوع العمل	رجال		نساء	
	العدد	%	العدد	%
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش	1303	8.8	2440	16.0

حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن				
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	5151	34.7	9482	62.3
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	723	4.9	285	1.9
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	651	4.4	13487	88.6
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	160	1.1	819	5.4
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	778	5.3	4895	32.2
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	599	4.0	4915	32.3
إجمالي عدد مفردات العينة	14848		15217	

حسب بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعي لسوق العمل في مصر ELMPS لعام 2012

إذن لا مفاجأة. النظرة الأولى لإجابات المبحوثين تشير إلى ما يؤكده الواقع المعاش في المجتمع المصرى من ضعف نسبة الرجال الذين يساهمون في الأعمال المنزلية مقارنة بالنساء. ويبقى توضيح الصورة فيما يتعلق بعدد ساعات العمل الإجمالية لكل منهما وتوزيعها بين العمل المنزلى غير المدفوع والعمل للسوق بأجر.

2 - متوسط عدد ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع لكل من النساء والرجال:

تم استخدام بيانات العينة لاستخراج المتوسط المرجح لساعات العمل الأسبوعية لأفراد العينة من الرجال والنساء. وجاءت النتائج لتؤكد مجموعة من الظواهر الأساسية التي تشير إليها عادة بيانات استخدام الوقت في المجتمعات المختلفة:

أ- الفجوة الكبيرة بين عدد ساعات العمل المنزلي لكل من النساء والرجال. فطبقًا للعينة يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلي الأسبوعية للنساء في مصر 30.25 ساعة مقابل4.19 ساعة فقط للرجال.

ب- أن أعمال الخدمة المنزلية تستأثر بالجزء الأكبر من وقت النساء المبذول في العمل المنزلى غير المدفوع، حيث تستأثر أنشطة الخدمة المنزلية بنحو 47% من إجمالي ذلك الوقت بواقع 14 ساعة أسبوعيًا (مقابل نحو 0.27ساعة للرجال).

ج- أن أعمال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى لازالت مسئولية النساء بالدرجة الأولى، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للنساء في ذلك المجال 10.47 ساعة مقابل ساعة واحدة أسبوعيًا للرجال، ونشير هنا إلى أنه عند سؤال المبحوثات عمن يقوم برعاية أطفالهن عند تغيبهن في العمل جاءت الإجابات لتوضح أنه في 56% من الحالات يعهد بهذه المهمة لنساء الأسرة ممثلين في الأم والحماة والإبنة والأخت والجدة([1]).

جدول رقم (2)

متوسط ساعات العمل الأسبوعية للنساء والرجال

نوع العمل	رجال	نساء
1- العمل المنزلي غير المدفوع	4.19	30.25
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن	1.10	1.23
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	1.96	4.08
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة المنزل	0.20	0.19
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	0.27	13.97
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	0.5	0.31
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.32	5.18
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	0.29	5.29
2- العمل للسوق	37.1	6.42
الإجمالي	41.20	36.67
عدد المفردات	14848	15217

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعى لسوق العمل في مصر ELMPS لعام 2012.

وبالإضافة إلى النتائج المشتركة بين الحالة المصرية ودراسات استخدام الوقت في الدول المختلفة، يوضح الجدول رقم (2) مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام. فيلاحظ مثلاً رغم التقارب في متوسط ساعات العمل المبذولة من كل من النساء والرجال فيما يتعلق بأنشطة الزراعة وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان لغرض استهلاك الأسرة، فإنه لايزال هناك زيادة طفيفة في مجهود النساء حيث يبلغ المتوسط 1.23 ساعة أسبوعيًا مقابل 1.10 ساعة للرجال. وتعكس تلك النتيجة إلى حد كبير الواقع المشاهد في الريف المصرى على وجه الخصوص من قيام النساء بشكل أساسي بالأنشطة المتعلقة بتربية الدواجن ورعاية الأغنام وحلب الماشية وإعداد منتجات الألبان اللازمة لاستهلاك الأسرة إلى جانب المساهمة في بعض أنشطة الزراعة، في حين يقوم الرجال بشكل أساسي بالنشاط الزراعي إلى جانب المساهمة في بعض أنشطة تربية الماشية.

كما يوضح الجدول رقم (2) التقارب الشديد بين الوقت المبذول من جانب كل من النساء والرجال في مصر فيما يتعلق بأعمال البناء لمنزل الأسرة أو أعمال الصيانة في المنزل (0.19 ساعة في الأسبوع للنساء مقابل 0.20 ساعة للرجال) رغم التصور السائد بأن هذه الأعمال تكون عادة من نصيب الرجال، وخلافًا لما تشير إليه الدراسات الماثلة في المجتمعات الغربية من اضطلاع الرجال بشكل أساسي بمثل تلك الأعمال([2]).

أما فيما يتعلق بالعمل في السوق([3]) فتشير بيانات العينة إلى أن متوسط عدد ساعات ذلك العمل تصل إلى 37.01 ساعة أسبوعيًا للرجال مقابل 6.42 ساعة فقط للنساء. وتعكس هذه النتيجة أمرين هامين في الواقع المصرى، أولهما كما يتبادر للذهن يتمثل في انخفاض نسبة المشتغلات من النساء (18% من النساء في سن قوة العمل) مقارنة بالرجال (70% من الرجال في سن قوة العمل)([4]) والثاني هو ارتفاع النصيب النسبي للنساء العاملات في الجهاز الحكومي والقطاع العام من إجمالى النساء المشتغلات (39% من المشتغلات مقارنة بنحو 23% من المشتغلين الرجال)([5])، أخذًا في الاعتبار انخفاض متوسط ساعات العمل في هذين القطاعين بالمقارنة بالقطاع الخاص([6]).

وهنا لابد من التوقف عند التفسير الذي تقدمه البيانات الرسمية لانخفاض نسبة النساء المشتغلات والذي يتمثل في عزوف النساء في مصر عن العمل وتفضيلهن"البقاء في المنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج" ([7])

فوفقًا لبيانات العينة، عندما تم توجيه السؤال للمبحوثات اللائي توقفن من العمل بأجر عن السبب الرئيسي لعدم استمرارهن، جاء في مقدمة الأسباب رفض الزوج أو الخطيب (44.8% من الحالات) في حين شكلت رعاية الأطفال سببًا لعدم الاستمرار في العمل في 15.5% فقط من الحالات، وشكل عدم وجود عمل مناسب وأجر مناسب أو عدم وجود عمل أصلاً سببًا للبقاء في المنزل دون عمل في نحو 17.7% من الحالات([8]). وعندما سئلت هؤلاء النساء عما إذا كن يرغبن في العودة للعمل يومًا ما، أجاب أكثر من 60% بالإيجاب وإن كان قد تم ربط ذلك في بعض الأحيان بوجود حاجة للعمل أو الظروف أو نوع العمل المتاح([9]).

ويؤكد هذا كله أكذوبة عزوف النساء في مصر عن العمل، ويشير إلى أن القهر الذكوري عبر مؤسسة الزواج هو السبب الرئيسي لعدم استمرارهن في العمل بأجر، فضلاً عن صعوبة العثور على عمل بأجر مناسب أو حتى أي عمل، وهو الأمر الذي يعكس مشكلات الركود الاقتصادي وظروف العمل غير الملائمة ولاسيما في القطاع الخاص، فضلاً عن التمييز ضد المرأة في فرص العمل.

ففيما يتعلق بظروف العمل غير الملائمة على سبيل المثال تشير إجابات المبحوثات عن عدد الأسابيع مدفوعة الأجر التي حصلن عليها كأجازة وضع عند إنجاب الطفل الأول إلى أنه في 18% من الحالات لم يتم الحصول على أي أجازة وضع مدفوعة الأجر، كما تراوحت تلك الأجازة بين أسبوعين وستة أسابيع في نحو 17% من الحالات[10]. ومن ناحية أخرى تشير إجابات المبحوثات المشتغلات إلى أن أكثر من 47% منهن يعملن بدون تأمينات اجتماعية وبدون تأمين صحى[11]، و17.5% منهن يعملن بدون عقود[12]، كما أن مدة العقود تبلغ سنة فأقل في أكثر من 75% من الحالات[13]. فضلاً عن أن أكثر من 70% منهن لا يتمتعن بعضوية أية نقابة مهنية أو عمالية[14].

أما فيما يتعلق بالتمييز ضد النساء فالبيانات والتقارير الرسمية تؤكد أن أجور الرجال في القطاع الخاص تزيد عن أجور النساء بنسبة 22%[15]، وتعترف بأن"معظم المنشآت في القطاع الخاص تشترط عند الإعلان لشغل وظائف أن يكون المتقدمون من الرجال" [16]. كما تؤكد تلك التقارير أن نسبة البطالة بين النساء تبلغ حوالي 24.1%مقابل9.3% للرجال[17].

ورغم كل عوامل القهر الذكوري وظروف العمل الطاردة للنساء وغير الملائمة للواجبات الأسرية، تؤكد إجابات المبحوثات في المسح التتبعى لسوق العمل 2012 كما سلفت الإشارة سعى النساء المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال، حتى لو استدعى ذلك التوقف لفترة من الوقت عن العمل مع الاستعداد للعودة حينما تسنح الفرصة.

أما فيما يتعلق بعبء العمل الكلي، فيشير الجدول رقم (2) إلى أنه من واقع العينة تعمل النساء في مصر في المتوسط حوالى 36.67ساعة عمل في الأسبوع مقابل 41.20 ساعة عمل في المتوسط للرجال. أي أن متوسط ساعات العمل الكلي للنساء يمثل 89% من متوسط ساعات ذلك العمل للرجال، وهو ما يعزى للفرق في نسبة النساء المشتغلات من جهة، وارتفاع النصيب النسبي للمشتغلات في الجهاز الحكومي والقطاع العام، وما يعكسه كل ذلك في السياق المصرى، على النحو السابق توضيحه من جهة أخرى.

3 - توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال في كل من الريف والحضر:

طبقًا لبيانات المبحوثين في العينة، تنفق النساء في كل من الريف والحضر ساعات عمل منزلي تماثل عدة أضعاف الوقت الذي ينفقه الرجال على تلك الأعمال. ففى الريف يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلي للنساء 30.75 ساعة في الأسبوع مقابل 4.50 ساعة فقط للرجال. وفي الحضر يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء 29.68 ساعة في الأسبوع مقابل 3.84 ساعة فقط للرجال، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

متوسط ساعات العمل في الأسبوع بالريف والحضر

نوع العمل	ريف		حضر	
	رجال	نساء	رجال	نساء
1- العمل المنزلي غير المدفوع	4.50	30.75	3.84	29.68
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام	1.78	1.91	0.27	0.41

لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن				
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	1.80	3.69	2.16	4.55
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	0.19	0.19	0.22	0.20
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	0.16	13.66	0.41	14.35
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	0.07	0.46	0.02	0.13
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.27	5.39	0.39	4.94
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	0.23	5.45	0.37	5.10
2- عمل السوق	37.10	5.19	36.91	7.89
الإجمالي	43.60	35.94	40.75	37.57
عدد المفردات	8157	8284	6691	6933

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعى لسوق العمل في مصر ELMPS لعام 2012.

ويظهر الجدول بعض الاختلافات في طبيعة العمل المنزلى غير المدفوع في كل من الريف والحضر. فكما هو متوقع يبلغ متوسط ساعات الوقت المنفق على أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان لغرض استهلاك الأسرة في الريف ما لا يقل عن 5 أضعاف الوقت المنفق على تلك المهام في الحضر. كما يبلغ متوسط الوقت المنفق في الريف على أنشطة"جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى" ضعف الوقت المنفق على تلك المهام في الحضر. وفي تصورنا أن استمرار وجود تلك المهام أصلاً في المجتمع المصرى يعكس في جزء منه ما تكشفه البيانات الرسمية من أن 9.2% من المنازل في الريف و 4.7% من المنازل في الحضر لا زالت تفتقر إلى مصدر للمياه النقية([18]).

على صعيد آخر يوضح الجدول رقم (3) أن النساء في الريف يمضين في المتوسط عدد ساعات أطول قليلاً من نساء الحضر في رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن (10.48 ساعة في الريف مقابل 10.04 ساعة في الحضر). وفي تصورنا أن تفسير هذا الفرق الطفيف يتطلب معرفة التوزيع التفصيلي لتلك الساعات بين رعاية الأطفال من جهة، ورعاية المسنين والمرضى من جهة ثانية، بما يساعد على فهم أسباب الفرق سواء من حيث طبيعة العادات والتقاليد السائدة، أو مدى توافر الخدمات الطبية وخدمات

رعاية الأطفال. كما يتطلب تفسير الفرق أن يؤخذ في الاعتبار طبيعـة خـدمات الرعايـة المقدمـة للأطفـال ونصيب المساعدات التعليمية منها، وما قد يكون من فرق بين الوقت المنفـق على هـذا الجـزء من العمـل المنزلي في كل من الريف والحضر. وغنى عن القول أن بيانات المسح التتبعي لسوق العمـل لا تـوفر كـل هذه التفاصيل.

أما فيما يتعلق بعبء العمـل الكلى فتشـير بيانـات العينـة إلى أن النسـاء في الريـف يعملن في المتوسـط حوالى 36 ساعة في الأسبوع مقابل نحو 43.6 ساعة للرجال. أما في الحضر فيصل متوسط عدد سـاعات العمل الكلية للنساء إلى نحو 37.6 ساعة أسبوعيًا مقابل نحو 40.75 ساعة أسبوعيًا للرجال. وتمثـل تلـك النتيجة ظاهرة جديرة بالتأمل لأنها تعنى أن متوسط ساعات العمل الكلية للنساء في الريف المصرى أقـل من الرجال من جهة، وأقل من متوسط ساعات العمل الكلية لنساء الحضر من جهـة أخـرى. وفي تصـورنا أن تلك النتائج تعكس تحيزًا لأدنى فيما يتعلـق بتقـدير سـاعات العمـل للسـوق للنسـاء في الريـف. فطبقًـا للبيانات المستخرجة من المسح يقدر متوسط تلك الساعات 5.2 سـاعة أسـبوعيًا مقابـل نحـو 7.9 سـاعة للنساء في الحضر.

وفي تصورنا أن هذا التفاوت في تقدير ساعات عمل النساء للسوق في كل من الريـف والحضـر يمكن أن يعزى إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غـير الرسـمي في الريـف مقارنـة بالحضـر من ناحيـة، وإلى حقيقة أن النسبة الكبرى من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في الريف يعملن بدون أجـر، من ناحية أخرى. فتشـير بيانـات الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء إلى أن 70% من النسـاء في الريـف تعملن في القطـاع غـير الرسـمى، مقابـل 12.6% من النسـاء في الحضـر([19]). ومن بـبين النسـاء العملات في القطاع غير الرسمي في الريف 62.6%"يعتبرن بصفة أساسية عاملات بـدون أجـر يسـاهمن بطرق شتى في الأنشطة العائلية والانتاجية والأسرية" وذلك مقابل 41.3% فقط من النساء العـاملات في القطاع غير الرسمي في الحضر([20]).

وربما لم يتمكن النمط الحالي لأسئلة الاستقصاء في المسح من أخذ هذا الشق من عمـل النسـاء بالكامـل في الاعتبار. فتشير البيانات المستخرجة لعينة البحث إلى أن نسبة العـاملات بـدون تأمينـات اجتماعيـة في الريف تبلغ نحو 66% من النساء وأن نسبة العاملات بدون عقود عمـل أكـثر قليلاً من 22%. وفي تصـورنا أن هذه التقديرات تقل كثيرًا عما توضحه الأرقام الرسمية من أن نسبة العاملات في القطاع غير الرسـمى في الريف تصل إلى 70% كما سلفت الإشارة.

ويلاحظ ان الأسـئلة المطروحـة في المسـح تحـدد مفهـوم العمـل للسـوق في"كـل عمـل بغـرض الـبيع أو التسويق / الحصول على أجر / أو مشروع أسـرى بهـدف الـبيع أو التسـويق". ورغم سـلامة المفهـوم فإنـه عندما يكون الجزء الأكبر من العمل لدى الأسرة وبدون أجـر فربمـا يحـدث اللبس لـدى المبحـوث فيمـا إذا كان هذا يمثـل حقيقـة عملاً للسـوق([21]). ناهيـك عن أن العمـل بالزراعـة في الريـف المصـرى يسـود فيـه الأسلوب المعروف"بالمزاملة" حيث تقوم النساء بمساعدة الأسر الأخـرى في القريـة في بعض أنشـطتهم الزراعية الموسمية، مقابل قيام نساء الأسر الأخرى بعمل نفس الشئ مع أسـرهن. هـذا الشـق من عمـل النساء شائع في الريف المصرى([22])، وفي تصورنا أن المجالات المحددة لعمل السـوق في المسـح يقصـر عن أخذه في الاعتبار([23])، وأنه لو تم احتسابه، وحصر كامل عمل النساء في القطاع غير الرسـمى وبـدون أجر لربما جاءت النتائج مختلفة ولربما ظهـر متوسـط سـاعات العمـل الكلى للنسـاء في الريـف أعلى من النساء في الحضر.

4 - توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال طبقًا للحالة الاجتماعية:

تشير بيانات العينة إلى أن الـزواج يـؤدى إلى زيـادة عبء العمـل المـنزلى غـير المـدفوع لكـل من النسـاء والرجال، إلا أنه كما هو متوقع تمثل هذه الزيادة بالنسبة للنساء"نقلة نوعية" ضخمة.

فكما يوضح الجدول رقم (4) يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلي غير المدفوع للنساء المتزوجات نحو 37.27 ساعة في الأسبوع مقابل 13.80 ساعة لغير المتزوجات. وعلى الرغم من زيادة متوسط ساعات العمل المنزلي للرجال المتزوجين (5.3 ساعة في الأسبوع) عنه بالنسبة لغير المتزجين (2.88 ساعة) فإن الواضح أن الفجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بعبء العمل المنزلى تتسع بين المتزوجين لتصل إلى ما يزيد عن سبعة أضعاف مقارنة بنحو خمسة أضعاف فيما بين النساء والرجال غير المتزوجين.

ويوضح الجدول رقم (4) أن الزيادة الكبيرة في متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء المتزوجات مقارنة بغير المتزوجات تشمل كل أنواع ذلك العمل ولكنها تتركز بصفة أساسية في بند رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى (أكثر من 14 ساعة للمتزوجات مقارنة بنحو 1.7 ساعة لغير المتزوجات) يليه بند الخدمات المنزلية (16.37 ساعة للمتزوجات مقارنة بنحو 9 ساعات لغير المتزوجات).

جدول رقم (4)

متوسط ساعات العمل في الأسبوع حسب الحالة الاجتماعية

نوع العمل	**متزوجون**		**غير متزوجون**	
	رجال	نساء	رجال	نساء
1- العمل المنزلي غير المدفوع	5.03	37.27	2.88	13.80
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن	1.30	1.49	0.80	0.62
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	2.41	4.82	1.22	2.14
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	0.25	0.21	0.14	0.15
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	0.16	16.37	0.46	8.96
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	0.06	0.35	0.02	0.23
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.44	7.00	0.13	0.73
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام	0.41	7.03	0.11	0.97

بأنشطة أخرى في نفس الوقت				
2- عمل السوق	44.77	6.56	28.13	7.35
الإجمالي	49.80	43.83	31.01	21.15
عدد المفردات	9299	10564	4154	2150

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعي لسوق العمل في مصر ELMPS لعام 2012

أما بالنسبة للرجال فتتركز الزيادة في متوسط ساعات العمل المنزلي بصفة أساسية في بند التسوق وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم حيث يبلغ ذلك المتوسط نحو 2.41 ساعة أسبوعيًا للرجال المتزوجين، بما يمثل ضعف الوقت المنفق على هذا النشاط من الرجال غير المتزوجين (1.22 ساعة). ولعله من المثير للاهتمام أنه رغم التصور الشائع بزيادة تقبل الرجال المصريين للمساهمة في أنشطة الخدمات المنزلية، تشير بيانات العينة على العكس إلى انخفاض الوقت المنفق على هذا البند بين الرجال المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين، بحيث يؤدى الزواج فيما يبدو إلى نقل أية أعباء كان يتحملها الرجال في هذا المجال إلى النساء([24])!

وعلى صعيد آخر يوضح الجدول رقم (4) أن الفجوة في عبء العمل الكلى بين النساء والرجال المتزوجين لا تتجاوز 6 ساعات أسبوعيًا (49.8 ساعات للرجال مقابل 43.8 ساعة للنساء) في حين أن هذه الفجوة تصل إلى نحو 10 ساعات بالنسبة لغير المتزوجين (13 ساعة للرجال مقابل 21.15 للنساء) وهو ما يشير إلى أن الزيادة الكبيرة في العمل المنزلى للنساء المتزوجات تعوض جزءًا كبيرًا من انخفاض ساعات عملهن بالسوق مقارنة بالرجال.

5 - توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال المتزوجين طبقًا لعدد أفراد الأسرة ([25]):

تؤدى الزيادة في عدد أفراد الأسرة إلى تزايد أعباء العمل المنزلى للنساء، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (5). ويشير الجدول إلى أمرين هامين، أولها أن الطفرة الكبيرة في عبء العمل المنزلى تحدث عندما يكون عدد أفراد الأسرة ثلاثة أفراد، حيث يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلي للنساء من حوالى 13 ساعة في الأسبوع إلى حوالى 40 ساعة. وإذا افترضنا أن الفرد الثالث يعني إنجاب طفل، فإن الجدول يؤكد ما سبق أن توصلت إليه الدراسات المماثلة من أن الزيادة الكبيرة في عبء العمل المنزلي على النساء المتزوجات تحدث مع الطفل الأول، ثم تحدث زيادات طفيفة بعد ذلك كلما تزايد عدد الأبناء([26]).

الأمر الثاني هو أنه بعد مرحلة معينة ومع الاستمرار في زيادة عدد أفراد الأسرة يحدث تراجع طفيف في متوسط عبء العمل المنزلي على النساء. فيشير الجدول رقم (5) إلى أن متوسط عدد ساعات العمل المنزلي للنساء تصل إلى أقصاها (حوالي 40.5 ساعة في الأسبوع) عندما يكون عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد، وتتراجع إلى نحو 39.23 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة 5 أفراد، ثم إلى 37.43 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة أكبر من خمسة أفراد. ويتركز هذا التراجع بصفة أساسية في بند رعاية الأطفال والمسنين والمرضى (من 16.41 ساعة في المتوسط عندما يكون حجم الأسرة 4 أفراد إلى نحو 14 ساعة عندما يزيد عدد أفراد الأسرة عن 5)، وبند الأنشطة المنزلية (من 17.29 ساعة في المتوسط عندما يكون حجم الأسرة 4 أفراد إلى 15.74 ساعة عندما يزيد حجم الأسرة عن 5 أفراد)، وهو ما قد

يعكس مساعدة الأبناء الأكبر في رعاية الأصغر من ناحية، فضلاً عن تولى أعضاء الأسـرة الأصـغر سـنًا، ولا سيما البنات مسئولية القيام ببعض مهام الأنشطة المنزلية بدلاً من الأم، ناهيك عن الجدة، من ناحية أخرى.

ويلاحظ أن زيادة عدد أفراد الأسرة لا يحدث طفرة في عبء العمل المنزلى للرجـال. كمـا يشـير الجـدول رقم (5) إلى أن الزيادة الطفيفـة الـتي تحـدث في ذلـك العبء تـتركز في بنـد الأنشـطة الزراعيـة وتربيـة الحيوانات وإعداد منتجات الألبان لاستهلاك الأسرة، التي تتضاعف تقريبًا من 1.11 ساعة عندما يكون عـدد أفراد الأسرة اثنان إلى 2.19 ساعة عندما يزيد حجم الأسرة عن 5 أفراد. بما يعني أن الزيـادة في الـوقت المنفق تتجه إلى أعمال تشكل في طبيعتها امتدادًا بشكل أو آخر لعمل الرجال المعتاد في السوق.

وعلى صعيد آخر يشير الجدول رقم (5) إلى نتيجة بالغة الأهمية، تتمثـل في أن الفجـوة في عبء العمـل الكلي بين النساء والرجال المتزوجين تضيق بشكل واضح مع زيادة حجم الأسـرة. فعنـد حجم أربعـة أفـراد بلغ متوسط ساعات العمل الكلي للنساء 48.23 ساعة بما يقترب كثيرًا من متوسط عـدد سـاعات العمـل الكلي للرجال الذي بلغ نحو 50.34 ساعة. هذا التقارب في عبء العمل الكلى لا يعزى فقط إلى ضـخامة عبء العمل المنزلي للنساء مقارنة بالرجال، بل أيضًـا إلى الزيـادة الملموسـة في متوسـط عـدد سـاعات العمل للسوق بالنسبة للنساء بعد تجاوز صدمة الطفل الأول. فيلاحظ أن متوسط ساعات عمل النساء في السوق ترتفع من 5.15 ساعة في الأسبوع عندما يكون حجم الأسـرة 3 أفـراد إلى نحـو 7.75 سـاعة عنـد حجم الأسرة 4 أفراد.

وربما تعكس تلـك النتيجـة أن مسـألة البحث عن مصـدر إضـافي للـدخل لمواجهـة ازديـاد نفقـات الأسـرة، وبالتالى ازدياد عدد ساعات العمل في السوق، هو أمر لا يقتصر على الرجال، حيث تؤدى زيادة عدد الأبنـاء فيما يبدو إلى خروج النساء للعمل لمواجهة الزيادة في نفقات الأسرة. وقد يعزز ذلك ما أشرنا إليـه سـابقًا من أن إجابات المبحوثات المتزوجات في المسـح قـد أكـدت أن رعايـة الطفـل شـكلت سـببًا للتوقـف عن العمل في نحو 15% من الحالات، وأن 60% من المبحوثات أعربن عن موافقتهن على العودة إلى العمـل حينما تسنح الفرصة، وإذا اقتضت الظروف.

جدول رقم (5)

متوسط ساعات العمل حسب حجم الأسرة

نوع العمل	عدد أفراد الأسرة				
	2	3	4	5	أكثر من 5
رجال					
1- العمل المنزلي غير المدفوع	4.45	4.62	4.77	4.87	5.96
أنشـطة الزراعـة وتربيـة طيـور أو مواشـي أو أغنام لغـرض اسـتهلاك الأسـرة بمـا فيهـا حش حشيش، جمـع محصـول، عمـل زبـد، سـمن أو جبن	1.11	0.88	1.00	1.06	2.19

التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	2.80	2.30	2.27	2.29	2.55
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	0.10	0.24	0.22	0.31	0.31
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والموعين،غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	0.32	0.15	0.19	0.12	0.12
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	0.02	0.05	0.05	0.06	0.08
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.04	0.54	0.57	0.54	0.33
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	0.06	0.46	0.47	0.49	0.38
2- عمل السوق	44.38	45.38	45.57	44.78	43.76
الإجمالي	48.83	50.00	50.34	49.65	47.72
عدد المفردات*	950	1647	2342	1990	2359

- لا يتضمن 11 مفردة تمثل عدد الرجال في الأسر المكونة من فرد واحد

نوع العمل	**عد أفراد الأسرة**				
	2	3	4	5	أكثر من 5
			نساء		
1- العمل المنزلي غير المدفوع	12.94	39.93	40.48	39.23	37.34
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو	0.52	1.01	1.12	1.50	2.46

جبن					
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعـام وملابس الأسـرة ومسـتلزمات المـنزل أو توصـيل أحـد أفراد الأسرة لأنشطتهم	2.56	4.72	5.12	5.03	4.54
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمـال صـيانة في المنزل	0.10	0.15	0.23	0.29	0.19
أنشطة منزلية بما فيها إعـداد الطعـام، غسـيل الأطبـاق والمـوعين،غسـيل الملابس وكيهـا، تنظيف البيت	8.32	16.07	17.29	17.24	15.74
جلب الميـاه وجمـع حطب وقـود للفـرن أو أي أغراض أخرى	0.12	0.27	0.31	0.33	0.52
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.59	9.24	8.36	7.40	6.56
القيـام برعايـة الأطفـال وكبـار السـن بجـانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	0.73	8.47	8.05	7.44	7.42
2- عمل السوق	5.70	5.15	7.75	7.16	6.41
الإجمالي	18.64	45.08	48.23	46.39	43.84
عدد المفردات**	1202	1944	2567	2152	2642

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثـة من بيانـات المسـح التتبعي لسـوق العمـل في مصـر ELMPS لعام 2012

- لا يتضمن 57 مفردة تمثل عدد النساء في الأسر المكونة من فرد واحد

6 - توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال المشتغلين وغير المشتغلين:

لا يؤدى عمل النساء في السوق في مصر إلى أى تخفيض في أعباء العمل المنزلى، بل تستمر مسئوليتهن عن القيام بتلك الأعمال. ووفقًا لبيانات العينة تعاني النساء في مصر من الظاهرة المعروفة بوردية العمـل المزدوجة، والتي تتمثل في وردتي عمل إحداهما في السوق والثانية في المنزل. فيشـير الجـدول رقم (6) إلى أن النساء يعملن في المتوسط 37.15 ساعة عمل في الأسبوع للسوق ونحو 31.53 ساعة أخرى في المنزل، ويـترتب على ذلـك أن إجمـالى سـاعات العمـل للنسـاء المشـتغلات يبلـغ نحـو 68.68 سـاعة في الأسبوع مقابل نحو 53.60 ساعة للرجال.

جدول رقم (6)

متوسط ساعات العمل للمشتغلين وغير المشتغلين

نوع العمل	مشتغل		غير مشتغلين	
	رجال	نساء	رجال	نساء
1- العمل المنزلي غير المدفوع	4.89	31.53	1.95	29.94
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصـول، عمل زبد، سمن أو جبن	1.41	2.33	0.15	1.00
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعـام وملابس الأسـرة ومسـتلزمات المـنزل أو توصـيل أحـد أفـراد الأسـرة لأنشطتهم	2.20	5.10	1.16	3.86
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	0.23	0.18	0.12	0.20
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعـام، غسـيل الأطبـاق والموعين،غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	0.27	13.94	0.25	13.69
جلب الميـاه وجمـع حطب وقـود للفـرن أو أي أغـراض أخرى	0.05	0.31	0.02	0.30
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.38	4.84	0.13	5.25
القيـام برعايـة الأطفـال وكبـار السـن بجـانب القيـام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	0.35	4.83	0.12	5.37
2- عمل السوق	48.71	37.15	-	-
الإجمالي	53.60	68.68	1.95	29.94
عدد المفردات	11282	2629	3566	12588

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثـة من بيانـات المسـح التتبعي لسـوق العمـل في مصـر ELMPS لعام 2012.

فعلى الرغم أن ظاهرة وردية العمل المزدوجة للنساء يمكن أن تكون قد اختفت في الدول الصناعية المتقدمة ([27]) سواء في ظل القوانين والتنظيمات الاجتماعية التي تكفل مشاركة المسئولية المجتمعية في رعاية الأطفال، وتحفز مشاركة الرجال في تولى مسئولية بعض تلك الأعمال ([28])، أو لما يكفله مستوى التقدم الاقتصادي من توافر للخدمات العامة الأساسية وعلى رأسها الصحة والتعليم، وما يكفله التقدم التكنولوجي من أدوات منزلية كهربائية لاختصار الوقت والجهد، فالواضح أن الوضع في الدول النامية ومن بينها مصر لازال مختلفًا، ولازالت وردية العمل المزدوجة واقعًا تحياه النساء.

ومن ناحية أخرى يوضح الجدول رقم (6) حقيقة أن عبء العمل الكلى للنساء المشتغلات في مصر يزيد عن الرجال، إلا أن الفرق هو أن الجزء الأكبر من عمل الرجال المشتغلين (91%) عمل مدفوع الأجر، في حين أن جزءًا كبيرًا من عمل النساء المشتغلات (46%) هو عمل منزلى غير مدفوع الأجر، ناهيك عن أنه حتى فيما يتعلق بالعمل في السوق فإن البيانات الرسمية تؤكد كما سلفت الإشارة أن 48% من النساء المشتغلات في مصر يعملن في القطاع غير الرسمي، وأنه في ذلك القطاع تصل نسبة العاملات بدون أجر إلى نحو 63% من العاملات في الريف ونحو 41% من العاملات في الحضر.

7- توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال لمستويات المعيشة (الثروة)([29]):

يتوقع المرء أن يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة (الثروة) إلى انخفاض عبء العمل المنزلى على النساء، باعتبار أن ارتفاع مستوى الثروة يعطى الإمكانية للأسرة لتأجير من يؤدى جزءًا كبيرًا من ذلك العمل. إلا أن البيانات المستخرجة من العينة والموضحة في الجدول رقم (7) تشير إلى أن هذه المقولة تصدق بصفة أساسية على مستويات الثروة العليا، وأنه بالنسبة للطبقة المتوسطة يتزايد على العكس عبء الأعمال المنزلية مقارنة بالشريحة الأفقر من النساء.

فكما يوضح الجدول رقم (7) يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء في شريحة الفقراء نحو 28.23 ساعة في الأسبوع، وترتفع إلى نحو 32 ساعة في المتوسط للنساء في الشريحة الثالثة والرابعة اللتين تمثلان المستوى المتوسط للمعيشة، في حين تقتصر على نحو 27.6 ساعة عند مستوى المعيشة فوق المتوسط – المرتفع.

ويلاحظ فيما يتعلق بتفاصيل العمل المنزلى غير المدفوع، أن الانتقال إلى شريحة أعلى للثروة يقترن بالتناقص المستمر في نوعين من الأعمال المنزلية على وجه التحديد يتمثلان في الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان للاستهلاك المنزلي، وأعمال جلب المياه والوقود. ويعكس ذلك إلى حد كبير ما يقترن بتحسن مستويات الثروة من العيش في مناطق ومباني سكنية تتمتع بمرافق أفضل من جهة، وازدياد القدرة على شراء المنتجات الزراعية والحيوانية من السوق من جهة ثانية، أو تأجير من يقوم بتلك الأعمال من جهة ثالثة.

أما فيما يتعلق بأنشطة الخدمات المنزلية ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين، فيشير الجدول إلى زيادة متوسط ساعات العمل المبذول للنساء عند مستويات الثروة المتوسطة عنه بالنسبة لشريحة الفقراء، ثم انخفاضه لدى شريحة مستوى الثروة فوق المتوسط – المرتفع. وفي تصورنا أن هذه النتيجة قد تعكس ما هو ملحوظ عند الطبقة المتوسطة المصرية من تولى الأم مسئولية القيام بالأعمال المنزلية مع ترك الأبناء والبنات يتفرغون للمذاكرة، بعكس الحال في الأسر محدودة الدخل حيث تساعد البنات - حتى ولو كن في مرحلة الدراسة – في الأعمال المنزلية، مما يؤدى إلى تقسيم تلك الأعمال على عدد أكبر من الأفراد داخل الأسرة. كما يمكن أن تعكس تلك النتيجة ما توصلت إليه بعض الدراسات المفسرة للتمايز بين النساء والرجال في العمل المنزلى، من أن التقدم التكنولوجي وتوافر الأدوات المنزلية الكهربائية قد ساعد على تخفيض الجهد البدني المبذول في الأعمال المنزلية ولكنه لم يؤد بالضرورة إلى تخفيض الوقت المبذول في تلك الأعمال. فترى تلك الدراسات أن توافر الأدوات المنزلية الكهربائية قد أدى إلى تشجيع نساء الطبقة المتوسطة على القيام بأعمال الخدمة المنزلية بأنفسهن بدلاً من تأجير الغير للقيام بها. كما أن

تخفيض الجهد البدني قد أدى إلى تشجيع تواتر وتكرار بعض الأعمال المنزلية "الشاقة". وتذهب تلك الدراسات إلى أن وجود الغسالة الكهربائية على سبيل المثال قلل الجهد المبذول في عملية الغسل، إلا أنه ساعد على تكرار وتواتر تلك العملية بحيث أدى إلى إمكانية تغيير ملابس الأسرة يوميًا، وهو الأمر الذي كان يقتصر قبل ذلك على طبقة الأثرياء([30]).

في كل الأحوال الواضح أن النساء في الطبقة المتوسطة المصرية يتحملن العبء الأكبر للخدمات المنزلية، وأن هذا العبء ربما لا ينخفض بشكل ملموس إلا عند مستويات الثراء المرتفعة. فعند تقسيم الشريحة الخامسة لمستويات الثروة لفصل شريحة أعلى 10% من المبحوثين ثراء لوحظ انخفاض متوسط ساعات العمل في أنشطة الخدمات المنزلية إلى 12.78 ساعة في الأسبوع مقابل ما يقرب من 15 ساعة في الأسبوع لنساء الطبقة المتوسطة.

ولعله من المثير للاهتمام أيضًا ما يوضحه الجدول رقم (7) من ارتفاع متوسط ساعات العمل المنزلى في مجال رعاية الأطفال والمسنين والمرضى لنساء الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها (ما يتراوح بين 11 ساعة و 12 ساعة في الأسبوع) مقارنة بكل من شريحة الفقراء والشريحة العليا (9 حوالى ساعات في الأسبوع لكل منهما)، وهو ما قد يعكس ما ذهب إليه الفكر النسوى الماركسي من أن نساء الطبقة المتوسطة يقمن بدور هام في المساهمة في تعليم الأبناء، حيث يفترض نظام المدرسة مسبقًا أن هناك من يساعد الأبناء في استذكار دروسهم في المنزل، وتقوم الأمهات عادة بهذه المهمة ([31]). كما يمكن أن يعكس أيضًا تدهور نظام التعليم العام في مصر وتزايد التركيز على دور المنزل والدروس الخصوصية لتعويض التراجع في دور الدولة.

وبالرغم أنه من الصعب الجزم بأثر تلك العوامل على نتائج عينة البحث، في ظل عدم الفصل في أسئلة المسح بين رعاية الأطفال من جهة ورعاية المسنين والمرضى من جهة أخرى، فضلاً عن عدم فصل المساعدات التعليمية عن بقية أعمال الرعاية، إلا أن المؤكد طبقًا لبيانات العينة أن مسئولية مساعدة الأطفال في الاستذكار في داخل الأسرة تقع بصفة أساسية على عاتق النساء. فتشير إجابات الأطفال المبحوثين في المسح (6 سنوات فأكثر) عن السؤال بشأن من الذي يساعد الطفل في المذاكرة، إلى أنه في 61% من الحالات كانت الإجابة هي الأم مقابل 12% من الحالات للأب([32]).

وأخيرا فإن الجدول رقم (7) يشير إلى أن الفجوة الضخمة بين متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء والرجال تظل قائمة عند كل مستويات الثروة وتتسع قليلاً عند الشرائح المتوسطة، بما يعكس تزايد عبء العمل للنساء في تلك الشرائح على النحو السابق توضيحه.

جدول رقم (7)

متوسط ساعات العمل المنزلي

حسب مستويات المعيشة (الثروة) لأفراد العينة

نوع العمل	**مستويات المعيشة**				
	فقراء	فقراء- تحت المتوسط	الشريحة الدنيا للمستوى المتوسط	المستوى المتوسط	فوق المتوسط- المرتفع
رجال					

أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن	1.97	1.47	1.13	0.63	0.20
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	1.73	1.91	1.89	1.99	2.31
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	0.26	0.22	0.24	0.15	0.14
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والموعين،غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	0.22	0.21	0.23	0.27	0.44
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	0.07	0.07	0.04	0.02	0.01
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	0.21	0.24	0.33	0.42	0.42
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	0.12	0.27	0.28	0.40	0.42
الإجمالي	4.58	4.39	4.14	3.88	3.94
عدد المفردات	3000	3175	3096	2800	2777

نوع العمل	**مستويات المعيشة**				
	فقراء	فقراء- تحت المتوسط	الشريحة الدنيا للمستوى المتوسط	المستوى المتوسط	فوق المتوسط- المرتفع

نساء					
أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشي أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن	1.92	1.59	1.35	0.89	0.33
التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم	3.67	4.19	4.21	4.19	4.16
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل	0.20	0.14	0.26	0.21	0.16
أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والموعين،غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت	12.74	13.96	14.55	14.77	13.87
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أي أغراض أخرى	0.62	0.36	0.29	0.17	0.07
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى	4.19	5.31	5.76	6.10	4.55
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت	4.89	5.45	5.75	5.60	4.72
الإجمالي	28.23	31.00	32.17	31.93	27.86
عدد المفردات	3305	3178	3105	2934	2947

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثه من بيانات المسح التتبعى لسوق العمل في مصر ELMPS لعام 2012.

- طبقًا للتقسيم الخماسي لأفراد المسح حسب مؤشر الثروة، والمقابلة بين هذا التقسيم وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لنصيب كل شريحة من إجمالي الاستهلاك السنوى للسكان وفقًا لشرائح الانفاق العشرية، الواردة في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2012/2013, ص 39. انظر شرح منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي في الفصل الثالث من الدراسة.

ثانيا: تقدير المساهمة الإجمالية للنساء في النشاط الاقتصادى مقاسًا بإجمالي ساعات العمل:

يتطلب تقدير المساهمة الإجمالية للنساء في النشاط الاقتصادى مقاسًا بإجمالى ساعات العمل حساب ساعات العمل السنوية الكلية للنساء والرجال في مصر في الشريحة العمرية التي تقع في تعريف سن العمل أي 15 سنة – أقل من 65 سنة. وقد قمنا بحساب تلك الساعات للسنة المنتهية في يونيو 2012([33]) بتطبيق النتائج الخاصة بمتوسط ساعات العمل الأسبوعية للرجال والنساء في العينة على إجمالي السكان في تلك السنة.

وتمثلت الخطوة الأولى في حساب عدد السكان في الشريحة العمرية المختارة على النحو الموضح في الجدول رقم (8) والذي يشير إلى أن عدد السكان في تلك الشريحة العمرية قد بلغ نحو 53.3 مليون نسمة يتوزعون بنسبة 49% للإناث و51% للذكور.

جدول رقم (8)

أعداد السكان في مصر

للشريحة العمرية 15 – أقل من 65سنة في يونيو 2012

البيان	ذكور	إناث	جملة
ريف	14939320	14354717	29294037
حضر	12153415	11822864	23976279
جملة	27092735	26177581	53270316

المصدر: محسوب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى 2013، إحصاءات السكان، جدول رقم (2 – 5)

وبتحديد عدد السكان من الذكور والإناث في الشريحة العمرية لقوة العمل، تم حساب عدد ساعات العمل السنوية لكل منهم على النحو الموضح في الجدول رقم (9)، الذي يشير إلى أن عدد ساعات العمل الكلية للنساء خلال السنة المنتهية في 30 يونيو 2012 قد بلغت 50.058 مليار ساعة عمل مقابل 58.197 مليار ساعة عمل للرجال. وبذلك مثلت مساهمة النساء نحو 46.2% من إجمالي ساعات العمل خلال السنة المالية المذكورة.

جدول رقم (9)

إجمالي ساعات العمل للنساء والرجال

في السنة المالية المنتهية في يونيو 2012

نوع العمل	رجال	نساء	جملة
العمل المنزلي غير المدفوع	5919	41294	47213

العمل للسوق بأجر	52278	8764	61042
إجمالي ساعات العمل	58197	50058	108255
النصيب النسبي	53.8	46.2	100

محسوب بمعرفة الباحثة على أساس:

متوسط ساعات العمل السنوية للفرد = (متوسط ساعات العمل الأسبوعية ÷ 7) × (365 يومًا)
ساعات العمل السنوية لكل من الرجال والنساء = متوسط عدد ساعات العمل السنوية × عدد السكان لكل من الرجال والنساء في يونيو 2012

أما توزيع ساعات العمل الكلية للنساء والرجال حسب نوع العمل فيوضحها الجدول رقم (10) الذي يشير إلى أن العمل المنزلي غير المدفوع يشكل نحو 10% من إجمالى ساعات العمل للرجال مقابل 90% للعمل في السوق، في حين يمثل العمل المنزلى غير المدفوع 17.5% من إجمالى ساعات عمل النساء مقابل 82.5% عمل للسوق، ويؤكد ذلك الظاهرة المتكررة في دراسات استخدام الوقت في المجتمعات المختلفة من أن الجزء الأكبر من عمل النساء هو عمل غير مدفوع الأجر.

جدول رقم (10)

توزيع ساعات العمل الكلية لكل من الرجال والنساء

في السنة المالية المنتهية في يونيو 2012

حسب نوع العمل

نوع العمل	**رجال**		**نساء**	
	مليون ساعة	%	مليون ساعة	%
العمل المنزلي غير المدفوع	5919	10.2	41294	82.5
العمل للسوق بأجر	52278	89.8	8764	17.5
إجمالي ساعات العمل	58197	100	50058	100

محسوب من بيانات الجدول السابق

ويتضح من العـرض السـابق أنـه إذا كـانت النسـاء في مصـر يمثلن نحـو 49% من السـكان في الشـريحة العمرية لقوة العمل فإنهن يسهمن بنحو 46.2% على الأقـل من إجمـالى سـاعات العمـل لتلـك الشـريحة (أخذًا في الاعتبار التحفظات سابق الإشارة إليها بشـأن متوسـط سـاعات عمـل النسـاء في الريـف بعينـة المسح)، وهو ما يدحض مقولة انخفاض مساهمة النساء في مصر في النشاط الاقتصادي.

رابعًا: تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلي غـير المـدفوع للنسـاء ونسـبته للنـاتج المحلى الإجمالي:

لتقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى غير المـدفوع تم اسـتخدام أسـلوبي تكلفـة الفرصـة البديلـة، وتكلفـة المثيل غير المتخصص على النحو السالف شرحه في الفصل الثالث من الدراسـة الخـاص بعـرض منهجيـة التقييم. وجاءت نتائج استخدام الأسلوبين المشار إليها على النحو التالي:

1 - التقييم باستخدام أجر الفرصة البديلة:

تم استخدام متوسـط أجـر السـاعة على المسـتوى القـومي لكـل من النسـاء والرجـال كتعبـير عن تكلفـة الفرصة البديلة. ووفقًا لذلك الأسلوب تم تقدير قيمة العمل المـنزلي غـير المـدفوع في مصـر خلال السـنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012 بنحـو 524.5 مليـار جنيـه، بمـا يمثـل نحـو 34.8% من النـاتج المحلى الإجمالي. وتوزعت تلك القيمة بين 455.0 مليار جنيه للنساء (30.2% من الناتج المحلى الإجمـالي) ونحـو 69.5 مليار جنيه للرجال (4.6% من الناتج المحلي الإجمالي). وذلك على النحو الموضح في الجــدول رقم (11).

جدول رقم (11)

تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع

في السنة المالية المنتهية في يونيو 2012 وفقا لأجر الفرصة البديلة

جنيها

البيان	رجال	نساء	إجمالي
عدد الساعات (بالمليون ساعة)	5919	41294	47213
متوســط أجــر الســاعة على المســتوى القومي*	11.745	11.018	
القيمة النقدية (بالمليون)	69518.66	454977.29	524495.95
النـاتج المحلي الإجمـالي بالأسـعار الجاريـة **(بالمليون)		1508527.1	

نسبة العمل المنزلي غير المدفوع إلى الناتج المحلي الإجمالي %	4.61	30.16	34.77

- محسوب من بيانات متوسط ساعات العمل وأجور العاملين النقدية الأسبوعية بالقطاعين العام والخاص، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل عام 2012، ص رقم 7

- الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية، وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصرى، سلاسل سنوية www.mop.gov.eg

2 - التقييم باستخدام أجر المثيل غير المتخصص:

تمشيًا مع الطرح النظري والتجارب العملية لاستخدام أسلوب تكلفة المثيل غير المتخصص تم الفصل بين أنشطة العناية المنزلية بأنواعها المختلفة من ناحية، وأنشطة رعاية الأطفال والمسنين والمرضى من ناحية أخرى. وقد تم اختيار أجر ساعة العمل لكل من النساء والرجال في قطاع خدمات الغذاء والإقامة، كممثل لأجر أنشطة الخدمات المنزلية، وأجر ساعة العمل لكل من النساء والرجال في قطاع خدمات الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، كممثل لأجر أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين (انظر تفاصيل المنهجية المستخدمة في التقييم في الفصل الثالث من الدراسة).

جدول رقم (12)

تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي

في السنة المالية المنتهية في يونيو 2012 وفقا لأجر المثيل غير المتخصص

البيان	**رجال**	**نساء**	**إجمالي**
خدمات العناية المنزلية:			
عدد الساعات (بالمليون)	5057	27002	32059
أجر الساعة	5.644	6.339	
القيمة النقدية (بالمليون)	28642.85	171165.68	199808.53
رعاية الأطفال والمسنين والمرضى:			
عدد الساعات (بالمليون)	862	14292	15154
أجر الساعة**	8.717	9.543	

القيمة النقدية (بالمليون)	7514.05	136388.56	143902.61
إجمالي القيمة النقدية للعمل المنزلي	36156.90	307554.24	343711.14
النــاتج المحلي الإجمــالي بالأســعار الجاريــة (بالمليون)	1508527.1		
نسبة العمل المنزلي غير المـدفوع إلى النـاتج المحلي الإجمالي %	2.40	20.39	22.79

- متوسط أجر ساعة العمل لنشاط خدمات الغذاء والإقامة
- متوسط أجر ساعة العمل لخدمات الصحة ونشاط العمل الاجتماعي

المصدر: محسوب من بيانات متوسط ساعات العمل وأجور العاملين النقدية الأسـبوعية بالقطـاعين العـام والخاص، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظـف والأجـور وسـاعات العمل عام 2012، ص رقم 7

وكما يوضح الجدول رقم (12) تم تقدير ساعات عمـل النسـاء في خـدمات العنايـة المنزليـة بنحـو 171.2 مليار جنيه، وتقدير ساعات عملهن في رعاية الأطفال والمسنين والمرضى بنحو136.4 مليار جنيه. وبــذلك يكون إجمالى قيمة العمل المنزلى للنساء خلال السنة المالية المنتهيـة في يونيـو 2012 نحو307.6 مليـار جنيه، بما يمثل نحو 20.4% من الناتج المحلى الإجمالي في تلك السنة.

كما بلغت تقديرات القيمة النقدية للعمل المنزلي للرجال نحو 28.6 مليار جنيـه لخـدمات العنايـة المنزليـة ونحو 7.5 مليار جنيه لأعال رعاية الأطفال والمسنين والمرضـى. وبـذلك بلـغ تقـدير إجمـالى قيمـة العمـل المنزلي للرجال نحو 36.1 مليار جنيه، بمـا يمثـل نحـو 2.4% من النـاتج المحلى الإجمـالي للسـنة الماليـة المنتهية في يونيو 2012.

وبذلك يكون تقدير قيمة العمل المنزلى ككل خلال السـنة الماليـة المنتهيـة في يونيـو 2012 قـد بلـغ نحـو 343.7 مليار جنيه بما يمثل نحو 22.8% من الناتج المحلى الإجمـالي، تـوزعت بين 20.4% للنسـاء ونحـو 2.4% للرجال. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (12).

يلاحظ مما سبق اختلاف تقدير قيمـة العمـل المـنزلى المـدفوع ونسـبته للنـاتج المحلى، وفقًـا لنـوع الأجـر المستخدم في التقييم. كما يلاحظ أن القيمة النقدية للعمل المنزلى باستخدام أجر المثيل غـير المتخصـص أقل كثيرًا عن القيمة المقدرة باستخدام أجر الفرصة البديلة، وهو ما يعـزى لانخفـاض مسـتوى الأجـور في القطاعات الممثلة لأنشطة العمـل المـنزلي عن المتوسـط العـام للأجـور على المسـتوى القـومي. ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

1- تراوحت تقديرات قيمـة العمـل المـنزلى بين 343.7 مليـار جنيـه و524.5 مليـار جنيهًـا بمـا يمثـل على التوالى ما يتراوح بين 22.8% و 34.8% من الناتج المحلى الإجمـالي في السـنة الماليـة المنتهيـة في 30 يونيو 2012.

2 - تراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلى للنساء بين 307.6 مليار جنيه و 455 مليار جنيه بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 20.4% و 30.2% من الناتج المحلى الإجمـالي في السـنة الماليـة المنتهيـة في 30

يونيو 2012. وبأخذ المتوسط البسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلى للنساء في مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالي.

* * *

هوامش:

(1) نتائج إجابة السؤال 8113 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49، الفصل الثامن، القسم 8.1 عمل الإناث بأجر، استمارة الاستقصاء الفردي، المسح التتبعى لسوق العمل في مصر 2012.

(2) انظر على سبيل المثال:

- Rachel Krantz - Kent, Measuring Time Spent in Unpaid Household Work; Results from the American Time Use Survey, Monthly Labor Review, July 2009. p. 49

(3) طبقا لاستمارة الاستقصاء في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012 ينصرف مفهوم العمل في السوق إلى كل عمل بغرض البيع أو التسويق / الحصول على أجر / أو مشروع أسرى بهدف البيع أو التسويق. انظر استمارة الاستقصاء الفردي، الفصل 4 قسم 4.1 السؤال 4103، والقسم 4.4 السؤال 4402.

(4) محسوب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لجمهورية مصر العربية، احصاءات العمل، جدول 4 - 1، وإحصاءات السكان، جدول رقم (2 – 5)

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011، ص 144

(6) يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للنساء 53 ساعة في القطاع العام و 57 ساعة في القطاع الخاص. انظر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013، احصاءات العمل، جدول رقم 4-9-2

(7) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011، ص 126

(8) نتائج إجابة السؤال 8120 ـ 1 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(9) نتائج إجابة السؤال 8121 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(10) نتائج إجابة السؤال 8109 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 في المسح التتبعى لسوق العمل في مصر 2012

(11) نتائج إجابة السؤال 5129 والسؤال 5157 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(12) نتائج إجابة السؤال 5142 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(13) نتائج إجابة السؤال 5144 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(14) نتائج إجابة السؤال 5155 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(15) انظر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011، ص 157.

(16) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011، ص 154

(17) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة لعام 2012، ص 3

(18) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوى لجمهورية مصر العربية 2013، إحصائيات الإسكان جدول 7-6-1

(19) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011، ص 147.

(20) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصدر السابق ص 148.

(21) أقر القائمون بتنظيم المسح بإمكانية حدوث هذا اللبس وحاولوا تنبيه القائمين على إجراء المقابلات إلى الأخطاء التي يمكن أن ترد في هذا المجال"يحتمل نقص شمول الحصر لعمالة المرأة التي تعمل لحسابها خاصة في الأنشطة التي تزاول داخل المنزل مثل: تجارة الخضروات, الفاكهة، الحلوى، منتجات الألبان، البيض... الخ حياكة الملابس، التطريز، شغل التريكو والإبرة للغير..الخ، الصناعات اليدوية مثل صناعة الأقفاص، السجاد، غزل الصوف أو القطن.. الخ". = كما أقر القائمون بالمسح بأنه" يجب التحقق عما إذا كان الطالب / الطالبة أو الأنثى المتفرعة لأعمال المنزل زاولت أيًا من الأعمال خلال أسبوع البحث لبعض الوقت لحساب الأسرة أو لمساعدة أحد أفرادها في إنتاج سلعة أو خدمة بغرض البيع أو المقايضة بدون أجر سواء داخل المنشأة أو خارج المنشآت (داخل المنزل أو خارجه). فإذا كانت الإجابة بنعم فيكون الفرد مشتغلاً وتصحح الإجابات على ضوء ذلك".

انظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنتدى البحوث الاقتصادية، البحث التتبعي لخصائص سوق العمل في مصر، كتيب تعليمات الباحثين، فبراير 2012، ص 8

(22) انظر على سبيل المثال: بشير صقر، الفلاح المصرى لا يلدغ من جحر مرتين - عن الأشكال التنظيمية للكفاح الفلاحي في مصر، مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي، مايو 2010

(23) حددت استمارة الاستقصاء 17 مجالاً للعمل ليس من بينها مساعدة الغير في الأنشطة الزراعية. استمارة الاستقصاء الفردي، الفصل 4، القسم 4.2، المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(24) في تصورنا أن الجزم بتلك العلاقة يمكن أن يتطلب إجراء دراسة تتبعية لعينة من الرجال قبل وبعد الزواج. وهو ما يخرج عن نطاق الهدف الرئيسي لدراستنا الحالية.

(25) تم اختيار توزيع المتزوجين حسب عدد أفراد الأسرة بدلاً من عدد الأبناء لأن البيانات الموجودة في المسح عن عدد الأبناء تخص النساء فقط وبالتالى لا تتيح المقارنة مع الرجال من حيث عدد ساعات العمل المنزلي، كما أن تلك البيانات تنصب على النساء المتزوجات من سن 18 حتى سن 49 عامًا فقط وبالتالى

لا تشمل كل الشريحة التي ينصب عليها البحث. انظر الفصل الثالث الخاص بمنهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى للمساء في مصر.

(26) Rachel Kraft - Krantz, Measuring Time spent in Unpaid Household Work: Results from the American Time Use Survey, Monthly Labor Review, July 2009, p. 53.

(27) Cathrine Hakim, How Can Social policy and Fiscal Policy Recognize Unpaid Family Work, p. 1-2

(28) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة بشأن التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع.

(29) لتوضيح منهجية تقسيم شرائح الثروة يرجى الرجوع إلى الفصل الثالث من الدراسة بشأن منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء في مصر.

(30) Loree A. Prineau, A Woman’s Place: Unpaid Work in the Home, The American Journal of Occupational therapy, November 1992, p. 983

(31) انظر الفصل الأول من الدراسة بشأن العمل المنزلى في الفكر الاقتصادي

(32) إجابات السؤال رقم 2173 من استمارة الاستقصاء الفردي، الفصل 2 القسم 2.1 المسح التبعي لسوق العمل في مصر 2012

(33) تم إجراء المسح خلال الفترة مارس – يونيو 2012

الخاتمة

على الرغم أن نظام الحسابات القومية الذي تلتزم به دول العالم لا يزال يستبعد العمل المنزلى غير المدفوع باعتباره لا يمثل نشاطًا اقتصاديًا موجهًا للسوق، فإن تطور الفكر الاقتصادي والحركة النسوية خلال القرن العشرين ولا سيما منذ سبعينات ذلك القرن، قد أدت تدريجيًا إلى الاعتراف بأهمية العمل المنزلى وأثره على مستوى رفاهية المجتمع. وأسفر الأمر في النهاية عن إقرار لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة بضرورة إعداد حسابات تكميلية Satellite Accounts للحسابات القومية تختص بإحصاءات العمل المنزلى غير المدفوع وتوزيع ساعات ذلك العمل بين النساء والرجال، وذلك لاستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والتي يقصر مؤشر الناتج المحلى الإجمالي عن التعبير الكامل عنها.

وأدى قياس وتقدير قيمة العمل غير المدفوع وما أظهرته النتائج في بلدان العالم المختلفة إلى توضيح المساهمة الكبيرة للعمل المنزلي في مستوى معيشة المجتمع، وقيام النساء بالجزء الأكبر من هذا العمل. كما أوضحت مسوح استخدام الوقت في كثير من الأحيان زيادة عدد ساعات العمل الإجمالية للنساء مقارنة بالرجال، وبالتالى انخفاض عدد ساعات الراحة والترفيه التي يحصلن عليها. وقد ساعد هذا كله الحركة النسوية في دول العالم على المطالبة بالحق في تحقيق التوازن بين مسئوليات الحياة / العمل وإعادة توزيع تلك المسئوليات بين النساء والرجال على مستوى الأسرة، فضلاً عن تدعيم مطالب المساواة في الأجور، مع الأخذ في الاعتبار أن تربية الطفل بالتحديد تمثل عملاً من أعمال الخدمات العامة، واستثمارًا بشريًا للمجتمع ككل وليس للأسرة فحسب.

وتشير تجارب الدول المختلفة إلى ظهور أشكال من الاستجابة لبعض مطالب النساء، تتفاوت في درجتها ومدى اتساعها من مجتمع لآخر، سواء على صعيد محاولة إعادة توزيع مسئوليات رعاية الأطفال بين الرجال والنساء داخل الأسرة، أو تدخل الدولة لتحمل جزء من تلك الأعباء، فضلاً عن توفير بيئة عمل"صديقة للأسرة"، كما تم تحقيق بعض التحسن على طريق إرساء مبدأ"أجر متساوى عن العمل المتكافي" بين النساء والرجال، وتزايد الاتجاه إلى الاعتراف بحق النساء في اقتسام الثروة التي تم تكوينها خلال فترة الزواج باعتبارها نتاجًا لجهد مشترك يمثل العمل المنزلى جزءًا منه.

وقد أسفرت محاولتنا لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء في مصر ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي، اعتمادًا على بيانات المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012، عن النتائج الرئيسية التالية:

1- تمثل النساء في مصر نحو 49% من السكان في الشريحة العمرية لقوة العمل ويسهمن بنحو 46.2% على الأقل من إجمالى ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع لتلك الشريحة، وهو ما يدحض مقولة انخفاض مساهمة النساء المصريات في النشاط الاقتصادي.

2- تراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلى للنساء بين 307.6 مليار جنيه و455 مليار جنيه بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 20.4% و 30.2% من الناتج المحلى الإجمالي في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012. وبأخذ المتوسط البسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلى للنساء في مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالي.

3 - تشير نتائج عينة البحث إلى الفجوة الكبيرة بين عدد ساعات العمل المنزلى لكل من النساء والرجال. حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للنساء في مصر 30.25 ساعة مقابل 4.19 ساعة فقط للرجال.

4- تستأثر أعمال الخدمة المنزلية بالجزء الأكبر من وقت النساء المبذول في العمل المنزلى غير المدفوع، حيث تستغرق أنشطة الخدمة المنزلية نحو 47% من إجمالي ذلك الوقت بواقع 14 ساعة أسبوعيًا (مقابل نحو 0.27 ساعة للرجال).

5 - تعتبر أعمال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى مسئولية النساء بالدرجة الأولى، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للنساء في ذلك المجال 10.47 ساعة مقابل ساعة واحدة أسبوعيًا للرجال.

6- يتوزع عبء أعمال البناء لمنزل الأسرة أو أعمال الصيانة في المنزل بشكل شبه متساوي بين النساء والرجال (0.19 ساعة في الأسبوع للنساء مقابل 0.20 ساعة للرجال) رغم التصور السائد بأن هذه الأعمال تكون عادة من نصيب الرجال، وخلافًا لما تشير إليه الدراسات المماثلة في المجتمعات الغربية من اضطلاع الرجال بشكل أساسي بمثل تلك الأعمال.

7 - يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء في الريف نحو 30.75 ساعة في الأسبوع مقابل 4.5 ساعة فقط للرجال. كما يبلغ متوسط الوقت المنفق في الريف على أنشطة"جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى" ضعف الوقت المنفق على تلك المهام في الحضر. وفي تصورنا أن استمرار وجود تلك المهام أصلاً في المجتمع المصرى يعكس في جزء منه ما تكشفه البيانات الرسمية من أن 9.2% من المنازل في الريف و4.7% من المنازل في الحضر لا زالت تفتقر إلى مصدر للمياه النقية.

8 - يؤدى الزواج إلى زيادة عبء العمل المنزلى غير المدفوع لكل من النساء والرجال، إلا أن تلك الزيادة تمثل"نقلة نوعية" ضخمة بالنسبة للنساء، حيث يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى غير المدفوع للنساء المتزوجات نحو 37.27 ساعة في الأسبوع مقابل 13.80 ساعة لغير المتزوجات. وتتسع الفجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بعبء العمل المنزلي للمتزوجين لتصل إلى ما يزيد عن سبعة أضعاف مقارنة بنحو خمسة أضعاف فيما بين النساء والرجال غير المتزوجين.

9 - رغم التصور الشائع بزيادة تقبل الرجال المصريين للمساهمة في أنشطة الخدمات المنزلية، تشير بيانات العينة على العكس إلى انخفاض الوقت المنفق على هذا البند بين الرجال المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين، بحيث يؤدى الزواج فيما يبدو إلى نقل أية أعباء كان يتحملها الرجال في هذا المجال إلى النساء.

10 - تؤدى الزيادة في عدد أفراد الأسرة إلى تزايد عبء العمل المنزلي للنساء، وتحدث الطفرة الكبيرة في ذلك العبء عندما يكون عدد أفراد الأسرة ثلاثة أفراد، حيث يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء من حوالى 13 ساعة في الأسبوع إلى حوالى 40 ساعة. وإذا افترضنا أن الفرد الثالث يعني إنجاب طفل، فإن نتائج عينة البحث تؤكد ما سبق أن توصلت إليه الدراسات المماثلة من أن الزيادة الكبيرة في عبء العمل المنزلى على النساء المتزوجات تحدث مع الطفل الأول، ثم تحدث زيادات طفيفة بعد ذلك كلما تزايد عدد الأبناء.

11 - يصل متوسط عدد ساعات العمل المنزلي للنساء إلى أقصاها (حوال 40.5 ساعة في الأسبوع) عندما يكون عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد، وتتراجع لتقتصر على 37.43 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة أكبر من خمسة أفراد. ويتركز هذا التراجع بصفة أساسية في بند رعاية الأطفال والمسنين والمرضى، وبند أعمال الخدمة المنزلية، وهو ما قد يعكس الظاهرة المتعارف عليها في المجتمع المصرى من مساعدة الأبناء الأكبر في رعاية الأصغر من ناحية، فضلاً عن تولى أعضاء الأسرة الأصغر سنًا، ولا سيما البنات مسئولية القيام ببعض مهام الأنشطة المنزلية بدلاً من الأم من ناحية أخرى.

12- تضيق الفجوة في عبء العمل الكلى بين النساء والرجال المتزوجين بشكل واضح مع زيادة حجم الأسرة. فعند حجم أربعة أفراد بلغ متوسط ساعات العمل الكلي للنساء 48.23 ساعة بما يقترب كثيرًا من متوسط عدد ساعات العمل الكلي للرجال الذى بلغ نحو 50.34 ساعة. هذا التقارب في عبء العمل

الكلى لا يعـزي فقـط إلى ضخامة عبء العمـل المـنزلى للنسـاء مقارنـة بالرجـال، بـل أيضًـا إلى الزيـادة الملموسة في متوسط عدد ساعات العمل للسوق بالنسبة للنساء بعد تجـاوز صـدمة الطفـل الأول. وربمـا تعكس تلك النتيجة أن مسألة البحث عن مصدر إضافي للـدخل لمواجهـة ازديـاد نفقـات الأسـرة، وبالتـالي ازدياد عدد ساعات العمل في السوق، هو أمر لا يقتصر على الرجـال، حيث تـؤدى زيـادة عـدد الأبنـاء فيمـا يبدو إلى خروج النساء للعمل لمواجهة الزيادة في نفقات الأسرة.

13 - تعانى النساء المشتغلات في مصر من الظاهرة المعروفة بوردية العمل المزدوجة، والـتي تتمثـل في وردتي عمل إحداهما في السوق والثانية في المنزل. ويترتب على ذلك أن إجمالي ساعات العمـل للنسـاء المشتغلات يبلغ نحو 68.68 ساعة في الأسبوع مقابل نحو 53.60 ساعة للرجال.

14 - على الرغم أن عبء العمل الكلي للنساء المشتغلات في مصر يزيد عن الرجال، إلا أن الجـزء الأكـبر من عمـل الرجـال المشـتغلين (91%) عمـل مـدفوع الأجـر، في حين أن جـزءًا كبـيرًا من عمـل النسـاء المشتغلات (46%) هو عمل منزلي غير مدفوع الأجر، نر، ناهيك أنه حتى فيمـا يتعلـق بالعمـل في السـوق فإن البيانات الرسمية تؤكد أن 48% من النساء المشتغلات يعملن في القطاع غير الرسمي، وأنه في ذلك القطاع تصل نسبة العاملات بدون أجر إلى نحو 63% من العاملات في الريـف ونحـو 41% من العـاملات في الحضر.

15 - على الرغم من التصور الشائع بأن ارتفاع مستوى المعيشة (الثروة) يؤدى إلى انخفـاض عبء العمـل المنزلى على النساء، باعتبار أن ارتفاع مستوى الثروة يعطى الإمكانية للأسرة لتأجير من يؤدى جزءًا كبـيرًا من ذلك العمل، فإن نتائج عينة البحث توضح أن هذه المقولة تصدق بصفة أساسية على مسـتويات الـثروة العليا، وأنه بالنسبة للطبقة المتوسطة يتزايد على العكس عبء الأعمال المنزلية مقارنة بالشـريحة الأفقـر من النساء.

16- يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلى في مجال رعاية الأطفال والمسـنين والمرضـى لنسـاء الطبقـة المتوسطة بمختلف شرائحها (ما يتراوح بين 11 ساعة و 12 ساعة في الأسبوع) مقارنـة بكـل من شـريحة الفقراء والشريحة العليا (حوالى 9 ساعات في الأسبوع لكل منهما)، وهو ما قد يعكس ما ذهب إليه الفكـر النسوى الماركسي من أن نساء الطبقة المتوسطة يقمن بدور هـام في المسـاهمة في تعليم الأبنـاء، حيث يفـترض نظـام المدرسـة مسـبقًا أن هنـاك من يسـاعد الأبنـاء في اسـتذكار دروسـهم في المـنزل، وتقـوم الأمهات عادة بهذه المهمة. كما يمكن أن يعكس أيضًا تدهور نظام التعليم العـام في مصـر وتزايـد التركـيز على دور المنزل والدروس الخصوصية لتعويض التراجع في دور الدولة.

17 - بالرغم من صعوبة الجزم بأثر تلك العوامل على نتائج عينة البحث، في ظل عـدم الفصـل في أسـئلة المسح بين رعاية الأطفال من جهـة ورعايـة المسـنين والمرضـى من جهـة أخـرى، فضـلاً عن عـدم فصـل المساعدات التعليمية عن بقية أعمال الرعاية، إلا أن المؤكد طبقًا لإجابات المبحوثين أن مسئولية مساعدة الأطفال في الاستذكار في داخل الأسرة تقع بصفة أساسية على عاتق النساء، حيث أشـارت الإجابـات إلى الأم في 61% من الحالات مقابل 12% من الحالات للأب.

18 - تؤكد نتائج عينة البحث أكذوبة عزوف النساء عن العمل وتفضيلهن"البقاء في المنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج". وتوضح النتائج أن القهر الذكورى عبر مؤسسة الزواج هو السبب الرئيسى لعـدم اسـتمرارهن في العمل بأجر. فعندما تم توجيه السؤال للمبحوثات اللائي توقفن عن العمل بـأجر عن السـبب الرئيسـي للتوقف، جاء في مقدمة الأسباب رفض الـزوج أو الخطيب (44.8% من الحـالات) في حين شـكلت رعايـة الأطفال سببًا لعدم الاستمرار في العمل في 15.5% فقط من الحالات.

19 - تمثل بيئة العمل"غير الصديقة للأسرة" فضلاً عن صعوبة العثور على عمل بـأجر مناسـب أو حـتى أي عمل، في ظل مشـكلات الركـود الاقتصـادي والظـروف غـير الملائمـة في القطـاع الخـاص، والتميـيز ضـد

النساء، جزءًا من الأسباب الرئيسية لتوقف النساء عن العمل. فقد شكل عدم وجود عمل مناسب وأجر مناسب أو عدم وجود عمل أصلاً سببًا للبقاء في المنزل في نحو 17.7% من إجابات المبحوثات في العينة.

20 - أكدت إجابات المبحوثات سعى النساء المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال، حتى لو استدعى ذلك التوقف لفترة عن العمل، مع الاستعداد للعودة حينما تسنح الفرصة. وأوضحت الإجابات استعداد المبحوثات في أكثر من 60% من الحالات للعودة إلى العمل وإن كان قد تم ربط ذلك في بعض الأحيان بوجود حاجة للعمل أو الظروف أو نوع العمل المتاح. وتتفق تلك النتيجة مع ما أسفرت عنه نتائج عينة البحث من زيادة عدد ساعات العمل بالسوق للنساء بعد انقضاء صدمة الطفل الأول، ومع زيادة عدد أفراد الأسرة كما سلفت الإشارة.

21 - تؤكد نتائج البحث أن العمل بأجر، على أهميته البالغة، لا يمثل بذاته شرطًا كافيًا لتحرير المرأة وتعزيز مكانتها وقدرتها على المشاركة في صنع القرار. فلا يمكن الحديث عن ذلك التحرير إذا كان العمل بأجر يعني القيام بوردتي عمل إحداهما في خارج المنزل والثانية في داخله، أو إذا كان ذلك العمل يتم في غياب أي حماية قانونية وأي تأمينات اجتماعية ناهيك عن الحقوق النقابية. فتؤكد إجابات المبحوثات المشتغلات أن أكثر من 47% منهن يعملن بدون تأمينات اجتماعية وبدون تأمين صحى، و 17.5% منهن يعملن بدون عقود، كما أن مدة العقود تبلغ سنة فأقل في أكثر من 75% من الحالات، فضلاً عن أن أكثر من 70% منهن لا تتمتعن بعضوية أية نقابة مهنية أو عمالية.

وماذا بعد؟

إن تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى وإجمالي المساهمة الحقيقية للنساء المصريات في النشاط الاقتصادي مقارنة بإجمالي مساهمة الرجال يمثل، على أهميته، مجرد خطوة لإرساء أساس موضوعي لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحقهن في المشاركة في صنع القرار وفي تحقيق التوازن بين مسئوليات الحياة / العمل. وفي تصورنا أن خارطة الطريق في هذا الشأن تشمل عددًا من المهام العاجلة على صعيد الإحصائيات القومية وعلى صعيد الحركة النسوية لعل من أبرزها:

1- ضرورة اعتراف الأجهزة الإحصائية الرسمية بأهمية العمل المنزلي غير المدفوع والالتزام بتضمين إحصائيات النوع الاجتماعي بيانات الوقت المنفق على ذلك العمل، فضلاً عن إعداد تقييم دوري شامل للأنشطة المنزلية وإدراجها في حسابات تكميلية Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية، وذلك على النحو الذي حددته الأمم المتحدة.

2 - تطوير مسوح استخدام الوقت التي تعد دوريًا ضمن المسح التتبعى لسوق العمل في مصر، بالتعاون بين منتدى البحوث الإقتصادية ERF والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لكى تتضمن مزيدًا من التفاصيل المتعلقة بأنواع العمل المنزلى ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع أعمال الرعاية لكل من الأطفال من جهة، والمسنين والمرضى من جهة ثانية، وتوضيح نصيب الأعمال المتعلقة بالمساعدات التعليمية ضمن أنشطة رعاية الأطفال من جهة ثالثة.

3 - تطوير مسوح استخدام الوقت على النحو الذي يكفل الإحاطة الدقيقة بكل صور عمل النساء للسوق في الريف المصرى، خاصة في القطاع غير الرسمي، ولدى الأسرة، وفي إطار المساعدات المتبادلة ضمن آلية"المزاملة".

4 - تطوير مسوح استخدام الوقت على النحو الذي يوسع مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع ليشمل أيضًا العمل التطوعي، بما يعطى صورة أدق لحجم ذلك العمل ومساهمته في مستوى رفاهية المجتمع، ويوفر إمكانية أكبر للمقارنة مع البيانات العالمية المماثلة.

5 - قيام الحركة النسوية في إطار منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بما يلى:

أ- التوعية المجتمعية بدور العمل المنزلى غير المدفوع في رفاهية المجتمع والمساهمة الحقيقية للنساء في النشاط الاقتصادي.

ب- الضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة في قانون العمل، بما يضمن بيئة عمل"صديقة للأسرة" فيما يتعلق بأجازات الوضع ورعاية الطفل، وإمكانيات العمل نصف الوقت.

ج - الضغط لتعديل قانون العمل ليشمل خدم المنازل والعمالة الزراعية، كخطوة أساسية لتوفير الحماية القانونية والتأمينية للنساء العاملات في هذين المجالين.

د- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء دور الحضانة في المنشآت التي يعمل بها حد أدنى محدد من النساء.

ه - توعية النساء العاملات بأهمية إنشاء والانضمام إلى النقابات المهنية والعمالية للدفاع عن حقوقهن، وتوفير المعلومات والتدريب اللازمين لهن في هذا الشأن.

و- تفعيل النصوص الدستورية بخصوص عدم التمييز، واستصدار التشريعات التي تكفل حظره وتجريمه، واستحداث وتفعيل آليات المتابعة اللازمة.

ز- الضغط لتطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

ح- مقاومة أية تعديلات في قانون التأمين الصحى يترتب عليها الانتقاص من أو رفع تكلفة الرعاية الصحية الإنجابية للنساء.

ط - تعديل الصورة الذهنية عن علاقة كل من النساء والرجال بالعمل المنزلى ورعاية الأطفال، في الكتب الدراسية، والإعلانات التجارية والأعمال الدرامية.

ك- تضمين خطط تطوير التعليم التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال لما قبل سن التعليم الرسمي.

ل- تضمين خطط تطوير وتحسين التعليم توسيع نطاق الأنشطة المدرسية خلال نهاية الأسبوع والأجازات الرسمية وعطلة الصيف.

م- تطوير معاش المرأة المعيلة ليخرج من مفهوم المساعدات الاجتماعية إلى مفهوم الحق في حماية تأمينية تتحملها الدولة مقابل مساهمة النساء المعيلات في تكوين رأس المال البشرى وإعداد القوى العاملة للمجتمع ككل.

ن- استصدار التشريعات الخاصة باقتسام الثروة بين الزوجين مع الاسترشاد بتجارب بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا، وبعض الدول العربية مثل تونس والمغرب.

* * * *

مراجع الدراسة

أولاً باللغة العربية:

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومنتدى البحـوث الاقتصـادية، البحث التتبعى لدراسـة خصـائص سوق العمل بجمهورية مصر العربية 2012، الاستمارة الفردية.

2 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013.

3 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمـل عام 2013.

4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وسـاعات العمـل عام 2012.

5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2012/ 2013

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوي العاملة لعام 2012

7 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011

8 – وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصرى، سلاسل سنوية

9 - نظام الحسابات القومية 2008، النسخة العربية، الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط

10 - قـانون عـدد 94 لسـنة 1998 مـؤرخ في 9 نوفمـبر 1998 يتعلـق بنظـام الاشـتراك في الأملاك بين الزوجين في تونس.

11 - مدونة الأسرة، القانون رقم 3 - 70 لسنة 2004 بالمغرب

ثانيًا: باللغة الإنجليزية:

1- A. C. Pigou, Economics of Welfare, Macmillan and Co. Limited, London, 1932 (1978).

2- Amartya Sen, Development as Freedom, New York, Anchor Books, 1999.

3- Ann Chadeau, What is Households’ Non-Market Production Worth? OECD Economic Studies No. 18, Spring 1992.

4- August Bebel, Woman under Socialism, 1879, translated by Daniel de Leon, New York, Labor News Company, 1961.

5- Cathrine Hakim, How Can Social policy and Fiscal Policy Recognize Unpaid Family Work.

6- Cathrine Hakim, Careers and work – life preferences, British Journal of Guidance and Counseling, August 2006.

7- Christine Delphy, Close to Home: A Massachusetts, 1984.

8- Christine M. Koogel, Globalization and Women's Paid work: Expanding Freedom? Feminist Economics. 9, 2003.

9- Collin Clark, "The Economics of Housework", Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, 1958.

10- EJCL, Electronic Journal of Comparative Law, Matrimonial Property in Europe – A Link between Sociology and Family Law, Vol, 12, December 2008.

11- Elizabeth Blackwell, Cited in William Leach, True Love and Perfect Union, New York, 1980.

12- ERF, Egypt Labor force panel survey 2012, micro data.

13- Family Justice Service, Matrimonial Property – General Information, Alberta, Canada.

14- Freiedraich Engels, The Origin of the Family Private Property and the State, 1884, Moscow, Progress Publishes, 1972.

15- Gianna C. Giannelli et al., GDP and the Value of Caretaking: How Much does Europe Care? IZA, Disussion Paper No. 5046, July 2010.

16- Gray S. Becker, A Theory of the Allocation of Time, Economic Journal, 1965.

17- ILO, Global Employment Trends for Women 2012.

18- Johnna Varjonen et al., Satellite Accounts on Household Production: Eurostat Methodology and Experiences to apply it, Statistics Finland, Working Papers 1/2014.

19- Loree A. Primiau, A Women's Place: Unpaid work in the Home, The American Journal of Occupational Therapy, November 1992.

20- Marilyn Waring, If Women Counted: New Feminist economics, Harper Collins Publishers, Paper pack Edition, 1990.

21- Nancy Folbre, The Unproductive Housewife: Her Evolution in Nineteenth Century Economic Thought, Journal of women in culture and society, the University of Chicago, 1991.

22- Norliah Ibrahim et al., The Rights of the Wife to Claim on a Division of Matrimonial Property after Dissolution of Marriage: Malaysian perspective, Faculty of Law, International Islamic University of Malaysia.

23- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social Affairs, “Key Characteristics of Parental Leave Systems, May 2014

24- OECD Family Database, “Time use for work, care, and other day- to-day activities”, OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social affairs.

25- OECD Cooking, “Caring and Volunteering: Unpaid Work Around The World”, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 116, 2010.

26- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social Affairs, Typology of Children and Early Education Services, December 2010.

27- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social Affairs,out – of – school- hours Care Services.

28- Oscar Lange, Political Economy, Volume I: General Problems, New York, Macmillan, 1963.

29- Rachel Krantz – Kent, Measuring Time Spent in Unpaid Household Work: Results from the American Time Use Survey, Monthly Labor Review, July 2009.

30- Ragui Assad and Caroline Kraft, The Egypt Market Panel Survey: Introducing the 2012 Round, ERF, Working Paper 758, June 2013.

31- Rana Hendy, Rethinking Time Allocation of Egyptian Women: A Matching Analysis, Economic Research Forum, Working Paper No. 256. 2010.

32- Report by the commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress,

33- Rosa Luxemburg, “Women’s Sufferage and Class Struggle” in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg, 1912, New York, Monthly Review Press, 1971.

34- Simon Kuznets, National Income and its Composition, New York, National Bureau of Economic Research, 1941.

35- Statistics Sweden, Women and Men in Sweden – Facts and Figures 2010.

36- Summary of the Beijing Declaration and Platform for Action, Minnesota advocates for Human Rights, January 1996.

37- Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory about Everything: Domestic Labor in Neoclassical & Marxian Economics, Women's Economic Policy Analysis Unit, Curtin University of Technology, August 2001.

38- United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, New York, 28 Fabruary 2013.

39- UN Commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, "Equal sharing of responsibilities between men and women, Including care giving in the contexet HIV/AIDS", 12 March 2013.

40- UNRISD, United Nations Institute for Social Development, "Gender Pattern and Value of Unpaid Work" – findings for China's first large scale Time Use Survey, October 2012.

41- Wally Seccombe, Reflections on the Domestic Labor Debate and Prospects for Marxist- Feminist Synthesis, 1986.

42- Wally Seccombe, The Housewife and Her Labor under Capitalism, New Left Review, 1974, No. 83.

43- World Bank, Valuing Women's Work, World Human Development Report 1992.

الملاحق

ملحق إحصائي رقم (1)

الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث

في الشريحة العمرية 15- أقل من 65 سنة

المتغيرات Variables	عدد المفردات Number	عدد المشاهدات Observations	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	الخطأ المعياري Standard Error	فترة ثقة 95% Confidence Interval		متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean
أولاً: النساء							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	15217	2345	18718	389.6023	17954.0	19482.0	1.23
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	15217	9363	62123	641.6122	60865.3	63380.7	4.08
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	15217	267	2969	179.149	2616.27	3321.73	0.19
أنشطة	15217	13440	21266	1215.68	210283.1	215048	13.9

الخـــــــــدمات المنزلية q4305h			6			.9	7
جلب الميـــــاه وجمـــع حطب وقـــود للفـــرن q4306h	15217	751	4677	207.9944	4268.68	5085.3 2	0.31
التفـرغ لرعايـة الأطفـال وكبـار الســـــــــن والمرضى q4307h	15217	4881	78862	970.7095	76958.97	80765. 03	5.18
القيـام برعايـة الأطفـال وكبـار الســن بجــانب أنشـطة أخـرى q4308h	15217	4899	80441	957.5105	78563.85	82318. 15	5.29
العمـل للسـوق crnumhrsl	15217	2605	97669 .0	721.4381	96254.35	99083. 65	6.42
ثانيًا: الرجال							
أنشطة الزراعة وتربيـــــــــة الحيوانـــــــات لأغــــــــراض اســـــــتهلاك الأســـــــرة q4302h	14848	1284	16400	534.9939	15350.44	17449. 56	1.10
التســـــــوق للمـــــــــنزل وتوصـيل أفـراد الأســـــــرة لأنشـــــطتهم q4303h	14848	5036	29109	398.2551	28328.25	29889. 75	1.96
أعمـــال بنـــاء لمـنزل الأسـرة	14848	611	3029	174.0703	2687.15	3370.8 5	0.20

أو أعمال صيانة في المنزل q4304h							
أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	14848	641	4030	185.9546	6364.845	4395.155	0.27
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	14848	139	677	61.63603	555.1269	798.8731	0.05
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	14848	771	4752	158.2336	4441.38	5062.62	0.32
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h	14848	597	4379	178.7919	4027.861	4730.139	0.29
العمل للسوق crnumhrsl	14848	11176	549577.0	1743.65	546159.1	552994.9	37.01

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (2)

الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث

المتزوجين في الشريحة العمرية 15- أقل من 65 سنة

المتغيرات Variables	عدد المفردات Number	عدد المشاهدات Observ	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع	الخطأ المعياري Standard Error	فترة ثقة 95% Confidencn Interval	متوسط عدد الساعات في

		ations	Total				الأسبوع Mean
أولاً: النساء							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	10564	1916	15765	353.4794	15071.23	16458.77	1.49
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	10564	7491	50899	583.5338	49755.11	52042.89	4.82
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	10564	190	2231	160.4677	1914.462	2547.538	0.21
أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	10564	10052	172929	1057.01	170857.0	175001.0	16.37
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	10564	591	3683	167.274	3354.475	4011.525	0.35
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	10564	4447	73965	936.5409	72128.91	75801.09	7.00
القيام برعاية	10564	4393	74323	908.1567	72542.55	76103.	7.03

الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h						45	
العمل للسوق crnumhrsl	10564	1912	69353	575.3957	68224.53	70481. 47	6.56
ثانيًا: الرجال							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	9299	944	12135	456.379	11239.36	13030. 64	1.30
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	9299	3689	22379	352.0715	21688.73	27 لر 23069	2.41
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	9299	476	2360	166.5155	2032.802	2687.1 98	0.25
أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	9299	281	1563	98.05174	1342.988	1729.0 12	0.16
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	9299	105	536	57.82467	421.3315	650.66 85	0.06
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن	9299	682	4127	144.8792	3842.536	4411.4	0.44

والمرضى q4307h							
القيــام برعايــة الأطفـال وكبـار الســن بجــانب أنشــطة أخــرى q4308h	9299	502	3783	168.039	3452.582	4113.148	0.41
العمـل للسـوق crnumhrsl	9299	8440	416328	1505.235	413377.4	419278.6	44.77

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسـوق العمـل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (3)

الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث

غير المتزوجين في الشريحة العمرية 15- أقل من 65 سنة

المتغيرات Variables	عدد المفردات Number	عدد المشاهدات Observations	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	الخطأ المعياري Standard Error	فترة ثقة 95% Confidence Interval		متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean
أولاً: النساء							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	2150	176	1328	121.0242	1089.145	1566.855	0.62
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	2150	777	4597	176.9572	4249.628	4944.372	2.14
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	2150	36	322	459.1794	228.7816	415.2184	0.15
أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	2150	1648	19275	348.8621	18551.51	19998.49	8.96

0.73	703.2005	292.7995	103.0292	498	77	2150	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
0.73	1730.975	1399.025	84.07965	1565	171	2150	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
0.97	2380.613	1805.387	145.9141	2093	215	2150	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h
7.35	16330.13	15267.87	270.1013	15799	371	2150	العمل للسوق crnumhrsl
							ثانيًا: الرجال
0.80	3842.709	2847.291	252.7086	3345	251	4154	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
1.22	5388.059	4755.941	161.0566	5072	971	4154	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0.14	698.4621	509.5379	47.70158	604	119	4154	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h

أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	4154	264	1916	148.0185	1624.548	2207.452	0.46
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	4154	25	95	18.25742	57.31854	132.6815	0.2
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	4154	69	539	59.81983	419.6314	658.3686	0.13
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h	4154	68	470	56.85961	356.5077	583.4923	0.11
العمل للسوق crnumhrsl	4154	2378	116855	813.0886	115260.6	118449.4	28.13

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (5)

الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث

المشتغلين في الشريحة العمرية 15- أقل من 65 سنة

المتغيرات Variables	عدد المفردات Number	عدد المشاهدات Observations	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	الخطأ المعياري Standard Error	فترة ثقة 95% Confidence Interval		متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean
أولاً: النساء							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	2629	656	6120	244.921	5639.075	6600.925	2.35
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	2629	2033	13406	325.7244	12767.21	14044.79	5.10
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	2629	50	473	59.07812	354.2781	591.4219	0.18
أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	2629	2396	36645	441.4758	35779.29	37510.71	13.94

جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	2629	144	811	55.80834	621.6164	1000.384	0.31
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	2629	891	12733	347.8355	12050.33	13415.67	4.84
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h	2629	879	12711	356.9641	12010.4	13411.6	4.83
العمل للسوق crnumhrsl	2629	2605	97669	721.4381	96254.35	99083.65	37.15
ثانيًا: الرجال							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	11282	1213	15848	531.12	14805.98	16890.02	1.41
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	11282	4182	24788	363.7823	24074.79	25501.21	2.20
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	11282	528	2595	166.9249	2267.08	2922.92	0.23

أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	11282	465	3086	174.9841	2742.141	3429.859	0.27
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	11282	123	591	58.81703	474.5658	707.4342	0.05
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	11282	697	4270	144.7237	3985.853	4554.147	0.38
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h	11282	451	3935	163.5327	3613.762	4256.238	0.35
العمل للسوق crnumhrsl	11282	11176	549577	1743.65	546159.1	552994.9	48.71

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (6)

الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث

غير المشتغلين في الشريحة العمرية 15- أقل من 65 سنة

المتغيرات Variables	عدد المفردات Number	عدد المشاهدات Observations	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	الخطأ المعياري Standard Error	فترة ثقة 95EConfidencn Interval		متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean
أولاً: النساء							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	12588	1683	12561	300.15	1197.29	13149.71	1.0
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	12588	7319	48646	551.8643	47564.19	49727.81	3.86
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	12588	217	2496	168.8658	2163.164	8282.836	0.20
أنشطة الخدمات المنزلية q4305h	12588	11021	175733	1131.138	173515.8	177950.2	13.96

جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	12588	606	3845	184.0294	3483.586	4206.414	0.30
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	12588	3986	66069	903.9928	64296.67	67841.33	5.25
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h	12588	4016	67657	885.2186	65921.48	69392.52	5.37
ثانيًا: الرجال							
أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h	3566	69	528	47.43696	443.341	622.659	0.15
التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h	3566	831	4155	156.8809	3847.07	4462.93	1.16
أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h	3566	81	429	49.46817	330.5552	527.4448	0.12
أنشطة الخدمات المنزلية	3566	168	887	60.47828	767.5995	1006.401	0.25

q4305h							
جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h	3566	14	81	18.34079	41.37713	120.6229	0.20
التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h	3566	72	452	60.37442	331.6168	572.3832	0.13
القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب أنشطة أخرى q4308h	3566	54	432	72.49359	286.5963	577.4037	0.12

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

المحتويات